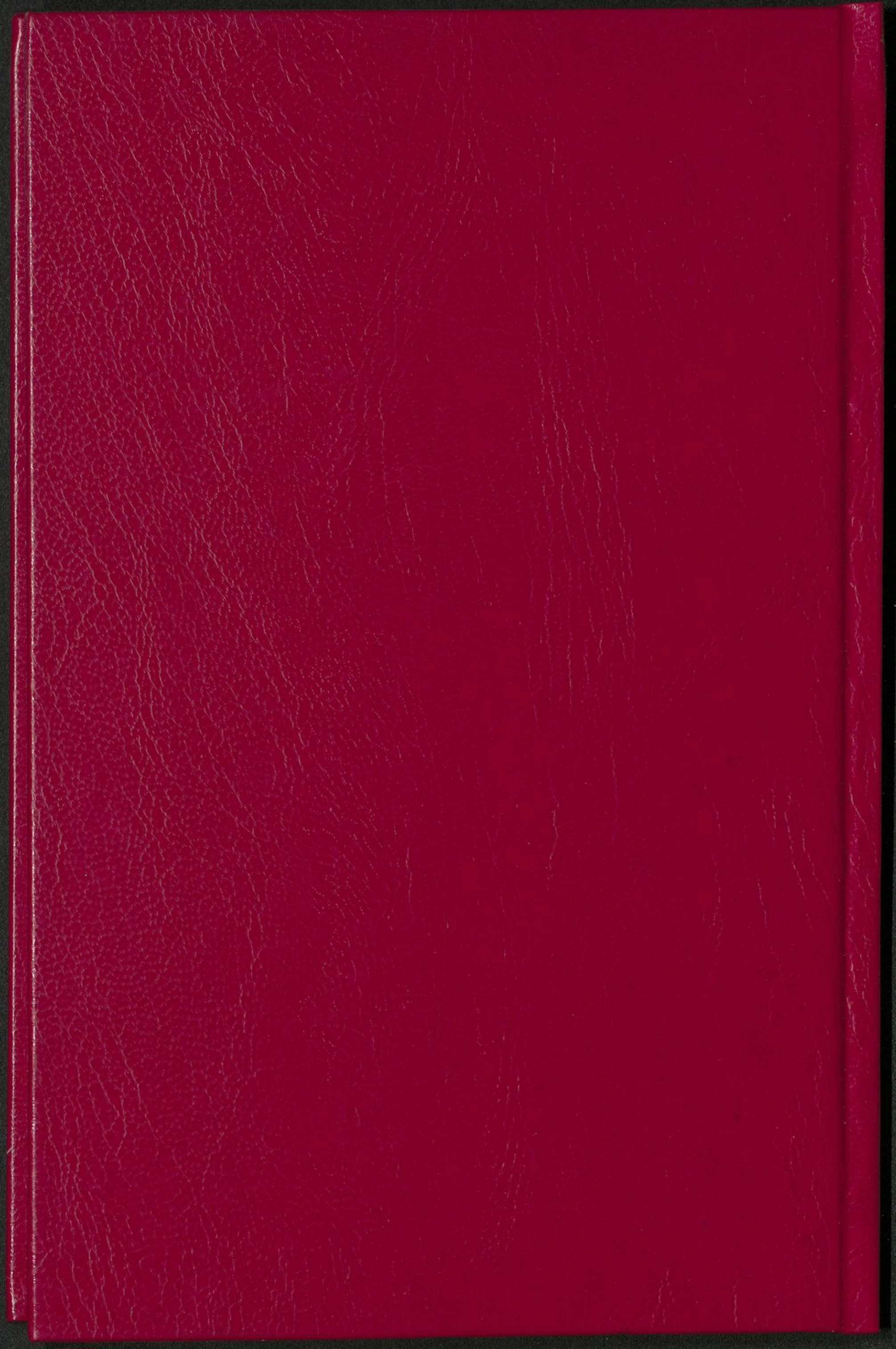
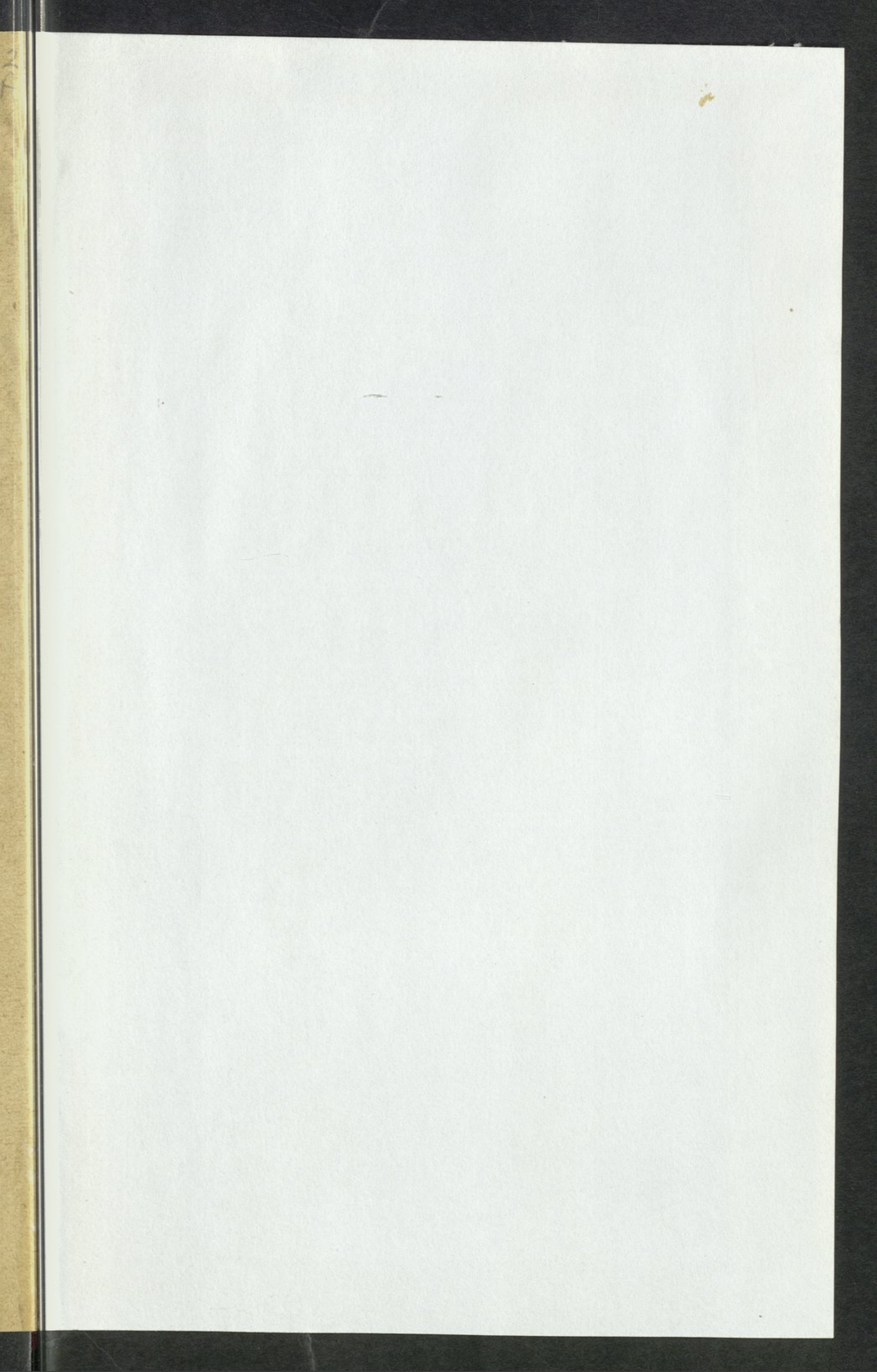




معركة الإسلام والرأسمالية

سيد قطب



القاهرة
مطبعة دار الكتاب العربي
١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م

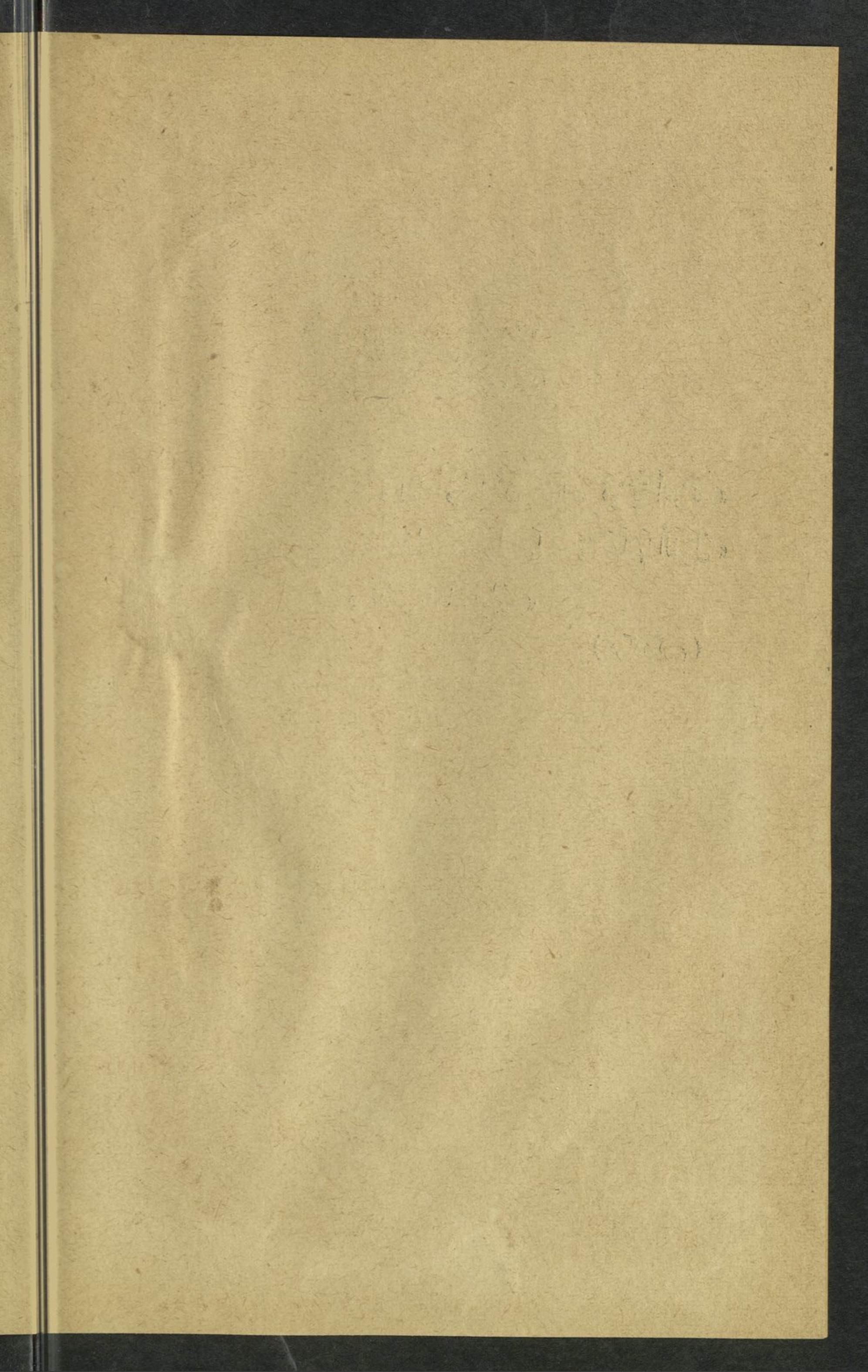
الطبعة الثانية { رجب ١٣٧١
إبريل ١٩٥٢



بسم الله الرحمن الرحيم

« وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا »
« مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ »
« فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا »

(قرآن كريم)



صيحة النذير

هذا الوضع الاجتماعى السيىء الذى تعانيه الجماهير فى مصر .. غير قابل للبقاء والاستمرار .. هذه حقيقة يجب أن تكون معروفة من الجميع ، كى يمكن السير بعد ذلك على هداها فى الطريق الصحيح .

نعم ! غير قابل للبقاء والاستمرار ، ذلك أنه مخالف لطبائع الأشياء ، لايحمل عنصراً واحداً من عناصر البقاء ، يملى له فى الأجل ، ويهيىء له فرصة البقاء .

إنه مخالف لروح الحضارة الإنسانية بكل معنى من معانيها ، مخالف لروح الدين بكل تأويل من تأويلاته ، مخالف لروح العصر بكل مقتضى من مقتضياته . ذلك فوق مخالفته لأبسط المبادئ الاقتصادية السليمة . ومن ثم فهو معطل للنمو الاقتصادى ذاته ، بله النمو الاجتماعى والإنسانى .

وكل وضع اجتماعى يكون من نتائجه شل قوى الأمة عن العمل والإنتاج ، فتعويقها بهذا عن النمو والتقدم .. هو وضع شاذ ، لايفقد فقط حقه فى البقاء ، بل يصبح بالفعل غير قادر على البقاء . فكيف إذا اجتمع إلى هذه الآفة ، أنه يهدر الكرامة الإنسانية ، ويفسد الخلق والضمير ، ويقضى على كل معانى العدالة ، ويقتل الثقة الضرورية

فى المجتمع والدولة ، وينشر القلق ، ويذهب بالاطمئنان ؟

إن الذين يتشبثون اليوم بهذا الوضع الشاذ ، ويحاولون أن يقيموا له الأسناد ؛ سواء كانوا من المستغلين ، الذين يعز عليهم أن يساهموا فى التكاليف والأعباء الضرورية لإقامة المجتمع الصالح وصيانته ؛ أو من الطغاة الذين يصعب على نفوسهم أن تجرى العدالة مجراها ، فتحرمهم أسباب السلطان الزائف الذى لايقوم على أساس ؛ أو من المستمتعين الذين مردوا على المتاع الفاجر ، فهم لايطيقون القصد فيه والاعتدال ؛ أو من رجال الدين المحترفين ، الذين باعوا أنفسهم لا لله ولا للوطن ، ولكن للشيطان ، ولمن ينقدهم فيها ثمناً بخساً دراهم معدودات . . . إن هؤلاء جميعاً إنما يحاولون مالاقِبَلَ لهمَ به ، لأنهم يحاولون ضد طبائع الأشياء ! إنهم إنما يُلْقُونَ بأيديهم إلى التهلكة لأنهم يضيعون كل فرص السلامة السانحة المتاحة . وياليتهم يذهبون وحدهم حين يذهبون ؛ ولكنهم سيذهبون ومعهم هذه الأوطان المنكوبة ، ما لم تأخذ هذه الأوطان على أيديهم وفى الوقت متسع ، قبل أن يحق عليها النذير الصادق الحاسم : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً ، أَمَرْنا مُتْرَفِيهَا ، فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ ، فَدَمَّرْناها تَدْمِيرا » .

إن الحقائق الواقعة لاتعالج ، كما نعالجها نحن اليوم ، بالخُطَب الوعظية ، أو الفتاوى المحتالة ؛ كذلك لاتعالج بتكميم الأفواه ، وتحطيم

الأقلام . . إنما تعالج بحقائق واقعة تقابلها وتغيرها . والمَعِدات الجائعة لا تفهم المنطق — حتى ولو كان منطقاً صحيحاً لا احتيال فيه ولا التواء — وعلينا أن ندرك هذا قبل فوات الأوان . ولقد أوشك والله أن يفوت الأوان!

فليقل من شاء كيف شاء : من الطغاة المستغلين ، ومن رجال الدين المحترفين ، ومن الكُتَّاب المرتزقين ، والصحفيين المأجورين : إن الدعاة إلى إصلاح هذا الواقع الاجتماعى السيء ، شيوعيون ، أو خارجون عن القانون ، أو خطرون على الأمن والنظام ، أو دُعاة هدم وفوضى ؛ وليحاربوهم بكل الوسائل الجهنمية ، التى يملكها الطغاة فى كل زمان ومكان ، ليزجُّوا بهم فى المعتقلات والسجون ، وليعطلوا لهم الصحف والأقلام ، وليحاربوهم فى أرزاقهم وأقواتهم ، وليسدلوا الستار على حياتهم وذكراهم .

إن صوتاً سيرتفع بعد ذلك كله ، ولن يمكن إسكاته أبداً : صوت المِعدات الخاوية ، التى تملأ جنبات هذا الوادى . صوت الملايين التى تبذل العرق والدماء ، ولا تنال مقابلها لقمة الخبز جافة ، ولا خرقة الكساء متواضعة . صوت الجوع التى لم تقرأ فى حياتها كلمة واحدة عن الشيوعية أو غير الشيوعية ؛ ولكنها جموع من الأحياء ، تطالبهم معداتهم بلقمة الخبز ، وتطالبهم جلودهم بخرقة الكساء .

سيبقى صوت واحد لا يخفت — ولو خفتت جميع الأصوات — صوت الواقع الذى ينطق بلسان الملايين من تلك القطع الآدمية المحطمة

الزرية ، التى مسختها تلك الأوضاع الاجتماعية الظالمة ، فحرمتها حتى حاسة الإحساس بالظلم ، وحتى شعور الإنسان بالحرمان .

نعم ! وصوت مئات الألوف من الحطام الآدمى المتناثر فى الطرقات ، اللاصق بالجدران ، الباحث عن الفتات فى صناديق القمامة مع القطط الضالة والـكلاب . ذلك الحطام المشوّه الخِلْقَةِ ، المقرح الجِلْد ، المسمول الأعين ، الشارد المتلصص ، أو الذليل المتسوّل . . هنا وهناك فى كل مكان .

ذلك بينما الترف الفاجر الداعر يعربد فى المواخير والقصور ؛ والذهب المتجمد من دماء الملايين ، يبعثر على الموائد الخضر وفى حجور الغوانى ؛ والأرباح الفاحشة تعجز أربابها عن العد والإحصاء بَلْه الإنفاق والاستهلاك !

من ذا الذى يستطيع أن يقول : إن وضعاً اجتماعياً تلك ثماره المتعفنة الخبيثة يمكن أن يدوم ، مهما أقيمت له الأسناد المنتحلة من فتاوى المحترفين ، أو مقالات المرتزقة المأجورين ، أو عسف الطغاة والمستغلين ؟

إنه عبث . عبث ضائع . عبث ضد طبائع الأشياء .

إنى أتهم

.. أتَّهم هذه الأوضاع الاجتماعية الحاضرة بأنها تشل قوى الأمة عن العمل والإنتاج ؛ وتُشيع فيها البطالة والتعطل ؛ وتقعدها عن استخدام مواردها الطبيعية والبشرية ؛ وتؤدى بها إلى الضعف عن مواجهة الأخطار الداخلية والأخطار الخارجية ، التى تتزايد وتبرز على مر الأيام.

إن أرضنا تملك أن تنتج أضعاف ماتنتج من غلات . ولـكن لماذا لايتم هذا ؟ لأن هذه الأرض لا تزال موزعة كما كانت موزعة فى أظلم عهود الإقطاع ، فهى محتكرة فى أيد قليلة لا تستغلها استغلالا كاملا ، ولا تدعها للقادرين على استغلالها ممن لا يملـكون شيئاً .. دع هذه الأرض تخرج من هذا الاحتكار ؛ وتتداولها الأيدى المتعطلة التى لا تجد ما تعمل .. حينئذ تتبدل الحال غير الحال .

وإن الأرض الصالحة للزراعة ليمكن أن تتضاعف . ولـكن لماذا لا يتم هذا ؟ لأن مشروعات الرى والصرف الـكبرى معطلة لا تنفذ ! لماذا ؟ لأنها تحتاج إلى المال ، والمال فى أيدى الرأسماليين ؛ والدولة تشفق أن تحمل رؤوس الأموال نصيبها الواجب من الأعباء . لماذا ؟ لأن الدولة لا تمثل الجماهير المحتاجة ، إنما تمثل رؤوس الأموال .. دع مقاليد الحـكم للشعب حقاً . حينئذ سيجد الشعب فى خزائنه من حصيلة

الضريبة العادلة ، ما يصلح به الأراضي البور ، في فترة معقولة من الزمان .

وإن هذه الأرض لتحوى كنوزاً من الخامات والقوى المعطلة التي لا تستغل . لماذا ؟ لأن الدولة فقيرة وعاجزة وغير جادة ومشغولة . . فقيرة لا تجد المال ، لأن ميزانيتها تعتمد على دخول الجمارك التي يؤديها الفقراء قبل الأغنياء ؛ ولا تعتمد على ضرائب الدخل المباشرة التي يؤديها الأغنياء قبل الفقراء ! وعاجزة لأن أداتها الإدارية فاسدة . أفسدتها الاستثناءات والمحسوبيات ، وسوء النظام ، وبلادة « الروتين » ؛ كما أفسدتها الرّشوة ، وفساد الذمة ، وتعفن الضمير . وغير جادة ، لأنها لا تحس حافزاً يدفعها إلى زيادة الثروة القومية العامة ، ما دام الأثرياء الذين تمثلهم يحسون التخمة ، ويعجزون عن تصريف ما في أيديهم من ثروات . ومشغولة . مشغولة بذلك الصراع الحزبي في حلبة الأقزام ، التي أقامها الاستعمار منذ ربع قرن باسم الدستور ! ووقف يتفرج ويتسلى ، كما كان الأشراف في القرون الوسطى يتسلون بصراع العبيد والأقزام . ثم هي مشغولة بحماية تلك الأوضاع الاجتماعية الشاذة المناقضة لطبيعة الأشياء ، والتي تحتاج إلى جهد ضخم من الأداة الحكومية العاجزة الفاسدة الشلّاء .

وإن في هذه الأرض من الثروات البشرية والقوى الإنسانية ما لا يقل عما فيها من الخامات والقوى . ولكن أحداً لا يستغلها ولا يلتفت إليها . لماذا ؟ لأن المصلحة العاجلة للسادة الرأسماليين الذين

تمثلهم الدولة ، لا تقتضى استغلال هذه القوى ولا استنقاذها من التبطل والضياع . فهى تدعها للجهل والمرض والفقر تأكلها أكلا ، ثم تدعها للتبطل يحيلها مخلوقات تافهة : إما مشردة فى الطرقات ؛ وإما جالسة على المقاهى والحانات ؛ وإما عاملة كمتعطلة لا تنتج إلا التافه اليسير مما تملك أن تنتج ؛ لأن النظام الذى تعمل فى ظله نظام فاسد ؛ ولأن الأجور التى تتناولها لا تحفز إلى الإخلاص ؛ ولأن المستقبل الذى ينتظرها ظلام فى ظلام . . والدولة لا تحاول أن تعمل شيئاً جدياً لاستنقاذ هذه الثروات المبددة الضائعة فى سفه وإسراف .

ذلك أن استنقاذ هذه الثروة القومية من القوى البشرية يكلف رؤوس الأموال بعض التكاليف . ودون هذا وتقف الدولة متحرجة واجمة خاشعة !

وهكذا يدور دولاب العمل فى الدولة وفى الشعب ، لا ليسد حاجة سكانها جميعاً ، بل ليسد حاجة حفنة قليلة هى القادرة وحدها على الإنتاج وعلى الاستهلاك . ولا تعمل الدولة ولا الأمة لرعاية المصالح الضخمة للعشرين مليوناً من السكان ، بل لرعاية المصالح المحدودة لفئة منها معدودة .

ثم يتزايد السكان وتتناقص الغلة ؛ لا لعجز فى طبيعة الأمة عن العمل ، ولا لنقص فى كفاياتها واستعداداتها الفطرية ؛ ولكن تبعاً لهذا الاختلال فى توزيع الثروة القومية ، وفى توزيع المغانم والمغارم ؛

ومن ثم نتخلف والدنيا تركض ، ونضعف وخصومنا على الأبواب تتزايد قدرتهم على الاعتداء ؛ وتهبط كرامتنا الدولية يوماً بعد يوم ، ونحن نتحلق ونتصايح : يحيا ويسقط ، حول الصراع الحزبى التافه فى حلبة الأقزام !

***

إنى أتهم . . أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تهدر الكرامة الإنسانية ، وتقضى على كل حقوق الإنسان .

ومن ذا الذى يجرؤ على القول بأن هؤلاء الملايين من الفلاحين الجياع العراة الحفاة ، الذين تأكل الديدان أحشاءهم ، وينهش الذباب مآقيهم ، وتمتص الحشرات دماءهم . . ناس . يتمتعون بكرامة الإنسان وحقوق الإنسان ؟

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن هؤلاء الصبية الذين يجمعون من القرى والكفور للعمل فى « التراحيل » لتنقية المزارع فى الدوائر والتفاتيش من الآفات ، وجسومهم تنغل بالآفات ، وينقلون عشرات الأميال ومئاتها بعيداً عن أهلهم — حيث يعودون أو لا يعودون — لا متطوعين ولا مختارين ، ولكن قسرا وغصباً ، فى مقابل القروش والملاليم التى يؤكل نصفها قبل أن تصل إلى أيديهم الهزيلة النحيلة .

من ذا الذى يقول بأن هؤلاء ناس لهم كرامة الإنسان وحقوق الإنسان ؟ !

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن الملايين من « الأنفار » فى دوائر الإقطاع ناس ، والسيد المالك يملك أن يحيي ويميت ، وأن يمنع ويمنح ، وأن يرزق ويرزأ ، والعبيد لا يملكون شيئا ، حتى ولا حق البقاء فى الدائرة ، ولا التعويض الضئيل عند الطرد من الرحمة . فإذا غضب السيد — بل عامله — فقد طرد « النفر » مع زوجه وأولاده ، وقد سلبت منه جاموسته ، وقد عاد كوخه إلى السيد المالك الذى أنعم به عليه ؛ وخرج هو شريداً طريداً من رحمة الأرض جميعاً !

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن مئات الألوف من العجزة المتسولين ، الباحثين عن الفتات فى صناديق القمامة ، العراة الجسد ، الحفاة القدم ، المعفرى الوجوه ، الزائغى النظرات . . ناس لهم كرامة الإنسان وحقوق الإنسان ؟ وهم لا يجدون ما تجده كلاب السادة فى بيوت السراة !

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن هؤلاء الألوف من الخدم فى البيوت ، و « الخدمة السائرة » فى الدواوين ، الذين يحرمهم القانون حتى حق تكوين النقابات ، لأن السادة يأبون عليهم هذا الحق ، كى لا يتجرأ العبيد على الأسياد ، وكى لا تكون لهم حقوق — ولو نظرية — يرفعون بها جباههم فى وجوه الأسياد . . .

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن هؤلاء ناس ، لهم حقوق الإنسان وكرامة الإنسان ؟ !

ودعك بعد هـذا من تلك الخرافة التى تتحدث عن « الأمة مصدر السلطات » وعن حق الانتخاب وحرية الاختيار . . إنها خرافة لا تستحق المناقشة ، فهذه الأمة مصـدر السلطات هى هذه الملايين الجائعة الهزيلة ، الجاهلة المستغفلة . هذه الملايين المشغولة نهارها وليلها بالبحث عن اللقمة . الملايين التى لا تملك أن تفيق لحظة لتفكر فى ذلك الترف الذى يسمونه حق الانتخاب وحرية الاختيار . الملايين التى يشير لها السادة فتنتخب ، ويشير لها السادة فتمتنع ؛ لأن هؤلاء السادة هم خزنة أرزاقها وأقواتها ؛ وملاك الإقطاع الذى يؤوى هؤلاء الجياع !

إنها خرافة أن تتحدث فى عهود الإقطاع عن الدساتير والبرلمانات . ونحن نعيش فى عهود الإقطاع بكل مقوماتها ؛ لا ينقص منها شىء إلا تبعات السيد تجاه رقيق الأرض ، فقد سقطت عنه هـذه التبعات فى عصر الدستور ! أجل فلقد كان السيد فيما مضى مسؤولا عن رقيقه ، يزوّج بناتهم ويمنحهن ؛ ويعالجهم إذا مرضوا ، ويؤدى عنهم نفقات الجنائز والأعياد . . فأسقط عهد الدستور كل هذه التكاليف عن كاهله ، وأبقى له الرقيق ، يأكل من أبدانهم ما يشاء كيف شاء !

إن الحديث عن الدساتير والبرلمانات يصلح مادة فكاهة ، يتسلى بها الفارغون . ولـكنه لا يصلح حديث أمة تريد الجِد ، وتنظر إلى الواقع بعين الاعتبار !

***

إنى أتهم . . أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تفسد الخلق والضمير ، وتشيع الفساد فى المجتمع والدولة ، وتؤدى إلى الانحلال الفردى والقومى .

إن تضخم الثراء فى جانب ، وبروز الحرمان فى جانب ، من شأنه أن يخلق طبقة من الأثرياء الفارغين المتبطلين ، الذين يجدون لديهم وفرة من المال ، ووفرة من الوقت ، ووفرة من الطاقة الجسدية التى لابد لها من متصرف .

والطاقة التى لاتصرف فى العمل ، والتى لاتشغلها فكرة أعلى من الذات ، لابد أن تجد لها طريقاً آخر : طريق المتاع الجسدي الغليظ ، والرفاهية المترفة الناعمة ، والموائد الخضر والسباق ، والسكر والعربدة والاستهتار . . .

وماذا يصنع أولئك الفتيان المرد ، وأولئك الشيوخ المترهلون ، الذين تجبى إليهم ثمرات الكد والعرق والدماء ، من جهود الألوف الجياع الحفاة العراة . . ماذا يصنع أولئك وهؤلاء بتلك الألوف والملايين التى تصل إليهم وهم قاعدون ؟ ماذا يصنعون ولم يطهر العمل قلوبهم وأيديهم ، ولم يشغل العمل أفكارهم ومشاعرهم ؟ ماذا يصنعون إلا أن يفكروا فى لذائذ الحس ، وشهوات الجسد ، والترف الناعم الرخيص ؟

وهم يملكون قوة الإغراء . . المال . . وعلى الضفة الأخرى أولئك المحرومون التاعسون ، ضعفاء أمام ذلك الإغراء ، طلاب حياة

وطلاب متاع كذلك ، لا يجدون إليهما سبيلا من وجه شريف . . . فالشرف آخر حرفة فى مصر تدر على أصحابها الكفاف !

عندئذ ينقسم المحرومون والمحرومات فريقين : فريق السماسرة وفريق الضحايا . فريق القوادين وفريق الرقيق — ولا عبرة بالفريق الثالث : فريق الشرفاء الذى يأبى أن يخضع للإغراء العنيف . إنه فريق الذين لا يريدون الحياة ولا يريدون المتاع ! أو فريق الأبطال والقديسين . وما كل الناس ولا كثرتهم أبطال ولا قديسون !

ولابد من حاشية وأذيال ، لأولئك الفتيان المرد ، وأولئك الشيوخ المترهلين . لا بد من حاشية تملق كبرياءهم ، وتؤمن على سخافاتهم وحماقاتهم . وهم واجدون هذه الحاشية فى ذلك الحطام الآدمى التافه ، الذين أحالته الأوضاع الاجتماعية الفاسدة ديداناً طفيلية و إمّعات !

وهكذا تتكون حلقة مفرغة ، من الشباب الفارغ والشيخوخة الآسنة ، ومن الرق الأبيض والنخاسة القذرة ، ومن الملق الحقير وفناء الشخصية والانحلال .

وندع هذه الحلقة الآسنة ، لتقع العين على حلقة أخرى نشيطة متحركة عاملة . ولكن للشيطان وفى حقل الشيطان . حقل الرشوة والارتشاء . حقل السرقة والاختلاس وفساد الضمير .

إنه العوز فى جانب والإغراء فى جانب . إنه الموظف ذو العيال الذى يلهب الغلاء ظهره بسياطه الكاوية ؛ و يمتص عصارة قلبه ودمه ،

ليسلمها إلى السادة الممولين ، الذين تحميهم الدولة بتشريعاتها ، وتعمل لحسابهم وحدهم لا لحساب الجماهير . إنه ذلك المخلوق الضعيف وأمامه إغراء المال الحرام . المال الذى يريد أن يتضاعف بالغش والسرقة والتهريب والاحتكار .

وقد لا يقف الفقر هكذا أمام الثراء . إنما يقف المال أمام المال . تقف المصلحة المشتركة بين الغنى الفاحش والغنى الفاحش . تقف المؤامرة على حقوق الجماهير ومصالح الجماهير . الجماهير الضعيفة التى لا تملك شيئاً تذود به عن نفسها فى المعركة ، حتى ولا قوة اليقظة والانتباه !

وهذه قضايا الذخيرة الفاسدة فى الجيش ، وتهريب التموين إلى إسرائيل ، والاختلاسات فى الأموال العامة . . هذه هى تقشعر لقذارتها وبشاعتها النفوس . ولكنها فى صميمها ليست منفصلة عن الأوضاع الاجتماعية القائمة ؛ فهى ثمرتها الطبيعية التى لا تثمر سواها ؛ وما يمكن أن تختل موازين العدالة الاجتماعية هذا الاختلال ، ثم تبقى للمجتمع قواه الخلقية ومبادئه ومثله . إنما هى الحمأة الآسنة يصب فيها الوحل والقذى ، وتنمو على حوافها الحشرات ، وتنسل فى جوفها الديدان ؛ ثم تتسع وتتسع حتى تحيل المجتمع كله بركة من الوحل المنتن العفن ، تغوص فيها الضمائر والأخلاق ، وتغرق فيها القوميات والأوطان .

وهنا ينبعث السادة الأجلاء من هيئة كبار العلماء ، من سباتهم الطويل العميق ، ينعون الأخلاق الضائعة والفواحش الشائعة ،

ولايدعون ثبوراً واحداً بل يدعون ثبوراً كثيراً ! فلننصرف إلى السادة الأجلاء لحظة نسمع منهم الوعظ الشريف ، ترويحاً للنفس عن ذلك الجد الكريه الذى نعانيه !

هذه بعض عريضتهم إلى رئيس الحكومة فى يوم من الأيام :

« وإن الناظر فى حال أمتنا العزيزة ، وما آل إليه أمر الدين والخلق فيها ، ليهوله ما يرى ، ويأخذه كثير من الحزن على حاضرها الذى صارت إليه ، ويخالجه كثير من الإشفاق على مستقبلها الذى هى مقبلة عليه . فقد استهان الناس بأوامر الدين ونواهيه ؛ وجنحوا إلى ما يخالف تقاليد الإسلام ؛ ودخل على كثير منهم ما لم يكن يعهد من أخلاق الإباحية والتحلل ، جرياً وراء المدنية الزائفة ، واغتراراً ببريقها الخادع ؛ وكثرت عوامل الإفساد والإغراء فى البلاد ، ولا سيما أمام ناشئتها وفتيانها ، المرجوين للنهوض بها ، والأخذ بيدها فى حاضرها ومستقبلها ؛ فمن حفلات ماجنة خليعة ، يختلط فيها النساء بالرجال على صورة متهتكة جريئة ، تشرب فيها الخمر ، ويرتكب فيها ما ينافى المروءة والخلق الكريم ؛ إلى أندية يباح فيها القمار ، ويسكب على موائدها الذهب ، وتبتز فيها الأموال ، وتزلزل بسببها البيوت والكرامات ؛ إلى ملاعب للسباق والمراهنات تنطوى على ألوان من الفساد وإضاعة المال ؛ إلى مسابقات للجمال إنما هى معارض للفسوق والإثم ، يرتكب فيها ما يندى له جبين الدين والخلق والمروءة ، ويباح فيها من المحرمات أكبرها

وأخطارها ؛ إلى شواطىء فى الصيف يخلع فيها العذار ، ويطغى فيها الأشرار ؛ إلى أخبار ذلك تذكر وتنشر ، وتوصف وتصور ، وتستثار بها كوامن الشهوات والغرائز ، فى غير تورع ولا حياء ؛ إلى كثير من ألوان المنكرات وفنون الموبقات . . »

وى ! وى ! أو هذا هكذا أيها العلماء الأجلاء ؟! يا سبحان الله ! ولا حول ولا قوة إلا بالله ! حقاً إنه لأمر جلل يوجب النقمة ويستوجب اللعنة . . .

ولكن ! وقد قدر لشفاهكم الشريفة أن تنفرج عن كلام فى المجتمع ، أفما كانت هناك كلمة واحدة تقال عن المظالم الاجتماعية الفاشية ؛ وعن رأى الإسلام فى الحكم ، ورأيه فى المال ، ورأيه فى الفوارق الاجتماعية التى لا تطاق ؟

وما الذى كنتم تنتظرونه أيها السادة الأجلاء من أوضاعنا الاجتماعية القائمة إلا هذا الفساد ، التى تناولت خطبتكم الشريفة ظواهره ، وتجنبت خوافيه ؟ أوضاعنا الاجتماعية التى تجد منكم السند والنصير ؛ والتى يصيبكم البكم فلا تشيرون إليها إشارة عارضة من قريب أو من بعيد ، لأن السكوت عنها من ذهب : ذهب ابريز !

***

إنى أتهم . . أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تحيل تكافؤ

الفرص خرافة ، والعدالة بين الجهد والجزاء أسطورة . وبذلك تشيع القلق والاضطراب فى نفوس الأفراد والجماعات .

إنه يكفى فى مصر أن يحسن الطفل اختيار أبويه ، كيما تتاح له الفرص جميعاً ، ويتخطى عقبات الطريق وثباً ! فلئن فاته أن يحسن اختيار أبويه ، فلا أقل من أن يختار له زوجة قد أحسنت اختيار أبويها ، فولدت فى بيت وزير أو كبير ، كى تحمله على جناحيها وتطير ! فإلا تكن قد أحسنت اختيار أبويها فلا أقل من أن تكون قد أحسنت اختيار تقاطيعها وملامحها . وهذه تعويذة تفك العقد ، ويدخل بها على الحكام ويخرج . كما كانت كتب السحر تصف بعض التعاويذ فى قديم الزمان وسالف العصر والأوان !

والدعابة التى أطلقها الشاعر الملهم « محمود أبو الوفا » فى : « أنفاس محترقة »

أخى . قل لى ولا تخجل   بماذا قد ترقيتا ؟
وما أنت بذى جاه   وعمرك ما تزوجتا !

لم تكن دعابة عابرة ، إنما هى إيماضة الحقيقة فى ضمير هذا الواقع الاجتماعى المريض ، انطلقت على لسان شاعر صادق الحس موهوب .

إن تكافؤ الفرص فى مثل هذه الأوضاع خرافة لا تقل عن خرافة المساواة أمام القانون ! وإلا فأى تكافؤ بين الكتلة من اللحم يدفع بها رحم فى الكوخ ، فتتلقاها الأرض ، أو حجر أقذر من الأرض ،

يسلمها إلى الميكروب والمرض ، ثم يكلها إلى الجوع والشظف ، حتى إذا غالبت ذلك كله ، دفع بها إلى الحرمان والإهمال . وبين أخت لها وليدة على يدى طبيب ، وفى حضن ممرضة ، موكولة إلى العناية والرعاية ، فإلى المناغاة والتدليل ، فإلى روضة الأطفال فالجامعة ، فإلى كرسى الديوان أو مساقط الثراء فى الشركات والدوائر والتفاتيش ؟ !

أى تكافؤ بين ذلك الذى أحسن اختيار أبويه وخاب فى الدراسة؛ وذلك الذى لم يوهب حسن الاختيار ولو كان من أوائل المتخرجين ؟

أى تكافؤ فى عالم الوظيفة أو فى العالم الذى يسمونه « حراً » وذلك المحظوظ المرموق يخطو والأسرة والجاه يفتحان له مغاليق الحياة . وهذا النكد التاعس تتلقاه الصدمات والعقبات فى كل شبر من طريقه البطىء الطويل ؟ !

وإذا كان تكافؤ الفرص خرافة ، فالعدالة بين الجهد والجزاء أسطورة ! وإلا فمن ذا الذى يقول : إن هذه الملايين الجائعة إنما تجوع لأنها ملايين من الكسالى ، الذين لا يريدون العمل والتعب ؟ يقال هذا عن فرد ، أو عن عشرة ، أو عن مئة ، أو عن ألف ، أو عن عشرة آلاف . . أما أن يقال عن الملايين ، فدون هذا ويمج الحديث ، وتسخف العبارة ، وتعجز المرائر عن الاحتمال .

إن الذين يعملون فى هذا البلد هم الذين يجوعون . أعنى الذين

يعملون أعمالا شريفة ، لا تدخل فى قائمة السرقة والاختلاس ، والغش والتدليس ، والارتشاء واستغلال النفوذ ، وتجارة الرقيق الأبيض ، والخيانة الوطنية . . . إلى آخر ما يملك به الرجل أو المرأة فى مصر أن يصبح بين يوم وليلة من الوجهاء والأثرياء !

نحن لا ننكر التفاوت فى الاستعدادات الفردية والمقدرات الذاتية . ولكن أى تفاوت يمكن أن يبرر الفوارق بين ملايين عبود ، وفرغلى ، وأمين يحيى ، والبدراوى . . . وأمثالهم . و بين الملاليم التى ينالها عمالهم وعبيدهم وفلاحوهم ؟

وأى تفاوت يمكن أن يبرر الفوارق بين مرتب الوزير ووكيل الوزارة والمدير العام . ومرتبات الكتبة والسعاة والفراشين فى الدواوين، وهى تبلغ خمسين ضعفاً فى بعض الأحايين ؟

إن أية مغالطة عن تفاوت المقدرات الفردية لتقف حسيرة خجلى أمام الواقع الصارخ ، الذى يعجز المدافعون عن تبريره وتفسيره ، عجزه هو ذاته عن الاستمرار والبقاء ، بحكم مناقضته لطبائع الأشياء .

إن مجتمعاً هذه سماته ليشيع القلق فى نفوس أفراده وجماعاته . القلق الناشىء من أن الجهد لا يلقى جزاءه ؛ والجد لا يثاب عليه ؛ والوسائل الملتوية تبلغ بصاحبها ما لا تبلغ الوسائل المستقيمة ؛ والولادة فى بيت وزير أو كبير تجدى مالا يجدى الذكاء والموهبة والخلق والعمل جميعاً !

ولقد مضى على مصر أكثر من ربع قرن منذ تسلمت مقاليدها؛ وتوالت على حكمها الوزارات والأحزاب. وما من عهد من هذه العهود خلا من الاستثناء البغيض. تارة بالآحاد والعشرات، وتارة بالمئات والألوف. حتى شاع فى الدواوين وعلى ألسنة الناس أن الواسطة هى الطريق الوحيد القصير؛ ووقر فى ضمائرهم أن لاشىء يعدل أن تكون ذا جاه، أو محسوباً، أو أن تسلك على أية حال طريقاً غير مستقيم!

ومتى فقدت النفوس الثقة فى الخير والواجب، والأمانة والضمير؛ فقد فسد كل شىء، وسرى القلق والتوجس، وعم الإهمال والاستهتار. وقد انتهينا إلى هذا. وانتهينا معه إلى ماهو أدهى: انتهينا إلى الشك المطلق فى صلاحية الإدارة المصرية، وإلى الترحم على أيام الاحتلال. وهذه كارثة. فليس أخطر من أن يكفر المواطن بوطنه و بشعبه و بنفسه.

إن الجريمة التى ارتكبتها سياسة الاستثناء هى هذه الجريمة. جريمة تزعزع ثقة المواطنين فى الحكم الوطنى. جريمة انهيار الشعور الداخلى بقيمة الاستقلال، و بضرورة الاستقلال!

***

إنى أتهم ... أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تدفع بالناس دفعاً إلى أحضان الشيوعية، و بخاصة ذلك الجيل الناشىء من الشبان الأبرياء.

حين يقال للملايين من الكادحين الذين لايجدون ماينفقون: إن الشيوعية تضمن لكم كفايتكم؛ وتمنع الترف الفاجر الذى يزاوله أثرياؤكم.. يكون لها فعل السحر فى نفوس الجماهير.

وحين يقال لهم : إن الشيوعية تحرمكم حرية العمل ، وحرية القول وحرية التفكير ، فإنهم لا يحسون أنها تسلبهم شيئاً حقيقياً يملكونه .

إن الشيوعية لا تحوى سحراً ولا سراً . ولكن الجماهير معها على رأى المثل العامى الذى يقول : « ضربوا الأعور على عينه قال : خسرانة خسرانة ! » . أو المثل الآخر الذى يقول : « قالوا للقرد : ربنا حيسخطك . قال : حيعملنى غزال ؟ ! » . فالعُور والقرود — أى الذين لا يملكون شيئاً يخسرونه ، واليائسون من أن تكون هناك حال أسوأ من حالهم — هم الذين تسحرهم الشيوعية . لأن كل تغيير قد يفيدهم . وهو على أية حال لا يضيرهم شيئاً . أما الذين يملكون شيئاً . الذين يملكون حرية القول وحرية الفكر ؛ ويملكون قبلهما حرية الرغيف ؛ ولا تصطدمهم تلك الفوارق الاجتماعية السحيقة . . فهم أعداء الشيوعية الطبيعيون .

لهذا لم تجد الشيوعية لها إلى اليوم تربة صالحة فى السويد أو النرويج أو الدانمارك ، لا لأن أهل هذه البلاد يملكون أية فكرة عن الحياة أعلى مما يملك الشيوعيون ، ولا لأن لهم أهدافاً روحية أو عقيدة إنسانية . بل لأنهم يملكون أكثر مما تمنحه الشيوعية ، ويفقدون بالشيوعية أشياء حقيقية يملكونها .

حين يقال للعامل فى تلك البلاد : إن الشيوعية ستوفر لك كفايتك وضمانات حياتك . قد يسخر ! فكفاياته كلها مضمونة ، بل رفاهيته كذلك . وحين يقال له : إن الشيوعية ستضمن لك عملا دائماً ، وتحميك

من نتائج التعطل قد يسخر ! لأنه يجد ضمانات حياته عاملاً ومتعطلا ؛ ولا يحس قلقاً فى حياته من هذا الجانب أو ذاك .

ولكن حين يقال له : إن الشيوعية ستجندك للعمل بلا حرية ولا اختيار ؛ أو ستقضى على حريتك النقابية ؛ أو ستضغط على حرية القول والكتابة والتفكير . . فإن ذلك يفزعه و يزعجه . ذلك أنه يملك تلك الحرّيات فعلا . يملكها حقيقة واقعة فى حياته اليومية ، لا فى الكتب والدساتير المكتوبة . . عندئذ تعجز الشيوعية أن تغزو قلبه لأنها لا تمنحه شيئا ينقصه ، وعلى العكس تسلبه مزايا حقيقية يملكها .

كذلك الحال فى أمريكا . . إن العامل الأمريكى يعرف أنه حينما قرر عمال المناجم الإضراب ، وصرّح الرئيس ترومان بأنه يفكر فى اتخاذ تدبير شديد لإنهاء هذا الإضراب ، هتف العمال : « دع ترومان يأت هنا و يحفر الأرض معنا » .

ونشر هذا الهتاف فى الصحف على أعمدة بحروف بارزة ، فلم يتحرك شرطى واحد ليقبض على عامل ، فضلا على أن يضربه و يسجنه و يعذبه

وحينما كتب صحفى طويل اللسان عن ابنة ترومان كتابة بذيئة ، لم يزد رئيس الدولة التى تحكم نصف العالم عن أن يكتب له رسالة شخصية « بأنه سيضربه بنفسه عند ما يقابله ! » ولم يتحرك « الجستابو » ليدق عنق هذا الصحفى ، أو يقتله سراً ، و يرمى بجسده فى جُب !

والعامل الأمريكى يعلم أن روسيًا لا يملك أن يهتف ضد ستالين ،

ولا أن يكتب حرفاً واحداً عن أسرته . . ولهذا يفزع من الشيوعية !

أما هنا فعبُّود باشا يملك أن يحطم نقابات عماله التى ترتكب جريمة مطالبته بتنفيذ قانون من قوانين الدولة ، يزيد لقيمات فى نصيب العامل باسم إعانة الغلاء . والدولة واقفة تتفرَّج وتشجع سعادته وهو يسحق هذه النقابات سحقاً . والجمعية الزراعية تشرد موظفا خدمها سبعة عشر عاما ، وخدمها أبوه قبله لأنه طالب بإعانة الغلاء !

اللسان أن يتطاول على ذاته الكريمة ! .

أما حرية القول وحرية الفكر ، فيسأل عنها القلم السياسى . وتسأل عنها المعتقلات والسجون ، وتسأل عنها حوادث التعذيب فى كل قضية سياسية فى تاريخ مصر الحديث !

إن الشيوعية فى ذاتها فكرة صغيرة لا تستحق الاحترام عند من يفكرون تفكيراً إنسانياً أعلى من الطعام والشراب ؛ وعند من يعرفون أفكاراً أخرى عرفتها الإنسانية قبل الشيوعية ، وهى أعدل وأرقى . ولكن الأوضاع الاجتماعية القائمة تضفى على الشيوعية سحراً وجاذبية ، وإذ كنا نعتقد أن الشيوعية فكرة تعسفية وضيقة ، وفيها من سوء الظن بالبشرية ، ومن الأحقاد المسمومة مافيها . . فإننا نعتبر الأوضاع القائمة مجرمة ، ترتكب فى كل يوم جريمة تحبيب الشيوعية للجماهير المحرومة ، وتزينها فى نفوسهم ، وتدفعهم إليها دفعاً ، للخلاص من ذل الإقطاع ولذع الحرمان ، وظلم الأوضاع المناقضة لطبائع الأشياء .

وأخيراً فأنا أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها مناقضة فى جملتها وتفصيلها لروح الدين كله . الدين منذ أن عرفت البشرية أديانها السماوية ، وهى أكثر مناقضة للإسلام بكل تأويل من تأويلاته . وكل مايدعيه المحترفون من رجال الدين ليسندوا به هذه الأوضاع ، إنما هو افتراء على الدين ، لايجد له سنداً من حقائقه ومبادئه : « فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ، ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً » .

إن الإسلام ليصرخ فى وجه الظلم الاجتماعى ، والاسترقاق الإقطاعى وسوء الجزاء ؛ وإنه ليمد المكافحين لهذه الأوضاع بقوة ضخمة للكفاح والصراع .

وما من وضع اجتماعى هو أبعد عن روح الإسلام من أوضاعنا القائمة ؛ وما من إثم أكبر من إثم الذين يدينون بالإسلام ، ثم يقبلون مثل هذه الأوضاع ، أو يبررونها باسم الإسلام ، والإسلام من مثلها براء .

إن هذه الأوضاع غير قابلة للبقاء والاستمرار . ذلك أنها مخالفة لروح الحضارة الإنسانية بكل معنى من معانيها . مخالفة لروح الدين بكل تأويل من تأويلاته . مخالفة لروح العصر الحاضر بكل مقتضى من مقتضياته . . ومن ثم فهى لا تحمل عنصراً واحداً من عناصر البقاء ، يملى لها فى الأجل ، ويمنحها فرصة البقاء .

فى مفارق الطّريق

هذه الأوضاع الاجتماعية القائمة غير قابلة للبقاء والاستمرار . .
هذا ما يحسه لا الذين يعارضونها وحدهم ، بل الذين يحاولون أن يقيموا لها الأسناد ! فإنه ينبغى أن نشهد أنهم ليسوا من الغباء بحيث يطمئنون إلى أن مثل هذه الأوضاع يمكن أن تمتد بذاتها كثيراً أو قليلا . لذلك هم يحاولون أن يقيموا لها الأسناد الزائفة لتعيش فترة أخرى طويلة أو قصيرة . . هم يضيفون بين آن وآخر مواد جديدة إلى قانون العقوبات تشمل مالم تكن تشمله المواد السابقة من الأحوال ، أو تضيف عقوبات لم تكن المواد السابقة تتضمنها . رجاء إرهاب المكافحين فى سبيل العدالة الاجتماعية ، بأية طريق ، و بأى عنوان !

وهم يزيدون الأموال المرصودة للدعاية لهذه الأوضاع ؛ فتتحرك أقلام وتنشأ صحف ، وتتم فى الظلام مؤامرات على التشكيلات النقابية وعلى الهيئات المكافحة ، قوامها المال ، وقوامها الترهيب والترغيب ، وفى يدها سيف المعز وذهبه : هذا لمن شاء ، وذلك لمن أراد !

وهم يتحدثون بين الحين والحين عن . . . العدالة الاجتماعية ! إى والله عن العدالة الاجتماعية . وعن الطبقات المحرومة ، وعن ضرورة تحسين الأحوال . وكثيرٌ هم «الباشوات» الذين يطلقون للعدالة الاجتماعية

البخور فى هذه الأيام ؛ إذ كان ذلك ألطف مخدر للجماهير الكادحة ، يهدئ أعصابها ، ويسيل لعابها ، ويمنيها بالعدل الاجتماعى الذى لاتكافح من أجله وحدها . بل يكافح له معها « الباشوات » العظام ! فما عليها إلا أن تستريح ، وتستبشر ، وتنام !

ولكن شيئاً من ذلك كله لن يجدى فتيلا ، فالطبيعة والحياة والدين والحضارة الإنسانية والاقتصاد والعقل ضدها جميعاً . إنما هى تعلات فارغة ، ذاهبة مع الريح فى الهواء .

* * *

ونحن اليوم فى مفارق الطريق . كلنا قد انتهينا إلى أن الأوضاع القائمة لن تدوم . كلنا متفقون على هذه الحقيقة ، حتى أولئك الذين يقيمون من حولها الأسناد . إنما تختلف الآراء حول الوضع الجديد الذى ينبغى أن يخلف هذه الأوضاع . والتفكير فى هذا واجب ، فلابد من وضع اجتماعى معين يحل محل هذا الوضع الذى يدق بيده أو بأيدى المتشبثين به ، كل يوم مسماراً فى نعشه ؛ والمسمار الأخير قريب !

منا فريق يهتف بالاشتراكية . ومنا فريق يحلم بالشيوعية ، ومنا فريق يدعو إلى الإسلام .

والأوضاع القائمة تجاهد الجميع ، لأن واحداً من هذه الحلول كلها لن يدعها فى سلام !

هى طبعاً تكافح الشيوعية بادىء ذى بدء جهاراً نهاراً بلا تقية ولا مداراة . وهى تكافح الإسلام فتداوره تارة ، وتنكل به تارة ، حسبما ترى من القوة التى تسنده إن كانت خطراً حقيقياً واقعاً ، أو كانت خطباً ومواعظ يطفئها الكلام . وهى تدع اسم الاشتراكية يمر ، حين لا تحسها خطراً حقيقياً قائماً ، فأما حين تحسها قوة حقيقية ، فهى تكافحها كفاح الشيوعية وكفاح الإسلام .

لن تسلم الأوضاع الاجتماعية المستغلة لواحد من الثلاثة إذن ، ولابد من كفاح منظم رتيب ، طويل الأجل . كفاح قلم . وكفاح بحث . وكفاح تنظيم . وكفاح تكتل إلى جانب فكرة من هذه الفكر ؛ لإنقاذ هذا الوطن المشرف على الانهيار .

***

هذا فى الداخل . فأما فى الخارج ، فهنالك كتلتان ضخمتان : كتلة الشيوعية فى الشرق ، وكتلة الرأسمالية فى الغرب . وكلتاهما تبث دعاية ماهرة ماكرة فى جنبات الأرض ، قوامها : أن ليس فى العالم إلا كتلتان ووجهتان : الشيوعية والرأسمالية . وأن ليس للأمم الباقية مفر من أن تكون إلى جانب هذه الكتلة أو تلك ؛ فليس هنالك من سبيل إلا هذا أو ذاك !

إن الشيوعية تخاطب الشعوب المستغلة ، والجماهير الكادحة ؛ فمن

مصلحتها أن تدع هذه الجماهير تفهم أنها إن لا تكن فى صف الشيوعية ، فستكون فى صف الرأسمالية ! والجماهير حين تخيّر على هذا النحو ، خيرتها واضحة ، وطريقها مرسومة ؛ وقد ذاقت من الرأسمالية الويل ؛ فالشيوعية وحدها إذن طريق الخلاص !

والرأسمالية — أو الديمقراطية — تخاطب الهيئات الحاكمة ، والطبقات المستغِلة ؛ فمن مصلحتها أن تدع هذا الفريق يفهم أنه إن لا يكن فى صف الرأسمالية ، فسيكون فى صف الشيوعية ! والأسياد المستغلون حين يخيرون على هذا النحو ، خيرتهم معروفة ، وطريقهم مرسومة . وهم يفرقون من الشيوعية فرق الهمجى من الجن والغيلان !

ولما كانت الكتلة الغربية كالكتلة الشرقية ، إنما تتنازعان رقعة العالم ؛ وتديران المعركة لحسابهما الخاص ، على حساب الشعوب والأمم التى تدور فى فلك هذه أو تلك ، فإن دعايتهما على هذا النحو مفهومة ، وهما منطقيتان مع أنفسهما ومع أهدافهما بلا جدال !

فأما نحن فما شأننا فى هذا الصراع ؟

نحن جربنا فى فلسطين قريباً أنه لا الكتلة الشرقية ولا الكتلة الغربية تقيم وزناً للمبادىء التى تنادى بها ، أو تقيم وزناً لنا نحن أنفسنا ، حين يجد الجد ، وتتكشف النيات ، وتنطق المصالح والشهوات .

فنحن إذن لا راحم لنا عند هؤلاء ولا عند هؤلاء . ونحن إذن غرباء

مستضعفون فى صف هؤلاء أو فى صف هؤلاء . ونحن إذن أذناب فى القافلة سلكنا هذا الطريق أو ذاك .

وأنا أفهم جيداً أن نهون عند الآخرين ، فأما أن نهون على أنفسنا فذلك أمر فهمه علىّ عسير ، لأنه لا يخالف طبيعة الرجل الكريم فحسب ، بل يخالف طبيعة الإنسان !

إننى أعرف أن فى هذه البشرية من يستطعمون الذل والمهانة ، ويستلذون الأذى فى الجسم والكرامة . ذلك أنهم مرضى يعرفهم علم النفس ، ويضعهم فى قوائم المرضى تحت عنوان خاص

ولكننى لا أعرف أن أمة كاملة يمكن أن تكون مصابة بهذا المرض النفسى المعروف ؛ ولا أن جيلاً كاملاً يستلذ الأذى والمهانة بحال من الأحوال

ترى أحالتنا الأوضاع الاجتماعية القائمة أمة من العبيد ، لا للسادة فيها فحسب ، ولكن لأية سيادة تلوح لها من جانب الأفق الغربى أو الشرقى على بعد ألوف الأميال !

إننى أعيذ الأمة الإسلامية أن يكتب عليها كلها هذا الهوان . فلقد وقف واحد منها فى وسط « الكونجرس » الأمريكى يفهم الأمريكان أن الغرور وحده هو الذى يصور لهم وللروس ، أن ليس فى العالم كله إلا كتلتان : كتلة الشيوعية وكتلة الديمقراطية . . إن هنالك كتلة أخرى ثالثة . . كتلة الإسلام .

ارتفع هذا الصوت فى قلب أمريكا ، منبعثاً من فم المرحوم « السيد لياقت على خان » رئيس وزراء الباكستان ، بل من قلبه وضميره ، بل من كرامته وكرامة شعبه ، وكرامة الشرق المسلم ، الذى يربأ بنفسه عن المهانة ؛ ويرى لنفسه وجوداً وكياناً ؛ ويأبى أن يقف فى ذيل القافلة وقفة الذليل الخانع الجبان ، تلك الوقفة التى يدعونا إليها مع الأسف شباب من هذا الجيل بلا تحرج ولا إباء .

فى هذا العالم رقعة فسيحة متصلة الحدود ، من شواطىء الأطلنطى إلى جوانب الباسفيكى ، تضم أكثر من ثلثمائة مليون من الناس ، يشتركون فى عقيدة واحدة ، ونظام معيشى واحد ؛ وتقاليد متقاربة ، ولغة إن لا تكن واحدة فهى فى طريقها لأن تصبح لغة التفاهم للجميع . ودع عنك عشرات الملايين المتفرقة فى أوربا وآسيا وأفريقية ، ممن يدينون بهذه العقيدة ، وبذلك النظام الذى تحمله العقيدة .

فأى عقل يمكن أن يغفل هذه الكتلة الضخمة المتصلة الحدود من الحساب ؟ إن الكتلتين الشرقية والغربية لا تغفلان هذه الكتلة الثالثة من حسابهما إغفالاً حقيقياً ، كما يبدو فى دعايتهما الماهرة الماكرة ؛ إنما هما تتنازعانها تنازع الأشياء والمتاع ! ولكل من الكتلتين عذرها؛ فما عذرنا نحن أن نرضى بأن نكون كالأشياء والمتاع ؟ !

عذرنا أن الأوضاع الاجتماعية القائمة التى نعانيها فى الداخل ،

لا تدع لنا أن نفكر فى روية ؛ ولا أن نحس فى كرامة ؛ ولا أن ندرك ما وراء الدعايات من أهداف !

هذا صحيح ! ولكن هذا العذر يصلح لفرد أو أفراد . أما الشعوب والأمم فما هى بمعذورة أن تدع نفسها كالشيء التافه أو سقط المتاع ، متى كان لها مخرج يحفظ عليها كرامتها ، ويرد إليها اعتبارها ، ولا يدعها فى ذيل القافلة ، وفى مركز التابع الذى لا يؤبه لرأيه ولا يُستشار !

ولو لم يكن لها هذا المخرج لأوجبت عليها الكرامة الإنسانية ، والاعتبارات القومية ، أن تبحث عن مخرج ، وأن تخلقه خلقاً ، وتنشئه إنشاء . فكيف وهذا المخرج فى يدها ، وفى متناولها ، وفى رصيدها الحاضر الذى لا يعز على التناول ؟

إلا تكن ذلة العبيد ، فإنه نوع من التفكير عجيب !

* * *

واعتبار آخر . . .

لقد جربنا — حتى شبعنا — تلك القوالب الجاهزة التى استجديناها كالشحاذين من هنا ومن هناك . جربناها فى كل جانب من جوانب حياتنا الفكرية والاجتماعية والتشريعية ، حتى انتهينا بها إلى « كرنفال » مضحك من المظاهر والأزياء . أزياء الفكر وأزياء الجسم سواء !

ولنأخذ مثالا ذلك التشريع الذى استوردناه أولا من فرنسا ؛ ثم ما نزال نستورده من شتى بقاع الأرض ، كلما احتجنا أن نشرع لهذه الحياة .

إن هناك تصادما دائماً بين روح التشريع الذى نستمده وروح الشعب الذى نسن له هذا التشريع . إن الشعب يسم بالبطولة كل خارج على القانون ، ويبذل له التشجيع والعون والمساعدة ؛ بقدر ما ينفر من السلطات القائمة على القانون ، ويضن عليها بثقته ، أو مساعدته على جمع الأدلة والقرائن والشهادات .

لماذا ؟ . . يقولون : إن الشعب جاهل ! كلا . فليس هذا هو السبب الأصيل ، فالمتعلمون كذلك لا يستجيبون لدعوة القانون . إن السبب الحقيقى كامن فى التنافر بين روح الشعب وروح التشريع المستعار ؛ لأن هذا التشريع لم يستمد من ظروفه الاجتماعية ، وملابساته التاريخية ، ومشاعره وعقائده ، وتقاليده وعاداته . إنما استمد من وسط أجنبى عن روحه جميعاً ، وسط له تاريخه الخاص ، وله ديانته الخاصة ، وله حاجاته الاجتماعية وظروفه الخاصة . والقانون ما لم يكن تلبية لروح الشعوب وحاجاتها ، فلن تخلص له ولن تنقاد !

نحن لا ندعو إلى عزلة فكرية أو اجتماعية عن ركب الإنسانية المندفع . فنحن شركاء فى القافلة ، شركاء فى الحضارة البشرية . بل نحن أدينا لهذه الحضارة الكثير ؛ وقمنا فيها بدور إيجابى ضخم ، قد لا نفطن

إليه اليوم ولا نحترمه ، إلا إذا تخلصت نفوسنا من مشاعر العبيد !

ولكننا ننعى هذا التسول الدائم الذى نزاوله ، وهذا الاستجداء المزرى الذى نحن عاكفون عليه ، وهذه الاستعارة التى لا نردها ، ولا نؤدى ما يقابلها . وما دمنا نستجدى دائماً ولا نعطى شيئاً ، فنحن على مائدة الإنسانية فى موضع الشحاذ المتسول ، لا فى موضع الواهب الكريم .

وقد يتسول المعدم و يستجدى المسكين . فأما أن يكون لك رصيد ضخم ثم تلبس أسمال الشحاذة ، وتمد يد الاستجداء باسم المشاركة فى الحضارة ، فتلك مشاركة لا يعرفها إلا الشحاذون وحدهم ، ولا يطمئن إليها إلا العبيد !

هنا لك معنيان للحضارة . فأما الأول فهو أن يكون لنا نصيبنا المتميز البارز فى بناء هذه الحضارة ، وزينا الذاتى المستمد فى أصوله مما عندنا ، المنتفع فى تفريعاته وتطبيقاته بكل ما أفادته الإنسانية من التجارب . وأما الثانى فهو أن نأخذ القوالب الجاهزة ، والسمات الظاهرة ، وأن ننقل نقلا كل ما نراه بلا روية ولا تفكير ولا تعقيب .

المعنى الأول يفهمه الآدميون ، والمعنى الثانى تفهمه القرود ، وأخشى ما أخشاه أن لا نكون قد فهمنا إلا هذا المعنى الأخير !

***

وبعد فإن الجبهة الغربية المؤلفة من أمريكا وانجلترا

وفرنسا — تستعبدنا وتستذلنا ، ولا مكان لنا فيها إلا مكان الذيول والعبيد ، وكل تفكير فى الانضمام إليها إنما ينشأ من المصلحة المشتركة بين الرأسمالية المستغلة والاستعمار الذى يحميها ؛ وكل ستار آخر إنما هو ستار خادع ، للتعمية على الجماهير ، التى أصبحت لحسن الحظ لا تنخدع بهذا الستار .

لقد منحنا أرضنا وسماءنا ، وأقواتنا وأرزاقنا ، ومصالحنا وأرواحنا ، إلى هذه الجبهة مرتين فى خلال ربع قرن ؛ ثم أبنا منها بصفعة كف أو ركلة قدم فى نهاية المطاف . فأما فى هذه المرة الثالثة فإننا لن نؤوب بذلك المصير السليم الذى قد يحمده العبيد ، ويسجدون للسادة شكراً على السلامة والعافية . بل سنؤوب بالتدمير المطلق الشامل لحياتنا كلها إلى عدة أجيال .

إن الدفاع المشترك فى أية صورة من صوره ؛ أو الانضمام إلى معسكر معين بأى وضع من أوضاعه ، معناه تعريض هذا البلد الأعزل للخراب والدمار . هذا البلد المكشوف الذى ما تزال حياته تتوقف على خزان أسوان ، وقنبلة واحدة تكفى لتحطيم هذا الخزان ! أى لتحطيم مصر كلها أجيالا بعد أجيال !

إنها جريمة وطنية أن نربط أنفسنا إلى عجلة معينة فى صراع الجبابرة القادم ، فوق أنها جريمة فى حق الكرامة والشرف والضمير . الكرامة التى داستها الديمقراطيات الغربية مرتين ، وما تزال تدوسها

فى تبجح ، لا يقيم لهذا الشعب وزناً ، لأنه يرتكن إلى المصلحة المشتركة بينه وبين عهود الإقطاع .

إن هذا العالم العربى الممزق فى براثن الاستعمار الغربى ، ليستحق اللعنة والاحتقار ، إذا مد يده الذليلة ليسند الغرب الفاجر فى بأسائه مرة أخرى . والشرق لا يمد يده ، وإنما يمطى ظهره للغرب ليضع أقدامه ، ويعبر الهاوية ، ثم يركل الحمار الذليل الذى امتطاه !

إن الغرب الرأسمالى والاشتراكى سواء ، يناصبنا العداء كله كتلة واحدة . وفى فلسطين شاهد من ذلك العداء الناصب قريب . وهو فى الوقت ذاته يسومنا الذل والخسف فى تبجح ظاهر ؛ ولا يخفض من نبرة الاستعلاء الفاجر إلا فى إبان الهزيمة والانكسار .

ونحن لم ننس بعد استهانة جنود الحليفة فى الحرب الأخيرة بأرواح المصريين ، الذين كانت عرباتهم تدوسهم باستهانة كما تداس الكلاب ، وتدوس كراماتهم وأعراضهم كما تداس الرقيق والعبيد . وما تزال هذه الحوادث تجرى فى الشقة العريضة التى يحتلونها على ضفة القنال[1] .

نحن لا ننسى نظرات الازدراء التى كانت تطل من عيون شذاذ الآفاق الذين حشدتهم الحليفة فى أرضنا ، وهم يتوجهون بها إلى الجماهير فى غدوهم ورواحهم ، بل يتوجهون بها إلى ضباط البوليس وعساكره

(١) جاء هذا الكلام فى الطبعة الأولى قبل أحداث القنال الأخيرة . أما حوادث اليوم فهى معروضة معروفة لا تحتاج إلى كلام .

فى أية مرة حضر هؤلاء للتفرج على حادثة من حوادث المجندين . فما كان للبوليس المصرى إلا أن يتفرج ، والحلفاء يدوسون المصريين بسياراتهم ، أو يركلونهم بأقدامهم ، أو يبتزون منهم النقود فى الطرقات.

لقد شبعنا من منظر السكارى المعربدين من مجنديهم ، والمائعات المستهترات من مجنداتهم ، ومن تلك القذارات الآدمية التى جلبوها معهم ، أو التى خلفوها لنا ، مئات وألوفاً من الأعراض المثلومة ، والكرامات المهدرة ، والعار الذى تأنف منه الرجال . . . والنساء !

لقد استكفينا جوعاً لنطعم شذاذ الآفاق من جنود الحلفاء ، وعُرْياً لتشتغل مصانعنا لكسوتهم ، بالتآمر مع رؤوس الأموال وممثليها فى عالم الصناعة وفى كراسى الحكم سواء .

لسنا مستعدين مرة أخرى أن تخطف بناتنا من الطرقات والبيوت ليهدر عفافهن فى المعسكرات والسيارات ؛ ولا أن تخطف أقواتنا وطعامنا من المزارع والأسواق ، لنصاب نحن بالسل والجوع ، ولا أن تخطف أموالنا وأرصدتنا من البنوك ، لنواجه الأزمات والكساد . ثم يقف بعد ذلك مستعمر متبجح مثل مستر تشرشل ، ليمن علينا بنعمة الحماية ، ويطالبنا ، لا بالتنازل عن دَيْننا على بلاده ، بل بدفع تعويض عن تضحيات جنوده . . جنوده السكارى المعربدين الأوباش !

فأما فرنسا فصفحتها فى تونس والجزائر ومراكش ، وفى مصر ذاتها

أقذر من صفحة الإنجليز . . ففرنسا التى وقفت فى مؤتمر (مونتريه) حجر عثرة فى طريق إلغاء الامتيازات ؛ ولولا أن الإنجليز — لمصلحة خاصة — كانوا يريدون قصقصة جناحها فى الشرق العربى شيئاً فشيئا لظلت حجر عثرة فى طريقنا حتى الآن . فأما فظائعها فى تونس والجزائر ومراكش ، فهى فضائح البربرية المتوحشة فى القرون الوسطى ما تزال .

وفرنسا أمة انتهت ، وهى فى دور الانحلال الأخير ، على الرغم من كل دعاتها فى الشرق العربى ، ولكنها ماضية فى وحشية البرابرة وتعصب الصليبيين ، تقتل وتحرق ، وتعذب وتشوه ، وتسرق وتسلب ، وترتكب في المغرب العربى ما ارتكبه المغول والصليبيون من آثام .

ولقد كان عبيد فرنسا هنا فى الشرق يردون علينا دائماً حين نحدثهم عن « أمهم الحنون » بأنه لا يجوز الحكم على فرنسا بتصرفات السياسيين ، فالسياسة لا قلب لها ولا ضمير . فها هى ذى كبيرة صحفيات فرنسا « مدام تابوى » تصفع العبيد هنا بتصريحاتها العجيبة . ففى زيارتها الأخيرة لمصر تلقت مندوب إحدى صحفنا غاضبة ، لا لشىء إلا أن رئيس الحكومة المصرية رد على رسالة زعيم من زعماء المغرب ، يؤيد فيها حق الحرية . حتى لقد قالت لذلك المندوب : كنت قد أعددت مقالا عن بلادكم ولكنى لن أنشره . فماذا كسبتم من تدخلكم فى شؤوننا بالشمال الإفريقى ؟ !

وبلع العبيد فى مصر هذه الصفعة ، وعادوا يسبحون بحمد فرنسا أمهم الحنون !

فأما أمريكا : فالذين لم يعيشوا فيها ولم يروها ، قد لا يذكرون لها إلا خياناتها لنا فى قضيتنا بمجلس الأمن ، وفى حرب فلسطين . ولكن الذين عاشوا فيها ، ورأوا كيف ولغت صحافتها ومحطات إذاعتها وشركات أفلامها فى كراماتنا وفى سمعتنا ، وكيف نشرت ذلك بعداء واضح واحتقار مقصود ، أو أحسوا ذلك العداء العنيف لكل ماهو إسلامى وشرقى بوجه عام ، أو عرفوا كيف ينظر الأمريكان للملونين عامة ومدى ما يكنون لهم من احتقار . هؤلاء يعرفون ماهى أمريكا ، ويعرفون كيف يجب أن يردوا لها هذا الجميل وذاك !

ولقد لقى الآلاى التركى الذى ذهب إلى كورية جزاءه الحق من الأمريكان ؛ وعرف نصيبه ونصيب أى جيش شرقى يذهب لمعاونة هؤلاء المتغطرسين على الشرقيين . لقد تركوه يحمي مؤخرة هزيمتهم ؛ فلما قام بدوره تركوه بلا حماية من الطيارات ، وبلا معونة من السيارات ، بل بدون ذخيرة ودون طعام !

وإنه لمثل بسيط لما ينتظر جيوش العبيد فى أى حلف مشترك . فالأتراك فى نظر الأمريكان هم أرقى الشرقيين لسبب تافه بسيط : أنهم بيض البشرة ! ومع ذلك فتلك معاملتهم لهم فى الميدان . معاملة السيد الخائن الجبان !

تلك قصة الكتلة الغربية معنا — بما فيها من رأسمالية واشتراكية — فما هى قصة الجبهة الشرقية !

لقد كشفت لنا الشيوعية عن قيمة مبادئها التى تبشر بها يوم وقفت تسلح إسرائيل . وإسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تقوم على عنصر الدين وحده فى الأرض . وعنصر الدين هو أول ماتنكر الشيوعية أن تقوم عليه الدول ، وآخر ماتفكر فى احتضانه والدفاع عنه . ولكن الشيوعية لاتقيم وزناً إلا لمصلحتها الخاصة ، وتحت أقدامها المبادىء التى تزخر بها الدعايات .

والشيوعية قد تمنحنا الخبز ؛ وتعفى نفوسنا من مرارة النظر إلى الثراء الفاحش الفاجر الذى تنفر من رؤيته البشعة فطرة الإنسان ! ولكنها تمنحنا الخبز لتسلبنا مقدساتنا كلها فى الحياة ، لامقدساتنا الدينية ، ولكن مقدساتنا الإنسانية جميعاً ، لتحبس نفوسنا فى إطار الخبز والكساء .

وقد يبدو الحديث عن المقدسات الإنسانية ترفاً فى مصر ، أوحديثاً عن أوهام وخيالات لا وجود لها فى حقيقة الواقع الاجتماعى .

وهذا صحيح .. فما يمكن أن تعيش هذه المقدسات فى أوضاع اجتماعية كأوضاعنا القائمة . إن الحطام الآدمى الذى يعد بالملايين فى مصر ، لايتسنى له الشعور بتلك المقدسات ، لأنه مشغول بشعور الجوع والحرمان

ولكن ما القول : إذا كان هناك نظام آخر يمنحنا الخبز الذى تمنحه لنا الشيوعية ؛ ويعفينا من بشاعة الثراء الفاحش وفوارق الطبقات ، ويحقق لنا مجتمعاً متوازنا لا حرمان فيه ولا افتراء . . ثم يمنحنا فى الوقت ذاته غذاء الروح ، وحرية الفكر ، والشعور الإنسانى الأرقى بالإنسان ، والحياة ؟

ما القول إذا كان هنالك نظام ، لا يدعنا ذيلا فى القافلة : قافلة الشيوعية أو قافلة الرأسمالية . . إنما يمنحنا مع العدالة الاجتماعية المطلقة فى الداخل ، كرامة دولية عزيزة فى الخارج ، ويرد إلينا اعتبارنا فى المجتمع الدولى ؛ وقد يعفينا من ويلات الحرب ، ويعفى الإنسانية معنا من هذا البلاء ؟

ما القول إذا كان هنالك نظام يحل لنا مشكلاتنا الداخلية ؛ وفى الوقت ذاته لا يدعنا نقف أبدا من المائدة الإنسانية وقفة المستجدى الذليل ؛ بل وقفة المساهم فى هذه المائدة ، المعطى ما عنده ، وما عنده ليس بالقليل ؟

إننى لأعجب كيف يمكن الإنسان أن ينأى بنفسه عن موقف الكرامة إلى موقف الذلة ؛ وعن دور المعطى إلى دور المستجدى ؛ وعن مركز القيادة إلى موقف التبعية . وهو قادر على الاختيار ، لو قاوم فى ضميره شعور الاضطرار !

إن لدينا ما نعطيه ، ولسنا من الإفلاس بحيث يتصور الكثيرون ، أو بحيث تصورنا لأنفسنا كتلة الغرب وكتلة الشرق سـواء . إنما تصوراننا هكذا لغاية فى نفس يعقوب ! ليحل التخاذل فى نفوسنا محل الثقة ، واليأس محل التطلع ؛ ولنسقط فرائس ذليلة مستغفلة فى هذا الفخ أو ذاك .

إن لدينا ما نعطيه ، ولكننا فى حاجة لأن نؤمن بأنفسنا ، ففى هذا الإيمان حياة ، وفى هذا الإيمان نجاة .

في الإسلام خلاص

إذا اتضح أن الإسلام يملك أن يحل لنا مشكلاتنا الأساسية ؛ ويمنحنا عدالة اجتماعية شاملة ؛ ويردنا إلى عدل فى الحكم ، وعدل فى المال ، وعدل فى الفرص ، وعدل فى الجزاء . . فإنه يكون بلا شك أقدر على العمل فى بلادنا من كل مذهب آخر ، نحاول استعارته ، عن طريق التقليد ، أوعلى طريقة المشاركة فى الحضارة الإنسانية بالاستجداء !

أجل — إذا اتضح هذا كله — فالإسلام أقدر على العمل فى بيئتنا . أقدر من الشيوعية بكل تأكيد (وذلك على فرض تكافؤهما فى القيمة الإنسانية ، وتكافؤ أثرهما فى العدالة الاجتماعية) فالإسلام معنا هنا فى الداخل ، ولن نحتاج إلى استجلابه من وراء الحدود ، كما نستجلب القوالب الجاهزة ، فتجيء فضفاضة أو خانقة ، لأنها لم تصنع على أعيننا ولم تفصل على قدنا ، ولم تنبع من آلامنا وآمالنا .

والإسلام صاحب لنا صديق ، صاحبناه ألفاً وثلثمائة عام على الخير والشر ، وعلى النعماء والبأساء . صاحبناه كارهاوراضياً ، وبررناهأوعققناه . ولكنه بعد ذلك كله صديق ، له فى الجوانح هزة ، وفى المشاعر ذكرى ، وفى الضمائر أصداء ؛ وليس بالغريب على أرواحنا ومشاعرنا وعاداتنا وتقاليدنا غربة الشيوعية ، التى نحمد منها أشياء وننكره منها أشياء ،

ونألف منها اتجاهاً ، وننكر عليها اتجاها ، وتتوزع مشاعرنا إزاءها على أية حال توزعاً لا يضمن معه توحد الجبهة فى طلب عدالة اجتماعية قوية كما نضمن توحدها إذا نحن هتفنا إلى العدالة باسم الإسلام .

والإسلام حجة قوية لا تملك لها الرأسمالية المستغلة دفعاً كما تجد للشيوعية . والمخلصون للوطن وللمجتمع فى الدعوة إلى العدالة الاجتماعية ، الذين يريدون العدالة الاجتماعية لذاتها ويجعلون منها هدفهم الحقيقى ؛ ولا يتخذونها مجرد ستار لتهييج الجماهير ، ابتغاء لنشر مذهب معين ، هو الغاية الأولى ، والعدالة وسيلة ! . . هؤلاء لا يملكون أن يغفلوا سلاحا قويا كسلاح العقيدة الإسلامية . سلاحا حاضراً فى الأيدى ، مذخوراً فى النفوس ، يدعى باسمه فيستجاب ، وتستجاش العزائم باسمه فتذكو وتهيج . . .

إن الذين يريدون تنحية الإسلام عن معركة العدالة الاجتماعية ، ليخوضوها تحت راية الشيوعية ؛ إنما يخونون أنفسهم إن كانوا مخلصين فى دعوى العدالة ؛ أو يخونون قضية الجماهير ، جهلا بقيمة القوة الكبرى التى يزودهم الإسلام بها ؛ أو عداوة مريبة لهذه القوة العظيمة ، أو احتقاراً لأنفسهم وكفراً بقيمتهم ، ورضاء كرضاء العبيد بفتات الموائد ووقفة الأذناب . . .

إننى أفهم جيداً أن ينصب المستغلون والطغاة للإسلام ، لينحوه عن هذه المعركة ، إما باستغلال المحترفين لإصدار الفتاوى المكذوبة على

الدين ؛ و إما باضطهاد الدعاة الحقيقيين لعدالة الإسلام ؛ واتهامهم بشتى التهم ، للتخلص من ذلك السيف الحاد المصلت على رقاب البغى والاستغلال . فأما أن ينصب للإسلام دعاة العدالة الاجتماعية ، فذلك أمر عندى غير مفهوم . و إن وراءه خبيئاً يجب أن يفطن إليه الأبرياء ، الذين يريدون العدالة لذاتها ؛ ويكافحون للجماهير وحدها ؛ و يتجردون لهذه الغاية النبيلة بلا رياء ولا التواء .

***

ولكن مالنا نعجل قبل أن نعرض مشكلاتنا الأساسية على الإسلام لنرى إن كانت لها عنده حلول ؟

ماهى مشكلاتنا الاجتماعية التى نعانيها فى اجتماعنا الحاضر ، وفى وضعنا الراهن ؟ . . . إنها :

١ — سوء توزيع الملكيات والثروات .

٢ — مشكلة العمل والأجور .

٣ — عدم تكافؤ الفرص .

٤ — فساد جهاز العمل وضعف الإنتاج .

وهنالك مشكلات فرعية أخرى، تعد ثماراً ونتائج لهذه المشكلات الأساسية الكبرى ؛ أو مضاعفات مرضية من مضاعفاتها . فلنتناول هذه المشكلات واحدة واحدة ، نعرضها على الإسلام لننظر كيف يعالجها فى ثقة وهدوء وسلام .

سوء توزيع الملكيات والثروات

لم يعد أحد يجادل فى أن توزيع الملكيات الزراعية فى المجتمع المصرى توزيع سيء مختل ، يجب العمل على تعديله فوراً . وليس الاختلاف اليوم على صحة هذه الحقيقة ، إنما الاختلاف على الطريقة التى يعالج بها وضع لا يقبل البقاء .

وحين يصل الأمر إلى أن يملك ألف ومئتان وأربعة وتسعون فردا ، مليونين من الأفدنة الصالحة للزراعة فى بلد يصل تعداده إلى عشرين مليونا ؛ ولا تزيد المساحة المنزرعة فيه على ستة ملايين من الأفدنة فإنه لا يبقى مجال للاختلاف على سوء التوزيع ، واختلاله ، وفساده .

والأمر فى الثروات المنقولة أشد سوءاً ، فإن من لا يزيدون على ألفين يملكون أكثر من ثلث الثروة الممثلة فى البنوك والشركات !

تختلف الآراء إذن فى طريقة العلاج ، لا فى حقيقة الداء . فرجل مثل محمد بك خطاب ، يفكر تفكيراً رأسمالياً واعيا ؛ ويحس أن أوضاع الملكيات الزراعية يجب أن تتغير ، اتقاء لما تثيره من عواصف مرتقبة فى الأفق القريب . . يقدم مشروع تحديد الملكيات الزراعية بحيث لا تزيد على حد معين ، و بحيث تشترى الدولة ما يزيد ، وتكون به ملكيات صغيرة .

هو تفكير رأسمالى بحت ، لأنه لا يزيد على أن يحول الثروة العقارية المتضخمة إلى ثروة منقولة متضخمة كذلك ، وكل ما يتقيه هو المظهر

الفاحش البارز للإقطاع . ولكن الرأسمالية الغبيـة فى مصر لاتدرك مرماه ، فتثور عليه ، وتتهمه بالشيوعية ، وتطارده فى البرلمان !

أم لعلنا نحن الأغبياء ، والرأسمالية هى الذكية الواعية ؟! نعم ! فالإقطاعيون يعلمون أن رقيق الأرض حطام آدمى ، لا خوف منه ولا خطر . حطام قد أحاله الجوع والمرض مخلوقات ضعيفة هزيلة لاتحس لنفسها وجوداً ولا كرامة ؛ ولا تفكر فى عدل ولا نَصَفة . فمن الخير أن تبقى أموالهم مستغلة فى الأرض مع هـذا الحطام الذى لايؤذى ، من أن يضطروا لاستخدامها فى الصناعة ، حيث يتكتل العمال ، وينمو بينهم الوعى ، ويطالبون بحقوق الإنسان فى يوم من الأيام !

فأما الدولة فقد حاولت فى هذه السنوات الأخيرة أن تصنع شيئاً — فى حدود العقلية الرأسمالية بالطبع وفى حدود رعاية مصالح من تمثلهم من الملاك وأصحاب رؤوس الأموال — سنت ضريبة التركات ، وضريبة الدخل العام ، وأخذت بمبدأ الضريبة التصاعدية ، وأعفت صغار الملاك من الضريبة . . . وهى خطوات هزيلة لايبدو لها أثر ، لأن الأوضاع القائمة قد بلغت من الفحش والسوء مبلغاً لاتعالجه هذه اللمسات الناعمة بقفازات الحرير اللطيفة !

لذلك تدعو الشيوعية دعوتها : أن لا علاج ولا خلاص إلا من ذلك الطريق المرسوم !

فما رأى الإسلام يا ترى إلى جانب تلك الآراء ؟ وماخطته وطريقته ؟

إن الإسلام يقرّ « مبدأ الملكية الفردية » هذا مالاشك فيه ، ويخالف النظرية الأساسية للشيوعية فى هذا الاتجاه .

ولكن أية ملكية فردية هى التى يقرّها الإسلام ، ويكفل لها الضمانات ؟

إنها الملكية التى تنشأ من أصل صحيح للتملك ، بوسائل صحيحة يعترف بها الإسلام .

والإسلام يعد العمل هو السبب الوحيد للملكية والكسب . العمل بكل أنواعه . عمل الجسم وعمل الفكر سواء . وعلى هذا الأساس يحرم الربا ، لأن الزيادة التي ترد مع المال المقترض لم تنتج من عمل ، إنما نتجت عن رأس المال . ورأس المال فى ذاته ليس سبباً من أسباب الكسب الصحيحة ، ولا جزاء عليه ، لأن الجزاء لايترتب إلا على العمل البشرى وحده ، ولا جدال فى أن هذا هو المبدأ الأساسى للتملك وللكسب فى الإسلام .

كذلك يحدد الإسلام لتنمية المال طرقاً معينة ، ولا يقرّ أى نموّ يخرج عن حدود الوسائل المشروعة فيه . هذه الوسائل لا يدخل فيها الربا — كما تقدم — ولا المقامرة ، ولا الغش ، ولا الاحتكار ، ولا الربح الفاحش المخالف لكل سماحة ، ولا المستقطع من أجور العمال التى تبلغ نصف الربح ، كما يرى بعض فقهاء الإسلام . و بطبيعة الحال لا يعترف

بالسرقة والنهب والسلب والإكراه ، وسائل للتملك ، أو وسائل لتنمية المال .

وكل ملكية لم تقم على الأسس الصحيحة التى يعترف بها الإسلام أو قامت عليها ، ولكن نموها لم يتم بالوسائل التى يقرها ، فهى ملكية زائفة لايقرها الإسلام ، ولا يعترف بها ، ولا يوفر لها الضمانات [1]

هذا هو المبدأ الأول عن الملكية فى الإسلام . ومن طبيعته أن يمنع التضخم الفاحش فى الثروات منذ البداية . فالمال الذى ينشأ من الجهد الذاتى بالعمل ؛ والذى لايربح ربحاً فاحشاً ؛ والذى تبلغ أجور العمال المنشئين له نصف الربح ؛ ولا يتضاعف بالربا ، أو بالغش ؛ ولا يقوم على الاحتكار أو الابتزاز . . لا يصل بطبيعته إلى حد التضخم الذى يؤذى المجتمع ، ويخلق فوارق الطبقات .

وينبغى أن نضيف إلى هذه العوامل الطبيعية عامل الضريبة الدائمة : ضريبة الزكاة .. هذه الفريضة التى تأخذ بنظام ثابت ما يعادل ٢٫٥ ./. إلى ٥ ./. من أصل الثروة كل عام .

وهنا كلمة يجب أن تقال عن هذه الفريضة التى يشوهها المغرضون والمتحايلون ، فيصورونها بصورة الإحسان المذل لكرامة الإنسان !

---

(١) يراجع موضوع الملكية الفردية بتوسع فى كتاب « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » فصل « سياسة المال »

إن الدولة هى التى تجمع هذه الضريبة كما تحصل أية ضريبة ؛ وإن الدولة هى التى تتولى إنفاقها بنظام معين ، قابل للتطور حسب حاجات المجتمع وأوضاعه . فأين هى الذلة فى نظام كهذا النظام ؟ إن المغرضين والمتحايلين يحاولون دائماً أن يرسموا صورة واحدة مزورة لعملية الزكاة : غنى يتبرع ويتصدق ، وفقير يأخذ ويشكر ! ويد عليا معطية تحتها يد سفلى آخذة ، وجهاً لوجه ، مباشرة بين فرد وفرد !

من أين جاءوا بهذه الصورة الشائهة المزورة ؟ لست أدرى !

أئذا فرضت الدولة اليوم ضريبة للتعليم ، جعلت حصيلتها خاصة بالأغراض التعليمية البحتة ، من بناء للدور ، وأداء للأجور ، وإنفاق على أدوات الطلاب وكتبهم وغذائهم كذلك . قيل : إن هـذا نظام للتسول والشحاذة ، يهين كرامة المعلمين والطلاب ، لأن هـذه الأموال مأخوذة من أموال الأثرياء ، منفقة فى شؤون الفقراء ؟!

أئذا سنت الدولة قانوناً يجبى ٢٫٥ ٪ من كل ثروة كثرت أم قلت لتكوين الجيش وتسليحه ، وجعلت هذه الضريبة وقفاً على هذا الباب من أبواب النفقات العامة . قيل : إن الجيش يتسول ، وإن كرامته تستذل ، لأن الدولة أخذت نفقاته من أموال الأثرياء . والثرى والفقير فى أدائها سواء !

إن الزكاة ضريبة كهذه الضرائب ، تجبيها الدولة ، ثم تنفقها

فى وجوه معينة ، تجبيها كلاً ثم تنفقها أجزاء .. وليست إحساناً فرديا يخرج بعينه من يد ليعطى بعينه إلى يد . وإذا كان بعض الناس اليوم يخرجون زكاة أموالهم ، فيوزعونها بأيديهم ، فذلك ليس النظام الذى فرضه الإسلام . إنما يصنع هذا البعض ذلك ، ويسلك هذا الطريق المباشر ، لأن الدولة لا تجبى هذه الضريبة بيدها ، لتنفقها هى بمعرفتها فى تلك الوجوه القابلة للتصرف بحسب تغير الأحوال .

ولكن الغفلة والاستغفال يبلغان فى مصر ، أن يتحدث بعض الناس عن الزكاة على أنها إحسان فردى يذل النفوس ، ويعوّدها الاستجداء ! .

والجرأة على الحقائق السافرة الأولية إلى درجة التبجح ، لا تنشأ إلا من غفلة المستمعين أو القراء إلى حد البلاهة . وكلاهما يتوافر فى البيئة المصرية والحمد لله ! بل يتوافر فى بيئة من يسمونهم «المثقفين» ! الذين يستمعون لكل طاعن فى نظم الإسلام بترحيب وبشاشة ، لكى يثبتوا أنهم مثقفون حقاً ! ألسنا فى عصر الأقزام وجيل الأقزام ؟ !

***

على أية حال لنمض فى طريقنا لبيان المبادىء الأساسية فى الإسلام عن مشكلة سوء توزيع الملكيات والثروات .

لقد رأينا أن الإسلام لا يعترف بملكية لم تقم على أساس صحيح

للتملك ، أو لم تنم بوسائل النمو التى يعترف بها كذلك ، ثم رأينا أنه يأخذ بنظام ثابت اثنين ونصفا فى المائة من رأس المال ليخصصه لضمانات اجتماعية معينة لبعض الطوائف المحتاجة إلى تلك الضمانات ؛ ليؤديها لهم دفعة واحدة يجعلون منها رأس مال لعمل ، أو دفعات على هيئة مرتبات شهرية فى حالة العجز عن العمل ، أو بأية صورة من الصور التى يقتضيها النظام العام .

ولـكن هذا ليس كل حقوق الإسلام فى المال .

إن هذا إنما يجرى حين يكون المجتمع متوازنا لا اضطراب فيه ولا اختلال ؛ وعند ما لا تـكون هناك حاجات استثنـائية للمجتمع ، لمواجهة الطوارىء الداخلية أو الخارجية . فأما حين تتغير الأحوال وتبرز الحاجات ، فحق المجتمع مطلق فى المال ، وحق الملـكية الفردية لا يقف فى وجه هذا الحق العام .

والإسلام يعطى هذه السلطات للدولة — ممثلة المجتمع — لا لمواجهة الحاجات العاجلة فحسب ، بل لدفع الأضرار المتوقعة .

وحماية المجتمع من الاعتداء الخارجى ، كحمايته من التخلخل الداخلى سواء فى منح هذا الحق للدولة ، لتتصرف فى الملـكيات الفردية بلا حدود ولا قيود ، إلا حدود الحاجات الاجتماعية والصالح العام .

فى يد الدولة أن تفرض أولا ضرائب خاصة — غير الضرائب

العامة — كما تشاء . فتخصص ضريبة للجيش ، وضريبة للتعليم ، وضريبة للمستشفيات ، وضريبة للضمان الاجتماعى . . . وضريبة لكل وجه طارىء من أوجه الإنفاق ، لم يحسب حسابه فى المصروفات العامة ، أو تعجز الميزانية العادية عن الإنفاق عليه عند الاقتضاء .

وفى يد الدولة أن تنزع من الملكيات ، وأن تأخذ من الثروات — بنسب معينة — كل ماتجده ضروريا لتعديل أوضاع المجتمع ، أو لمواجهة نفقات إضافية ضرورية لحماية المجتمع من الآفات : آفات الجهل ، وآفات المرض ، وآفات الحرمان ، وآفات الترف ، وآفات الأحقاد بين الأفراد والجماعات ، وسائر ما تتعرض له المجتمعات من آفات .

بل فى يد الدولة أن تنزع الملكيات والثروات جميعاً ، وتعيد توزيعها على أساس جديد — ولو كانت هذه الملكيات قد قامت على الأسس التى يعترف بها الإسلام ، ونمت بالوسائل التى يبررها — لأن دفع الضرر عن المجتمع كله ، أو اتقاء الأضرار المتوقعة لهذا المجتمع أولى بالرعاية من حقوق الأفراد ، فنظرية الإسلام فى التكافل الاجتماعى لاتجعل هنالك تعارضاً بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع . وكل ضرر يصيب المجتمع يعده الإسلام ضرراً يقع على كل أفراده ، ويحتم على الدولة أن تقى هؤلاء الأفراد من أنفسهم عند الاقتضاء !

ويبدو جلياً مما تقدم أن التصرفات التى لا تبلغ هذا المدى مستطاعة بطبيعة الحال . فللدولة أن تبقى على الملاك أراضيهم ، ثم تعطيهم قدراً منها يزرعونه فى حدود طاقتهم ، وتمنح حق الارتفاق على سائرها لمن تشاء من الأفراد المحتاجين القادرين ، يستغلونه لحسابهم بلا أجر ولا كراء .

أو أن تتدخل فى إيجارات الأرض ، فتحدد لها سعراً معيناً لا تتعداه ، أو نسبة من المحصول لا تجور على المستأجر ، أو أن تتصرف فى هذه الحدود حسبما تقتضيه الظروف ، بلا قيد إلا ضمان العدل واجتناب الجور . وهيئة قضائية كمجلس الدولة ، يمكن أن يوكل إليها هذا الضمان .

وهكذا نجد أن مشكلة « الملكية الفردية » لا تقوم إلا فى أذهان الذين لا يعرفون الاسلام ، أو الذين يعرفونه ثم يكتمون ما أنزل الله ، ويهتفون بضمانة الملكية الفردية على حد : « ولا تقربوا الصلاة ... » !

إن الملكية الفردية محترمة فى الإسلام بقيودها تلك واحتمالاتها هذه ، لأن هذا النظام يلبى ميول الأفراد الطبيعية فى التملك ، ويحثهم على بذل أقصى الجهد فى الإنتاج ، ثم يدع خيرات ذلك كله للمجتمع ، وفى خدمة المجتمع عند الاقتضاء .

وهو نظام أعدل من نظام الشيوعية وأمهر وأشمل .

أعدل ، لأنه لا يمس الملكية الفردية إلا عند الاقتضاء .

وأمهر ، لأنه يضمن بذل أقصى الطاقة من الأفراد فى الإنتاج .
وأشمل ، لأنه يعد الفرد للمجتمع ، و يعد المجتمع للأفراد .

مشكلة العمل والأجور

إذا كان العمل هو وسيلة التملك ووسيلة تنمية الثروة فى اعتبار الإسلام ؛ فهو إذن قيمة أساسية من القيم الاجتماعية والاقتصادية .

والإسلام يحيط العمل بقداسة ، ويمنح اليد العاملة توقيراً ، حتى ليقول نبى الإسلام الكريم عن يد ورمت فى العمل : « هذه يد يحبها الله ورسوله » وتتوارد أحاديثه تترى عن هذه القداسة : « من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له » ، « إن الله يحب العبد المحترف » . . « ما أكل أحدكم طعاماً قط خيراً من عمل يده » .

ولقد مر أن بعض فقهاء الإسلام يجعل للعامل الحق فى الحصول على نصف الربح ؛ والمبدأ العام الذى يجعل للحاكم أن يستجد من الأحكام بقدر ما يجد من الأقضية ، يجعل للدولة من حقوق التشريع العمالية ماتراه دائماً وفق مطالب المجتمع المتجدد ، ومبدأ المصالح المرسلة (أى مصالح المجتمع التى لم يرد فيها نص) ومبدأ سد الذرائع (أى توقى الأخطار المحتملة) كفيلان بمنح الدولة كل الحرية فى التشريع ، حسب مقتضيات الأحوال فى حدود العدل وكفاية العامل ورضاه .

وفى هذا المضطرب الواسع ، والحرية العريضة ، فسحة لتلافى كل ظرف طارىء ومواجهة كل حالة استثنائية ؛ على ضـوء المصلحة الاجتماعية العامة ، وعلى ضوء المبادىء الإسلامية الأخرى ، التى تحرم الغبن ، كما تحرم كل إجراء يؤدى إلى الترف فى جانب والحرمان فى جانب ؛ أو يؤدى إلى احتباس المال فى أيد قليلة ، وتداوله فى محيط ضيق . ومن أول مبادىء الإسلام ألا يكون المال فى أيدى الأغنياء وحدهم : « كىْ لا يكون دُولة بين الأغنياء منكم » فكل نظام للأجور يؤدى إلى هذه النتيجة هو نظام محرم لايقره الإسلام . وعلى ضوء هذا المبدأ وتلك المبادىء العامة السابقة يمكن التشريع للأجور فى اطمئنان .

أما ساعات العمل فهى محدودة بالمبدأ الإسلامى العام الذى يُحرم الضرر : « لاضرر ولا ضرار » فكل مايؤدى إلى إرهاق صحة العامل ، أوحرمانه حق الراحة الضرورية ، أوحق الاطمئنان النفسى على حاضره وعلى مستقبله ، هو نظام محرم لا يقره الإسلام فى العمل ولا يرضاه وعلى الدولة أن تشرع فى هذه الحدود حسب المقتضيات .

ونظام العمل نظام متجدد ، ومقتضياته وظروفه أبدا فى تغير . لهذا وضع الإسلام المبادىء العامة للتشريع له ، ولم يحدد قوانين ثابتة ، فتلك خطته العامة ليواجه حاجات الحياة المتجددة ؛ ويتقبل تجارب البشرية الواقعة فى كل زمان ، ويبقى حارسا للاتجاه العام ، كى لايحيد عن وجهته ، ولايخالف عن روحه ومبادئه .

ولقد كانت هنالك بقية من الحديث عن «الملكية الفردية» آثرت نقلها إلى هنا ، لأنها حديث « عن الاحتكار » وللاحتكار صلة بالملكية العامة ، وصلة بالعمل والأجور . ذلك أن نظام الاحتكار كثيراً ما يؤدى إلى تحكم صاحب العمل فى العمال — فوق تحكمه فى السوق والاستهلاك — لأن العمال الذين يعملون فى صناعة أو حرفة محتكرة لفرد أو شركة ، يعانون نظاماً أشبه شىء بنظام الإقطاع . كل ما هنالك أن الإقطاع احتكار للأرض ، والاحتكار احتكار للصنف .

والإسلام يحرم نظام الاحتكار ، كما يحرم ما يدعونه حقوق الامتياز بالنسبة إلى الموارد العامة والخدمات العامة . وما يسمى اليوم « تأميم المرافق العامة » هو مبدأ رئيسى من مبادىء الإسلام .

فكل هذه الاحتكارات القائمة : كاحتكار صناعة السكر ، واحتكار صناعة المواد الكحولية ، واحتكار صناعة السمنت . وكل الامتيازات المعروفة : كامتياز شركة القنال ، وامتياز شركة الترام ، وامتياز شركات النور والمياه . . وما إليها ؛ كلها نظم لا يقرها الإسلام . أولا : لأنها وسيلة من وسائل التحكم فى السعر والتحكم فى العامل . وثانيا : لأنها وسيلة لتضخيم الثروة بطريقة جائرة لا تحقق تكافؤ الفرص للجميع . وثالثاً : لأنها وسيلة من وسائل تعطيل الإنتاج ورفض التحسينات فى كثير من الأحيان .

إن المرافق العامة يجب أن تبقى ملكا للشعب ؛ وحصيلة استغلالها يجب أن تعود لخزانة الشعب لا لخزائن الأفراد . . هذا هو الإسلام !

عدم تكافؤ الفرص

لا يكره الإسلام شيئاً كما يكره اختلال المساواة فى أية صورة من الصور ، وفى أى وضع من الأوضاع ، ولا ينفى شيئاً من محيطه ، كما ينفى التفاوت بسبب المولد أو الجنس أو اللون أو الثراء . . إنه يقر مبدأ التفاوت فى الطاقة والمقدرة ؛ ولكن الجميع يجب أن تتاح لهم فرص متكافئة ، فإذا سبق أحد بموهبته وحدها ، لا بأى اعتبار آخر ، فذلك هو السبق الوحيد الذى يقره الإسلام .

ليس أحد بمولده خيراً من أحد ؛ والولادة فى أى بيت علا أو هبط ، لا تمنح الفرد مزية زائدة ، ولا تسلبه مزية قائمة . وما عادى الإسلام شيئاً كما عادى فكرة الطبقات

ويخلط بعض الناس فى فهم الإسلام ، فيفهمون آية : « ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات » بأنها إقرار لنظام الطبقات فى الإسلام . وفى مجتمع مريض كمجتمعنا وحده يمكن أن يفهم هذا المعنى ! . . إن الارتفاع هنا فردى لا طبقى ، فردى قائم على الموهبة الشخصية ، لا طبقى قائم على المولد فى طبقة . فالموهبة الفردية تهيىء لصاحبها مكانه باستحقاق أما الولادة فى بيت فلا ترتب لصاحبها مقاماً واحداً لا يستحقه باستعداده

وعمله فى الحياة . وهذا هو الفارق الأصيل بين النظام الطبقى ونظام الإسلام . وهو فارق حاسم لا مجال لتجاهله أو الشك فيه . وهو يهدم النظام الطبقى من أساسه ، ويقرر التفاوت بين الأفراد بتفاوت المواهب والاستعدادات .

من حق كل وليد فى الأمة أن يولد صحيحاً خالياً من الأمراض الوراثية كالآخرين . فضمانات الحياة التى تتهيأ لأى أبوين فى المجتمع ، يجب أن تتهيأ لكل أبوين آخرين . لا لحسابهما وحدهما ، ولكن لحساب الوليد الذى سينسلانه ، لأن فرصة الصحة يجب أن توفر له قبل أن يجىء . وإلا فليس هنالك تكافؤ حقيقى فى الفرص بين وليد مصاب بالصرع الوراثى ووليد سليم . وتكافؤ الفرص لا يبدأ بعد الميلاد ؛ فالميلاد موعد متأخر جداً لتحقيق هذا التكافؤ . وعلى الدولة أن تضمن لكل وليد هذه الفرصة ، بمنحه أبوين صحيحين على قدر المستطاع !

ومن حق كل وليد أن يجد من الكفاية الغذائية ، والرعاية التربوية ، ما يجده كل وليد آخر فى الدولة . فإذا حدث أن كان دخل أبويه أو ظروفهما المعيشية لا تمكنهما من توفير هذه الفرصة له ، فإن على الدولة أن توفر لهما هذه الظروف .. لا لحسابهما وحدهما كعضوين فى هذا المجتمع ، بل لحساب هذا الوليد ، الذى يصبح تكافؤ الفرص بالقياس إليه خرافة ، إذا نشأ ناقص التغذية أو مهملا فى البيئة ، بينما

هنالك ولدان آخرون محظوظون تتاح لهم هذه الفرصة دونه فى الحياة .

ومن حق كل طفل بعد ذلك أن يجد العلم وأن يجد الصحة ، وأن يجد الفرصة للعمل ، بحسب طاقته وموهبته . وهنا يكون للتفاوت الطبيعى حقه ، لأنه ينشأ عن التفاوت فى داخل الشخصيات ، لا فى ظاهر المجتمع والملابسات .

وفى تاريخ الإسلام من النماذج مالا حصر له على سمو المواهب الفردية بأصحابها إلى أعلى المستويات الاجتماعية ، لا يضيرهم مولد فى بيت فقير ، ولا فى بيئة متواضعة ، ولا فى حرفة صغيرة ذلك أنه : « لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى » .

والإسلام لا يقر تلك الامتيازات الكاذبة التى تمنح للأطفال بمجرد مولدهم ، لمجرد ولادتهم فى بيت أو أسرة ؛ أو تمنح للأبناء لمجرد خواطر الآباء ! . . هذا الذى يتاح له الالتحاق بالكلية الحربية قبل زميله لمجرد أنه من أسرة أرستقراطية أو عسكرية ! وذلك الذى يتاح له العمل فى وظائف النيابة أو السلك السياسى لمجرد أنه من أسرة أرستقراطية أو قضائية ! وذاك الذى يرسل فى بعثة علمية إلى الخارج لا لأنه الأول أو الأليق ، ولكن لأنه من بيت أرستقراطى ! . . كل أولئك أمور لا يعرفها الإسلام ، لأنها تصدم مبدأ أساسياً من مبادئه التى جاء ليقررها فى الحياة .

وعندما ننظر إلى الأوضاع الاجتماعية القائمة من هذه الزاوية

الإسلامية ، نطلع على شناعات بشعة ، ونبصر بمخالفات صريحة ، بل نجد الأساس الاجتماعى كله مقلوباً . . إن الإسلام ليصرخ فى وجه الاستثناءات والمحسوبيات ، التى أصبحت قوام الدولة وقوام المجتمع . ولو كان الأمر للإسلام ما ترك هذا البناء كله يقوم على الظلم والتفريق والفساد كما قام !

فساد العمل وضعف الإنتاج

أحب أن ألفت النظر بشدة إلى أن هنالك خطراً حقيقياً مصلتا على رقابنا ، وعلى وجودنا ذاته كأمة : خطر الفساد الشامل لكل جهاز العمل فى الدولة وفى المجتمع ؛ ذلك الفساد الذى يؤدى إلى ضعف الإنتاج العام ، بل إلى الشلل فى بعض الأحيان .

ولقد تحدثت عن هذا الشلل فى مقدمات الكتاب ؛ ولكنى أحب ألا أكتفى بما قلت هناك : إننا على حافة الهاوية والخراب بسبب تناقص الغلة وضعف الإنتاج ؛ وإن الفقر والبؤس والهوان لا تحيق بنا لمجرد سوء التوزيع وحده ، بل لأن مجموع الثروة القومية فى ذاته ضئيل ، ولأن الإنتاج العام دون ما ينبغى أن يكون عليه بكثير .

هذا الشلل وذلك الفساد كلاهما وليد أمراض اجتماعية شتى : وليد سوء توزيع الملكيات والثروات ؛ ووليد فساد نظام العمل والأجور ، وعدم تكافؤ الجهد والجزاء ؛ ووليد انعدام تكافؤ الفرص والقضاء بذلك

على القوى والكفايات التى لم توهب نعمة الولادة فى بيت مرموق ، أو الاحتماء ببيت من بيوت الثراء . . . ثم من بعد ذلك كله وليد الانحلال الخلقى ، الذى ينشأ من تلك العوامل جميعا ؛ وينشأ من خواء الضمير من عقيدة دافعة ، توقظ شعور الفرد بالواجب ، وتدفع المجتمع كله إلى الخلق والتقدم والاستعلاء .

ولقد أسلفنا رأى الإسلام فى المشكلات الثلاث الكبيرة ، التى تنشىء بدورها — أو تشارك فى إنشاء — هذه المشكلة الضخمة الرابعة . فالآن ننظر كيف يعالج الإسلام هذه المشكلة أيضا .

إنه يعالجها بإزالة مسبباتها المادية الأولى ، ثم يعالجها بامتلاء النفس بالعقيدة الدافعة ؛ العقيدة التى تملأ فراغ النفس وخواءها ؛ وترفعها إلى الله ؛ وتجعل للفرد هدفاً أكبر من ذاته ، هو ذلك المجتمع الذى يعيش فيه ، وتلك الإنسانية التى هو منها .

ولقد يظن المصابون بضحالة الروح ، وقزامة الذات ، وخواء الضمير أن هذا الذى نقوله هنا كلام وعظى لا رصيد له فى واقع الحياة !

ونحن لا نكتب لهؤلاء .. فهؤلاء ميئوس منهم فى كل زمان ؛ وضمير الإنسانية لم ينضب على الرغم من إيحاءاتهم له فى كل مكان .

إن الفرد بلا عقيدة كلية تربطه بالأرض والسماء ، قزم ضائع ، ولقىً مهمل ، والعقيدة ضرورية له حتى فى عالم الشيوعية الذى يسخر

بالعوامل الروحية فى الحياة ! فلولا حرارة العقيدة ماتلقى الألوف منا فى سيبريا وسجون القيصرية بمثل ذلك الحماس الذى مكن للحكم الشيوعى فى نهاية المطاف !

ولقد انتهت بنا الأوضاع الاجتماعية المريضة إلى فساد فى الذمم والضمائر ، واستهتار بالعمل والواجب ، لايقتصر أثرهما على مجال دون مجال . وجريمة الاستثناءات فى دواوين الحكومة انتهت بالمحظوظين والمنسيين سواء إلى الاستهتار بالعمل ، لأنه لايؤدى إلى ثمرة ، ولا يترتب عليه ثواب ولا عقاب . وجريمة الحرمان من عدالة الأجر والضمانات الاجتماعية فى دائرة العمل انتهت بالعمال إلى الاستهتار ، لأن الفوضى أيسر من النظام ، فى محيط لاعدالة فيه ولا وزن للجهد ولا جزاء . وجريمة انعدام تكافؤ الفرص أهدرت وبددت ثروات بشرية هائلة وحولتها إلى فتات وحطام . وجريمة تكتيل الثروة كلها فى أيد قليلة واحتكارها فى حيازة عدد محدود انتهت إلى تعطل الملايين ، وتمضية أوقات فراغهم على المقاهى فى المدن ، وبجوار الأجران فى القرى ، وبذلك أصبحت هذه الملايين المتعطلة مستهلكة لامنتجة ، لأنها لاتجد ماتعمل ، والدولة لاتجد المال للمشروعات الإنشائية ، لأنها لا تحصل إلا على ميزانية هزيلة من ضرائب هزيلة ، إشفاقا على رؤوس الأموال أن تضار

ثم أضيف إلى هذا البلاء كله خواء روح الشعب من العقيدة

الدافعة على العمل ، وحساسية الضمير التي تشيعها العقيدة . فتمت تلك الحلقة المفرغة الأثيمة التي لا يحطمها إلا الإسلام .

إن الإسلام ليحارب روح البطالة بكل روحه ، ويكافح أسبابها بالوسائل التي أسلفنا . فيعالجها في عالم الضمير والشعور ، وفي دنيا العمل والواقع . فالبطالة هي أعدى أعدائه على أي لون وفي أي وضع ، وفي جميع الصور والأشكال .

الإسلام عدو التبطل الناشيء عن تكدس الثراء ؛ فلا جزاء إلا على الجهد ، ولا أجر إلا على العمل . فأما القاعدون الذين لا يعملون ، فثراؤهم حرام ، وأموالهم حرام ، وعلى الدولة أن تنتفع بذلك الثراء لحساب المجتمع ؛ وألا تدعه لذلك المتبطل الكسلان .

والإسلام عدو التبطل الناشيء عن الكسل ، وحب الدعة ، والاسترزاق من أيسر السبل كالاستجداء . وهو ينذر الذين يتسولون وهم قادرون : أن يأتوا يوم القيامة وليس في وجوههم مزعة لحم !

والإسلام عدو التبطل باسم العبادة والتدين ! فالعبادة ليست وظيفة حياة ؛ وليس لها إلا وقتها المعلوم « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » وتمضية الوقت في التراتيل والدعوات بلا عمل منتج ينمي الحياة ، أمر لا يعرفه الإسلام ؛ ولا يقر عليه تلك الألوف المؤلفة في مصر التي لا عمل لها إلا إقامة الصلوات في المساجد أو تلاوة الأدعية والأذكار في الموالد !

ولو كان الأمر للإسلام لجند الجميع للعمل ، فإن لم يجدوا فالدولة حاضرة ؛ وحق العمل كحق الطعام ؛ فالعمل زكاة للأرواح والأجسام ، وعبادة من عبادات الإسلام ، التى يجب أن تقيمها الدولة وتهيىء لها السبل ؛ والبطالة مفسدة ، وعلى الدولة أن تقى المجتمع عواقبها ، وتأخذ الطريق على أسبابها ؛ فمن أتاها بعد ذلك طوعا ، فعلى الدولة أن تصده عنها ، وأن تجنده للعمل ما استطاع .

مشكلات أخرى يحلها الإسلام

وبعد . فإن الإسلام لايحل لنا المشكلات الاجتماعية وحدها ، ولايقف بنا داخل حدودنا الداخلية فى عزلة وانزواء .

إنه يمنحنا الذاتية الشخصية التى نبرز بها فى المجتمعات الدولية . فالإسلام عقيدة استعلاء واعتداد ، وهو يأبى علينا أن نكون ذيلا و إمعة ، أوأن نسلم زمامنا إلى كتلة شرقية أو غربية ، أو أن نقف تحت لواء غير لواء الإسلام . اللواء الذى يمكن أن تجتمع إليه كتلة ضخمة يتجاوز تعدادها ثلثمائة مليون ؛ والتى تتحكم بمراكزها الاستراتيجية ، و بمواردها الطبيعة ، فى كتلتى الغرب والشرق سواء . لو كان لها علم واحد تؤوب إليه ، وتصطف تحته فى استعلاء الإسلام وعزة الإسلام .

إنه ليس من الضرورى الآن أن تكون هنالك حكومة واحدة فى تلك الرقعة الفسيحة ؛ إنما المهم أن تتكتل تحت لواء واحد ؛ فالإسلام هو

الإسلام ، وقوانينه هى قوانينه ، وشخصيته من القوة والوضوح بحيث لا تندغم ولا تنبهم فى نظام آخر ، وروحه من القوة بحيث لا تخضع للتلاشى والفناء .

إنما نحن مستعمرات ومناطق نفوذ ، لأننا تخلينا عن هذا الروح ، فتخلى عنا ، وخجلنا من الوقوف تحت لوائه فأنف منا ؛ وتهنا فى غمار الآخرين ، ففقدنا شارة العزة والاستعلاء والاحترام .

فلنعتزم أن نسلك الطريق الوحيد الذى يرد إلينا اعتبارنا بين كتلتى الشرق والغرب ، ويمنحنا احترامنا فى نظر الجميع . وقد يرد للعالم طمأنينته وأمنه ، حين تنهض الكتلة المسلمة ، فتمسك بيدها ميزان التوازن والسلام ؛ وتضع حدا لهذا الجنون الذى تزاوله الكتلتان بإثارة حرب ثالثة ، لأنها تقف وجها لوجه ، تتنازع وتتصارع علينا . . نحن الممتلكات والمستعمرات والأشياء !

حينئذ لا ينعق الناعقون فى أرض الإسلام من هنا ومن هناك : انضموا إلى هذا المعسكر أو ذاك ! كأنه لا سبيل لنا إلا هذا أو ذاك ؛ وكأنه لا مفر من أن نكون أبداً فى ذيل القافلة ، ولا يكون لنا يوماً كيان مستقل ، ووجود محترم ؛ وكأننا لا نملك أن نبرز إلى الوجود كتلة ثالثة تمسك بيدها ميزان التوازن ، وتمثل فلسفة اجتماعية خاصة ، قائمة على فكرة الإسلام الكلية التى تتضمن محاسن الاشتراكية

والشيوعية جميعاً ، وتبرأ من عيوبهما جميعاً ؛ وتزيد على هذه وتلك آفاقاً أعلى ، وعدالة أشمل ، ومثالا كريماً للحياة لم تعرف مثله الحياة .

. . . ونحن نملك أن نقدم للبشرية هذه الفكرة التى تهدف إلى تعاون إنسانى كامل ، وإلى تكافل اجتماعى صحيح ، وترمى إلى رفع قيمة الحياة إلى المستوى اللائق بعالم يصدر عن الله ، ومكاننا إذن ليس فى ذيل القافلة ، ولكن فى مأخذ الزمام [1] . . .

---

(١) فكرة الإسلام الكاملة عن الحياة عالجت منها طرفا فى كتاب « العدالة الاجتماعية » فى فصل « طبيعة العدالة الاجتماعية فى الإسلام » وموعدى بمعالجتها علاجاً شاملا كتاب مستقل عن : « فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان » بمشيئة الله .

لابدّ للإسلام أن يحكم

إذا أريد للإسلام أن يعمل ، فلا بد للإسلام أن يحكم ؛ فما جاء هذا الدين لينزوى فى الصوامع والمعابد ، أو يستكن فى القلوب والضمائر ؛ إنما جاء ليحكم الحياة و يصرفها ؛ و يصوغ المجتمع وفق فكرته الكاملة عن الحياة ، لا بالوعظ والإرشاد ، بل كذلك بالتشريع والتنظيم . جاء ليترجم مبادئه ونظرياته ، نظاما وحياة ، و يجعل أوامره ونواهيه مجتمعاً حياً وناساً من اللحم والدم ، يدبون على هذه الأرض ، و يمثلون بسلوكهم ونظام حياتهم ، وعلاقات مجتمعهم ، وشكل حكمهم . . مبادىء هذا الدين وأفكاره ، وقوانينه وتشريعاته .

ومما سبق عرضه من مشكلات اجتماعية وقومية ، وطريقة علاج الإسلام لها ، يتبين بمالا لَبْسَ فيه ضرورة الحكم للإسلام . و إلا فكيف يواجه هذه المشكلات وسواها ، وكيف يعالجها و يجد لها الحلول ؟

إنه لا يملك توزيع الثروة طبقاً لحاجات المجتمع ، أو تحقيق العدالة بين الجهد والجزاء ، أو منح الجميع فرصاً متكافئة فى الحياة ، أو تجنيد القوى المعطلة للعمل والإنتاج ، أو دفع الدولة إلى اتخاذ موقف معين فى المجتمع الدولى ، أو تجنيد الجيوش و إعداد القوى . . . أو . . أو . . مما يمثل مبادئه الأساسية التى يقوم عليها كيانه ذاته فى فكرته الكلية

التى جاء ليصوغ منها الحياة . . إنه لا يملك شيئاً من هذا كله وهو عقيدة مستسرة فى الضمير ، أو صلاة خاشعة فى المسجد ، أو مناجاة بين العبد ومولاه .

والذين يتحدثون عن الإسلام وانتفاء حاجته إلى الحكم ؛ أو عن إمكان تحققه فى الحياة دون تحكيمه فى الحياة . . إنما يلقون حديثاً فيه من التفاهة والقزامة ما لا يرتفع إلى شرف المناقشة واحترام الجدل ! إنهم لا يدلون بهذا على جهلهم لطبيعة هذا الدين من أساسها ، ولا بعدهم عن الإلمام بحقائقه البسيطة التى يلام على جهلها المبتدئون ؛ بل يدلون على جهل بكل مقومات الطبيعة البشرية ، وكل العوامل المؤثرة فى تكوين المجتمعات ، وكل الثقافات الضرورية لاستقبال الحياة ، بله الحكم على الحياة !

ولكن القزامة والتفاهة الفاشية عند الكثيرين فى هذا الجيل ، وسطحية التفكير وضحالة الثقافة ، تقبل مثل هذا الكلام أحياناً ، حتى ليردده وزراء فى الحكم ، لا يخجلون أن يطلع الناس فى مصر وفى غير مصر على مدى ما يتمتعون به من سذاجة وغفلة ، ومن سطحية و بعد عن الثقافة — وهم الذين يدعون أنفسهم أو يدعوهم الناس « مثقفين » !

فى العالم المسيحى الغربى يدخل الفرد إلى الكنيسة فيستمع إلى المواعظ والتراتيل ؛ وقد يخشع قلبه ، وهو ينصت إلى صوت الواعظ المؤثر ، و إلى

الموسيقى المنبعثة من الجوقة ، والتراتيل الخاشعة ، والأبخرة الأريجة العطرة . . .

ولكنه حين يغادر الكنيسة يجد قانوناً آخر يحكم الحياة الواقعة ويصرفها ، ويجد مجتمعاً يقوم على أساس هذا القانون ، الذى لا علاقة بين روحه وروح المسيحية .

وكثيراً ما ذهبت إلى هذه الكنائس ، واستمعت إلى الوعاظ فى الكنيسة ، وإلى الموسيقى والتراتيل والأدعية ، وكثيراً ما استمعت إلى إذاعة الآباء فى محطات الإذاعة فى الأعياد المسيحية . . دائماً يحاول الآباء أن يعقدوا الصلة بين قلب الفرد وبين الله . ولكن واحداً منهم لم أسمعه يقول : كيف يمكن أن تكون مسيحياً فى واقع الحياة اليومية ، ذلك أن المسيحية إنما هى مجرد دعوة للتطهر الروحى ، ولم تتضمن تشريعاً للحياة الواقعة ، بل تركت ذلك لقيصر .

وكان من أثر هذا فى العالم المسيحى أن أصبحت المسيحية فى جانب والحياة الواقعة فى جانب ؛ وعلى توالى الأزمان أصبحت المسيحية محصورة داخل الكنيسة ، والحياة من حولها أبعد ما تكون عن روحها السمحة المتطهرة . فلما نشطت الكنيسة فى السنوات الأخيرة للاتصال بالمجتمع من جديد ، لم يكن همها أن ترفع الناس إليها ، بل كانت طريقها أن تهبط هى إلى الناس . وإذا قلت تهبط ، فلست أعنى أنها تتبسط

وتواجه الحياة بحلول عملية ، إنما أعنى أنها تملق شهواتهم ورغباتهم ؛ وتتغاضى عن لذائذهم الهابطة ونزواتهم الجامحة ، لتضمن ألا يعيد المجتمع نبذها ، كما نبذها فى مطلع النهضة والإحياء .

نحن ببلاهة غبية ، وسطحية تافهة قد حاولنا بالإسلام هذه المحاولة ، لا لأن الإسلام لم يتضمن التشريعات التى تحكم الحياة وتصرفها ؛ بل لأننا بشعور العبيد وعلى طريقة القرود ، قد أردنا أن نجعل مصر قطعة من أوربا ، ولما كانت أوربا تحكمها القوانين المدنية لا الدينية ، فقد فعلناها نحن أيضاً ! دون فطنة إلى أن أوربا لم يكن لها مفر من ذلك ، لأنها لم تجد فى المسيحية تشريعاً للحياة ، وإنما وجدتها مجرد عقيدة روحية وصلاة !

لقد فطن الإسلام إلى أن العقيدة لا يمكن أن تتحقق بذاتها فى واقع الحياة ما لم تتمثل فى نظام اجتماعى معين ، وتتحول إلى تشريعات تحكم الحياة ، وتكيف علاقاتها الواقعية المتجددة . ولكننا نحن بحماقة غبية لم نفطن إلى هذا الذى فطن إليه الإسلام ، وصاغ نفسه على أساسه : عقيدة تتمثل فى شريعة ، وشريعة هى تفسير وتحقيق لهذه العقيدة ، ووحدة شعورية تشريعية ، تتألف منها حياة واقعة ، ممثلة فى العقيدة والسلوك ، وفى العبادات والمعاملات ، وفى السرائر والجوارح ، وفى الأفراد والجماعات .

لقد سمعنا الأوربيين يقولون : إن الدين علاقة ما بين الفرد وربه ،

وليس له أن يتدخل فى الحياة المدنية . . فرددنا كالببغاوات الفارغة الدماغ هذا الذى سمعناه !

نعم ! الدين علاقة مابين الفرد وربه فى المسيحية ، ولأوربا عذرها فى هذا ، لأن دينها لم يبين لها كيف يتدخل فى الحياة المدنية ، وحين تدخل آباء الكنيسة فى تلك الحياة تدخلوا لصالح أنفسهم ، وبوحى من هذه المصالح ، لا بوحى من المسيحية التى لم تتضمن شيئاً عن الحياة المدنية . فلما ثقلت وطأة الكنيسة ورجالها على الناس ، وتحولت إلى سلطة دكتاتورية ، تتخذ من الدين ستاراً لمطامعها الدنيوية . . نفض الناس هذا السلطان عن رقابهم ، ووقفوا الكنيسة ورجالها عند حدهم الذى جعلته لهم الديانة ذاتها . أى عند أعتاب الكنيسة .

فأما الإسلام فقد أنشأ مجتمعاً محكوماً بشرائعه ، التى يمكن الرجوع إليها هى ذاتها لوقف كل طغيان لمن قد يسمون أنفسهم «رجال الدين» حين يتشبهون برجال الكنيسة ، ويحاولون اكتساب سلطة دينية !

ومع وضوح هذه الحقائق ، وبساطتها ، نجد فى جيل الأقزام الذى نعيش فيه من يحاول أن يبدو للناس مثقفاً جداً ! فينعق بفصل الدولة عن الدين ! لأن الدين يجب أن يتدبر شؤون الروح ، ويدع الحياة للقوانين الأرضية !

وفى فترات الانحطاط تبدو فى الشعوب العريقة قزامة عجيبة وضآلة.

و ينفش البغاث الصغير ريشه ويختال . ولكن عهد الأقزام فى مصر قصير الأجل مشرف على الزوال !

***

إننى مؤمن كل الإيمان بأن لا نجاة لهذه الأمة ولا حياة إلا أن تعود إلى عقيدة ضخمة ، تنفض عنها قزامة الجيل وتفاهته ، وتملأ حياتها حركة وحيوية واقتحاما .

وهذه العقيدة الضخمة اليوم ليست شيئا بالقياس إلى مصر إلا الإسلام .

إن العقيدة الوطنية وحدها لم تعد تكفى ، بدليل أنها لا تستطيع أن تقاوم العقيدة الشيوعية فى كثير من أقطار الأرض . ذلك أن فكرة العدالة الاجتماعية بين الأفراد فى حياة المجتمع ، أخذت تطغى بقوة على النعرة الوطنية فى أوطان تقسم أهلها إلى عبيد وأسياد .

والإسلام هو وحده القادر على تحقيق الفكرتين جميعاً ، بلا تعارض ولا تصادم ولا مغالاة : فكرة الوطنية فى الوطن الإسلامى الأكبر حيثما مد الإسلام ظله . وفكرة العدالة الاجتماعية الكاملة فى هذا الوطن الكبير .

والإسلام لا يحقق هذه العدالة الاجتماعية الكاملة فى ذلك الوطن الكبير المسلمين من أهله وحدهم ، بل يحققها كذلك لجميع سكانه

على اختلاف الأديان والأجناس واللغات والألوان . . وتلك مزيته الإنسانية الكبرى التى لا تحققها عقيدة أخرى .

ولكن ينبغى أن نكرر دائماً أن هذا كله لا يتحقق بمجرد أن يذهب الناس إلى المساجد ، ويحتفلوا بالمولد النبوى الشريف ، ويلقوا الخطب فى مدح سيد المرسلين ! ولا بأن تعج الأرض بالمجاذيب والدراويش ، يتلون الأدعية ، ويقيمون الأذكار ، ويحملون المسابح ، ويتمتمون أو يهدرون !

ولا يتحقق بأن تكون لنا « هيئة كبار علماء » تصدر قرارات الحرمان ، ثم تعود فتصدر صكوك الغفران ، لتغير الظروف والملابسات، أو تصدر الفتاوى فى تخطئة أبى ذر لأنه طالب بالعدالة الاجتماعية للفقراء ، أو لترفع العرائض الإنشائية ، تتضمن الوعظ الشريف ، ورثاء الأخلاق التى انحلت فى هذا الزمان !

إن شيئاً من هذا كله لن يجدى شيئاً ، إنما الذى يجدى وحده أن يحكم الإسلام الحياة ويصرفها . أن تحكم الدولة حكما إسلاميا . أن تستمد القوانين التى تنظم علاقات الناس بعضهم ببعض ، وعلاقاتهم بالحكومة وعلاقات الحكومة بهم من الشريعة الإسلامية وليس قانون الأحوال الشخصية وحده ، بل قانون العقوبات والقانون المدنى والتجارى وسائر القوانين والتشريعات التى تكيف صورة المجتمع وتمنحه شكله ونظامه الخاص .

إن دستور الدولة الحاضر ينص على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام. وليس لهذا من معنى إلا أن تستمد القوانين كلها من الشريعة الإسلامية؛ والشريعة الإسلامية قادرة على تلبية الحياة العصرية، ونموها وتجددها. مع الانتفاع بتجار بنا نحن و بتجارب الإنسانية كلها فيما يتفق مع فكرة الإسلام الكلية ومبادئه العليا عن الحياة.

لست أزعم أن الفقه الإسلامى الحاضر قادر اللحظة على الإحاطة بكل مطالب الحياة العصرية الجزئية، فقد وقف نمو هذا الفقه حقبة من الدهر طويلة. ولكن أصول الشريعة الإسلامية بما فيها من مرونة وشمول قادرة على أن تلبى حاجات الحياه — على النحو الذى أوضحته فى مشكلاتنا الكبرى — وتبقى صياغة المواد القانونية، المستمدة من الأصول العامة، حسب الحاجات المتجددة أبداً[1].

ولقد يخطر لبعضهم أن يقول: وعلام هذا العناء؟ وما لنا لا ندع هذه الشريعة جملة، ونستمد تشريعاتنا من تلك التجارب الجاهزة التى انتهت إليها البشرية أخيراً؟

وهى قولة من استمرأ الاستعارة الجاهزة حتى فقد كل شعور بشخصيته و بقوميته، و بتاريخه الحى الذى يعيش فى كيانه. وقولة السطحى الذى لا يدرك كيف تتم الاستجابات بين الفرد والبيئة،

(١) قام الأستاذ عبد القادر عودة بجهد ضخم رائع فى هذا المجال فى كتابه: «التشريع الجنائى الإسلامى» فى مجلدين نشر أولهما والثانى فى الطريق.

وأخيراً فهى قولة الذى لا يعرف من أين تستمد الأمم عناصر البقاء والمقاومة فى معترك الحياة .

إن الطريق الذى ندعو إليه نحن هو الطريق الذى يضمن لروح هذه الأمة أن تستشرف ، وتتطلع إلى حياة كريمة عزيزة ؛ والذى يمكنها أن تحقق للكتلة الإسلامية البروز والتميز بين الكتلتين الشرقية والغربية ، البروز بمجتمع خاص له سماته الواضحة ، وله شخصيته المستقلة . وذو الرصيد الأصيل إنما يزيد رصيده وينمو بما يقع له من زيادات وعلاوات . فأما المفلس المستجدى فلن يكون يوماً ذا رصيد قائم ، وإن ظل حياته يسأل ويستجدى !

* * *

لابد للإسلام أن يحكم ليحقق وجوده ، وليحقق ذلك المجتمع الكامل العادل الذى رسمنا الكثير من خطوطه . وما كان شىء من ذلك ليتحقق والإسلام بعيد عن الحكم فى الحياة .

ولابد للإسلام أن يحكم ليقدم للإنسانية مجتمعاً من طراز آخر ، قد تجد فيه الإنسانية حلمها الذى تحاوله الشيوعية ، ولكنها تطمسه بوقوفها عند حدود الطعام والشراب ؛ وتحاوله الاشتراكية ولكن طبيعتها المادية تحرمه الروح والطلاقة ؛ والذى حاولته المسيحية ولكنها لم تنظم له الشرائع ولم تضع له القوانين .

ولا بد للإسلام أن يحكم لأنه العقيدة الوحيدة الإيجابية الإنشائية التى تصوغ من المسيحية والشيوعية معاً مزيجاً كاملا ، يتضمن أهدافهما جميعاً ، ويزيد عليهما التوازن والتناسق والاعتدال .

والعالم لا يستغنى عن عقيدة إيجابية . والمسيحية قد أدت دورها ، ولم تعد عاملا إيجابياً فى واقع البشرية ؛ فلقد أصبحت الجماهير تقود الكنيسة ، والكنيسة تتبعها بلا توقف ولا تحرج ولا مدافعة حتى عن أقدس أقداسها وأشرف أهدافها فى القلب والضمير !

وأخيراً يجب أن يحكم الإسلام ، لأن الإسلام كان أعرف بطبيعته وطبيعة الحياة وهو يقرر : أن لا إسلام بلا حكم ، ولا مسلمين بلا إسلام : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » . صدق الله العظيم .

شبهات حول حكم الإسلام

تغيم على الإسلام ، وعلى حكم الإسلام ، شبهات داكنة فى نفوس هذا الجيل ، بعض هذه الشبهات ناشىء من الجهل الفاضح بكل شىء عن هذا الدين ؛ ذلك الجهل الذى لا يريد أصحابه أن يعترفوا بأنه نقص فى ثقافتهم . على الأقل بوصفهم ناساً يعيشون فى دولة دينها الرسمى هو الإسلام . والإسلام عقيدة الأغلبية من سكانها ، فهو إذن عنصر ضرورى لدراسة المجتمع فيها ، ولكل دراسة عقلية أو فنية فى محيطها . وبدلا من أن يعتذروا عن هذا النقص المعيب فى ثقافتهم ، فإنهم يتخذون منه فضيلة ، أو يستشهدون به على أنهم « مثقفون » !

و بعض هذه الشبهات ناشىء عن التباس فكرة الدين ذاته ، بمن يسمون فى هذا العصر « رجال الدين » . وهو التباس مؤذ للإسلام ولصورته فى نفوس الناس ، فهؤلاء « الرجال الدين » أبعد خلق الله عن أن يمثلوا فكرته ، و يرسموا صورته لا بثقافتهم ، ولا بسلوكهم ، ولا حتى بزيهم وهيئتهم ؛ ولكن الجهل بحقيقة هذا الدين ، والثقافة المدرسية الباقية من عهد الاحتلال ، والتى ما يزال يشرف عليها الرجال الذين صنعهم الاحتلال ؛ والأدوات التنفيذية التى صاغها بيده ، لتسد مسده بعد رحيله هذا الجهل الناشىء عن تلك الثقافة . لا يدع للناس

صورة عن الإسلام يرونها إلا فى هؤلاء الذين يعرفونهم « رجال دين » وهى أسوأ صورة ممكنة للإسلام ، ولأى دين من الأديان !

و بعض هذه الشبهات ناشىء عن التباس صورة حكم الإسلام ببعض أنواع الحكومات التى تسمى نفسها « حكومات إسلامية » . وتمثيل هذه الحكومات لحكم الإسلام كتمثيل من يسمونهم « رجال الدين » لفكرة الإسلام ! كلاهما تمثيل مزور كاذب مشوه ، بل تمثيل النقيض للنقيض . ولكن الجهل بحقيقة فكرة الإسلام عن الحكم ، حتى بين « المثقفين ! » لايدع صورة للحكم الإسلامى أخرى ، غير هذه الصورة المزورة الشائهة الكريهة .

و بعض هذه الشبهات ناشىء من التباس صورة الحاكم الإسلامى ببعض الشخصيات التاريخية التى ادعت أنها تحكم باسم الإسلام ؛ وهى أبعد ما تكون عن روح الإسلام وقانونه . والجهل بكل ماهو إسلامى بحكم الثقافة الاستعمارية التى يتلقاها الجيل فى المدرسة وفى الصحيفة وفى المجتمع يتيح لمثل هذا الالتباس أن يغيم على الأفكار والمشاعر ، و يفعل فعله فى تنفير الناس من هذا اللون من الحكم البغيض !

وكل هذه الشبهات كان يكفى فى جلائها مجرد المعرفة الصحيحة للحقائق التاريخية والاجتماعية للإسلام . أى أن يتلقى الجيل ثقافة حقيقية لائقة . أجل . لائقة ! فإنه لايليق بمثقف أن يجهل كل شىء عن عنصر

أساسى مؤثر فى مجتمعه وفى عقلية شعبه ، وفنه وأدبه ، ونظرته إلى الكون والحياة . وليست هذه الثقافة عسيرة — كما يتصور الكثيرون — حين يتصورون الكتب الصفراء ؛ وتتمثل لهم صورة الدراسة الأزهرية بما فيها من ألغاز ومعميات ! كلا ! إن هذا ليس هو الثقافة الإسلامية المطلوبة للجيل ؛ فالإسلام يسر لا عسر ؛ وهو عقيدة بسيطة واضحة لا تعقيد فيها ولا غموض ؛ ونظام اجتماعى متوازن متناسق ، لا إقطاع فيه ولا ترف ولا حرمان ؛ ونظام للحكم ليس فيه حقوق إلهية ، ولا دم أزرق ، ولا استبداد ولا طغيان .

ومع أن جهل الجيل — والمثقفين منه بخاصة — لا يصلح عذراً لأصحابه ، فإننا نؤثر هنا أن نناقش تلك الشبهات التى تغيم فى نفوس الناس على حكم الإسلام . الناس الذين نعرف حسن نياتهم ، وبراءتهم من الدوافع الخبيثة . وهؤلاء سنناقش شبهاتهم البريئة هنا ، وتصوراتهم الناشئة عن الجهل وحده ، لا عن الغرض والهوى . فأما المغرضون الخبثاء فموعدنا معهم فصل آخر حين نواجه العداوات حول حكم الإسلام !

بدائية الحكم

يخلط الكثيرون بين النشأة التاريخية للإسلام ، وفكرة الإسلام المجردة ، القابلة للتوسع والشمول ، فى التفريعات والتطبيقات .

هؤلاء حين يسمعون كلمة « الحكم الإسلامى » تقفز إلى خيالهم

صور الخيام الساذجة فى الصحراء ، وصور الأعراب الرحل على الإبل ، أو العرب المقيمين فى الأكواخ ؛ ويتصورون بسذاجة أن معنى الحكم الإسلامى هو العودة إلى تلك الحياة البسيطة الساذجة ، الخاوية من كل أسباب الحضارة الإنسانية التى استحدثت فى خلال ألف وأربعمائة عام!

وإذن فلا عمارة ولا مدنية ، ولا صناعة ولا تجارة ، ولا علم ولا فن ، حتى الشعر ذلك الفن العربى الأصيل ، يخيل لهذا الفريق من الناس أن حكم الإسلام سيختم على أفواه قائليه ومنشديه ، ما لم يحولوه إلى مواعظ دينية وألفيات نحوية !

وليس حكم الإسلام وحده هو الذى يثير هذه الصورة الماحلة فى خيالهم ؛ بل إن بعضهم ليثير هذه الصورة فى حسه مجرد الربط بين الحكم وعنصر الأخلاق ! ولست أنسى أن أحد « الدكاترة » فى التربية العائدين من أمريكا كان يتحدث معى عن المجتمع الأمريكى ، فقلت : إن لهذا المجتمع مزاياه ؛ ولكن الذى أنكره عليه هو أنه ينفى العنصر الأخلاقى من حسابه جملة ؛ ويعده عنصراً دخيلا على الحياة . فانتفض فى حماسة وأستاذية يقول : « إذا كنا سنتحدث عن الأخلاق ، إذن فلنرجع إلى عيشة الخيام » .

وبمثل هذه الروح سيتولى ذلك الدكتور العظيم إعداد جيل من المعلمين فى معهد التربية ، يتولون بدورهم إعداد أجيال من أبنائنا ، الذين نسلمهم إليهم فى ثقة واطمئنان !

إن هؤلاء جميعاً يخلطون كما قلت بين النشأة التاريخية للإسلام ، وبين النظام الإسلامى ذاته كمجرد نظام .

إن النظام الإسلامى ليس معناه فقط صورة ذلك المجتمع الإسلامى فى نشأته ؛ بل معناه كل صورة اجتماعية خاضعة لفكرة الإسلام الكلية عن الحياة .

والنظام الإسلامى يتسع لعشرات من الصور ، تتفق مع النمو الطبيعى للمجتمع ، ومع حاجات العصر المتجددة ، ما دامت فكرة الإسلام الكلية تسيطر على هذه الصور فى محيطها الخارجى الفسيح .

صورة من هذه الصور . صورة تشمل كل حضارة البشرية النظيفة وكل تجاربها العلمية الواقعية ، وتجاربها الفكرية والشعورية ، اللائقة بعالم يصدر عن الله . . هى التى نريد تحقيقها عندما نقول : إننا نريد استئناف حياة إسلامية ؛ محكومة بالقوانين الإسلامية[1] .

إن الشظف والبداوة ليسا أصلا من أصول الإسلام كما يعتقد بعض السذج الفضلاء ! إنما كان الشظف ظاهرة اقتصادية فى مرحلة خاصة ؛ وكان حث الناس على الصبر عليها ضرورة من ضرورات الواقع ، كيلا تتهافت نفوسهم ، وتنهار قواهم ، وتخذلهم طاقتهم على المقاومة والكفاح ، والدعوة فى حاجة إلى المقاومة والكفاح . فأما بعد ذلك فكل فرد مطالب بأن يستمتع فى الحدود التى لا تصل إلى مستوى الترف ، ولا تدع

(١) « نحو مجتمع إسلامى » بحث يتضمن صورة شاملة للمقومات الأصيلة لهذا المجتمع . أرجو أن ينشر قريباً بعون الله .

الإنسان عبداً لشهواته ولذائذه ، كذلك الفريق التافه الذى يسمى في عصرنا هذا « أولاد الذوات » !

كذلك يخلط الكثيرون بين الشريعة الإسلامية فى ذاتها ، و بين النشأة التاريخية للفقه الإسلامى ، فيحسبون أن معنى استيحاء القوانين من الشريعة ، هو الوقوف عند الأحكام الفقهية التى وردت فيها — وهى بطبيعة الحال لا تكفى لمواجهة حاجات المجتمع كلها — على توالى الزمان .

إنه خلط مضحك . فهذه الشريعة بما فيها من مرونة وشمول ، استجابت لمطالب حياة البادية ، كما استجابت فيما بعد لحياة الدولة الناشئة فى عهد محمد ، المتوسعة فى عهد عمر . ثم ظلت تستجيب لحياة الحضارة فيما بعد ، ما بقيت فى الأمة الإسلامية حياة . ثم توقف نمو الفقه حينما توقفت حيوية الأمة الإسلامية ذاتها . فإذا دبت الحياة فى هذه الأمة فالشريعة الإسلامية حاضرة ، تلبى حاجاتها المتجددة ، ومطالبها المتغيرة ، بما فيها من سعة ومرونة وشمول .

و إنه لمن سوء الحظ أن تكون جمهرة المشتغلين بالتشريع فى مصر اليوم قد تلقت تعليمها كله فى ظل عقلية تشريعية أجنبية ؛ وأنها لا تعرف عن الشريعة الإسلامية إلا اليسير الزهيد . فمن الصعب أن تتصور هذه الجمهرة ، أن الشريعة الإسلامية قادرة على أن تمد المشرع الحديث ، بكل حاجات الحياة الراهنة المتجددة .

إن بعض هذه الجمهرة ليسخر من هذه الفكرة ؛ وهو أحق بالسخرية . لأنه يسخر سخرية الجهل والكسل ، وسخرية الفتنة بحضارة لم يشترك فى صنعها ، وإنما هو عالة عليها !

ولو كانت لنا عقلية تشريعية يقظة ، لأدركنا من تطبيق القانون الفرنسى سبعين عاما ، ذلك التصادم الذى تحدثنا عنه بين روح القانون وروح الجماهير ، وذلك التنافر بين طبيعته وطبيعة الشعب الذى يطبق عليه ، ومدى الفشل فى إقناع هذا الشعب بعدالة هذه القوانين التى تسن له .

ولو اقتنع الشعب بعدالة القانون ، ولو اتفقت روحه مع روحه ، ما عاشت تلك الظاهرة التى أبرزناها . ظاهرة تكتل الجماهير فى صف الخارجين على القانون ، واعتبارهم أبطالا يستحقون الإعجاب والحماية والمساعدة !

إن استيحاء الشريعة الإسلامية سيحقق استجابة الناس للقانون أولا : لأنه سيمنحهم عدالة اجتماعية كاملة ؛ ويقف فى سبيل الطغاة والمستغلين ، وينشىء مجتمعا سليما من الآفات التى تفسد فطرة الناس ، وتحرمهم الثقة ، وتشيع فيهم القلق والسخط والتمرد . وثانياً : لأنه سيتصل فى نفوسهم بعقيدة قوية ، وتتفق روحه مع أرواحهم فى الأعماق . وسيكون التعاون بين الجمهور والسلطات مستمداً من أن هذا التعاون لا يرضى السلطات الأرضية وحدها ، ولكنه يرضى كذلك سلطان السماء ، ويحقق عدالة السماء .

إن القانون دائماً يتضمن روادع وزواجر، ويحول بين الناس و بين الكثير من شهواتهم المستحبة، المرتكزة إلى ميولهم الفطرية؛ فيجب لكى يطيعوه ويحترموه من قلوبهم، أن يستند إلى قوة أعمق فى كيانهم. وقوة العقيدة كفيلة بأن تسنده وتؤيده، حتى وهو يمنع عن الأفراد ما يلذ لهم وما يطيب!

على أن الإسلام بما فيه من مراعاة لحاجات الفرد والجماعة، ومطالب الحياة المتجددة، والمجتمعات المتحضرة، يملك أن يلبى هذه الحاجات والمطالب فى يسر ومرونة وسهولة.

ولكن ينبغى أن يكون واضحاً أننا إذ نقول: إن الإسلام يملك أن يساير المجتمع المتحضر المتجدد.. لا نعنى إخضاع الإسلام ومبادئه ونظمه لشهوات الجماهير العارضة، ونزواتها الطارئة، تملقاً للجماهير، باسم التحضر والتجديد، على طريقة من يسمونهم «المسلمين العصريين» أو الأقزام الذين يدعونهم فى جيل الأقزام «متحررين»!

لقد فهمت الكنيسة فى أمريكا ما يفهمه أولئك العصريون والمتحررون؛ فاستحالت من هيكل عبادة إلى ساحة رقص، ومن قدس تطهر إلى ساحة لذة.. ولست أنسى ذلك «الأب» الذى انتهى من الصلاة والترتيل، ليقود «أبناءه وبناته» إلى ساحة الرقص الملحقة بالكنيسة؛ ووقف ينظر برضا إليهم وإليهن أزواجا أزواجا متلاصقة

تدور فى الساحة على أنغام الموسيقى ، فى ظل الأنوار الحمر والصفر والزرق التى تلقى ظلال الرومانسية العنيفة ، وتهيج الدم فى عروق الشباب ! ثم تقدم إلى «الجراموفون» ليختار «اسطوانة» يرقص عليها أبناؤه وبناته تحت سمعه و بصره ، فاختار قطعة غزل جنسية صارخة ؛ تمثل حواراً بين شاب وفتاة ، عائدين من السينما بعد منتصف الليل ؛ وهو يمسك بهافى حجرته الدافئة ، ولا يطلقها لتعود إلى أهلها لأن الليلة باردة ، وفى نهاية كل مقطع تتردد تلك الجملة : But baby; it is cold outside. «يا صغيرتى إنها باردة فى الخارج ! »

كلا ! نحن لا نعنى ذلك أبداً ، إنما نعنى صورة من صور المجتمع تحقق مطالب العصر وتساير نموه ؛ وهى فى ذات الوقت تخضع كل الخضوع لروح الإسلام النظيفة ، ومبادئه القوية ، التى تلبى أرقى صور الحضارة الصحيحة السليمة ، حضارة الإنسان ، لا إباحية الحيوان .

حكم المشايخ والدراويش

هنالك آخرون يتصورون أن حكم الإسـلام ، معناه حكم المشايخ والدراويش ! من أين جاءوا بهذا التصور ؟ من الثقافة السطحية الناقصة ، ومن ملابسات الواقع فى هذا الجيل . . فأما الإسلام الحقيقى الصحيح ، فلا يعرف هذا الوضع ، لا فى أصوله النظرية ، ولا فى واقعه التاريخى .

حتى تلك الأزياء الخاصة للمشايخ والدراويش . إنها ليست شيئاً في الدين ، فليس هنالك زى إسلامى وزى غير إسلامى ؛ والإسلام لم يعين للناس لباساً ، فاللباس مسألة إقليمية ؛ ومجرد عادة تاريخية . ومحمد بن عبد الله لم يلبس جبة وقفطاناً ، أو قفطاناً و « كا كولة » وإنما لبس ثيابه العربية التى كان يلبسها قومه وجيله . كذلك لبس المسلمون فى فارس ثيابهم الفارسية ، والمسلمون فى مصر ثيابهم المصرية .

وعلام يتميز بعض المسلمين من بعض بلباس ؟ وليس فى الإسلام رجال دين ، ولا هيئة « إكليروس » لا تقام الطقوس الدينية إلا بوساطتها . والتفقه فى الدين اجتهاد كالتفقه فى الطب والهندسة والتجارة وسائر المعارف الإنسانية الأخرى .

نعم قد توجد مناصب رسمية كمناصب القضاء ، ولكن الإسلام لا يعرف أن هناك قاضياً للأحوال الشخصية يحكم بالقانون الإسلامى ، وقاضياً للعقوبات والمدنيات يحكم بقانون غيره . الإسلام لا يعرف إلا شريعة واحدة تنظم العقوبات والشؤون المدنية ، كما تنظم أحوال الزواج والطلاق والميراث ؛ وتخضع الجميع لفكرة كلية واحدة تصدر عنها هذه التفريعات فى شتى نواحى النشاط الإنسانى . والذى يتولى القضاء فى هذه النواحى جميعاً أو فى ناحية واحدة منها — حسب تخصيص الدولة له — إنما يتولاه باسم تفقهه فى الشريعة كلها أو بعضها.

كما يتولى الطبيب عمله لتعلمه الطب العـام أو التخصص فى فرع منه ؛ وكما يتولى المهندس عمله لتخصصه فى الهندسة أو فرع منها . والقاضى ليس رجل دين فى الإسلام . إنما هو مسلم حذق فرعاً من فروع المعرفة ، فأسند إليه العمل الذى يحسنه . ولـكل امرئ ما يحسنه فى الحياة .

والخدمة الدينية — كمجرد إمامة الصلاة — ليست عملا يأجر الإسلام من يقوم به من بيت مال المسلمين ! ما لم تـكن لهذا الإمام وظيفة أخرى يؤديها . كإلقاء دروس فى المسجد ، أو القيام بإدارته من الناحية النظامية لا التعبدية . فإمامة المصلين ليست وقفاً على شخص من المصلين . إنما يؤمهم أفضل الموجودين،وتصح صلاتهم جماعة أوفرادى إلا فى صلاة الجمعة خاصة ، ومن هذا البيان يتضح أن ليس فى الإسلام «رجال دين» يخشى أن يتولوا الحـكم إذا صار الحـكم إلى الإسلام .

ذلك من الوجهة النظرية ؛ فأما من وجهة الواقع التاريخى فى الإسلام فإن حذق الفقه الإسلامى لم يكن بذاته مرشحاً للحكم ، وتولى الأعمال فى القيادة والإدارة وما إليها ، حتى فى أزهى عصور الحـكم الإسلامى الـكامل . إنما كان الحذق فى كل حرفة هو المؤهل لها دون نظر إلى درجة الفقه الدينى لصاحبها ، ولا حتى الميزة الـكبرى التى يعتبرها الإسلام أساساً للتفاضل بين الناس ، وهى التقوى .

كتب أبو بكر أعرف أصحاب رسول الله بروح الإسلام ، إلى أبي عبيدة بن الجراح ، الذى كان يلقبه رسول الله «أمين الأمة» يقول :

« بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله بن أبى قحافة إلى أبى عبيدة ابن الجراح . سلام الله عليك . أما بعد ، فقد وليت خالداً قتال العدو فى الشام ، فلا تخالفه واسمع له وأطع ، فإنى وليته عليك وأنا أعلم أنك خير منه وأفضل دينا . ولكن ظننت أن له فطنة فى الحرب ليست لك . أراد الله بنا وبك سبيل الرشاد » .

فالذين يخشون — لو حكم الإسلام — أن يبصروا فيروا على رأس الجيش مثلا فى المعركة ، أو فى مصلحة الكيمياء أو الطب الشرعى ، أو فى وزارة الأشغال أو المالية ، شيخاً مطمطما ، أو درويشاً معمما لمجرد أنه قرأ كتب الفقه والسنة ، أو حفظ المتون والحواشى والشروح ، أو أتقن التراتيل الدينية ودلائل الخيرات . . أولئك فليطمئنوا . فواقع الإسلام التاريخى ، كأصوله النظرية ، لا يعترف إلا بالكفاية الخاصة فى العمل الخاص . ولكل وجهة هو موليها .

إن حكم الإسلام لا يتحقق لأن فى الحكم طائفة دينية — وليس فى الإسلام كما ترى طائفة دينية — إنما يتحقق لأن القانون الإسلامى ينفذ ، ولأن فكرة الإسلام تحكم ، ولأن مبادئه ونظمه تحدد نوع الحكومة ، وشكل المجتمع . وهذا كل ماهنالك .

فأما نوع الحكم الذى يحتمه الإسلام فهو الحكم الشورى . والقرآن ينص على هذا نصاً : « وشاورهم فى الأمر » والنبى صلى الله عليه وسلم يقول : « لو كنت مؤمراً أحداً دون مشورة المؤمنين لأمَّرت ابن أم عبد » فيقرر مبدأ الشورى فى الحكم وفى الإدارة تقريراً صريحاً . لأنه وهو النبى لايملك أن يؤمر أحداً دون مشورة المؤمنين .

فأما طريقة الشورى فلم يحددها الإسلام تحديداً معيناً ، لأنها مسألة نظامية ترجع إلى حاجات كل عصر ، ووسائله وإمكانياته فى تحقيق المبدأ ، فى كل مكان وفى كل زمان .

فحين كان أهل الرأى الذى يمثل الشعب كله مجتمعين فى المدينة حول النبى — وهم الصحابة — كان النبى يستشيرهم — فيما لا وحى فيه ولا نص بطبيعة الحال — ويترك لهم حرية القول والتصرف فى شؤونهم الدنيوية ، لأنهم أخبر بها . ومعنى دنيوية هنا أنها لاتتعلق بحكم شرعى أو اجتماعى ، وإنما تمثل الخبرات العملية ، كفنون القتال ، وزراعة الأرض ، وحماية الثمار . وما إليها . وهى مانستطيع أن نسميه فى عصرنا الحاضر الشؤون العلمية البحتة والشؤون العملية التطبيقية .

فأما الشؤون التشريعية الخاصة بالإنسان : روحه وعقله ، وعلاقاته بالناس وعلاقات الناس به ، والحدود بين حقه وواجبه . . الخ ، فتلك مسائل يرجع فيها إلى النصوص والقياس ، أى إلى القوانين الإسلامية

المحددة ، أو المبادىء العامة والفكرة الكلية . وما يتفق معها فهو منها .

وقد ظلت الشورى مقصورة على المدينة ، ما ظلت المدينة تمثل أهل الرأى ؛ فلما تغير الوضع شيئاً توسع الخليفة الأول أبو بكر فاستشار أهل مكة فى حرب الشام . إذ كانت المسألة عملية حربية خارج الحدود العربية كلها ، تعود آثارها على من فى مكة كما تعود على من فى المدينة .

فإذا انتهينا فى هذا العصر إلى أن يصبح رأى الجماهير لا يمثله من يقيمون فى القاهرة وحدها ، ولا الاسكندرية ، ولا أية مدينة من المدن ، فالطريقة إذن أن نستشير الجميع بالطريقة التى تكفل الحصول على آراء الجميع . . وهى مسألة نظامية تتعلق بالتنفيذ . أما المبدأ فهو مقرر فى الإسلام تقريراً أصيلا واضحا . كل ما يحتمه الإسلام هو إزالة القيود التى تجعل الانتخاب غير ممثل لحقيقة الرأى فى الأمة . فلا يكون الناخب تحت رحمة صاحب الأرض أو صاحب العمل أو صاحب السلطان . كما هو واقع الآن .

والحاكم فى الإسلام يتلقى الحكم من مصدر واحد هو إرادة المحكومين . فالبيعة الاختيارية هى الطريق الوحيد لتلقى الحكم . والواقع التاريخى قام على هذا المبدأ . فخلافة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى قامت على أساس الاختيار المطلق . ولا يتعارض هذا مع وصية عمر أن تكون فى واحد من ستة فقد كانت هذه نصيحة المسلمين ، ولم تكن

أمراً واجب الطاعة . ولو اختار المسلمون واحداً من غير الستة لاختاروا . ولكن هؤلاء كانوا بالإجماع أصلح الجميع ، فاختاروا واحداً منهم برضاهم وإذنهم ، لا بأمر عمر ووصايته .

ولما عدل بنو أمية عن هذه القاعدة الإسلامية الأساسية فى الحكم ، رده إليها الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز . رده إلى الأمة التى يجب أن تختار حكامها حرة طائعة مختارة .

صعد المنبر فقال :

« أيها الناس : إنى قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأى كان منى فيه ، ولا طلبة له ، ولا مشورة من المسلمين . وإنى قد خلعت ما فى أعناقكم من بيعتى . فاختاروا لأنفسكم » .

فقال الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضيناك . فلِ الأمر باليمن والبركة .

وبذلك رد الأمر إلى نصابه فى ولاية الأمر . فلا ولاية بغير شورى ورضى وقبول .

والحاكم الإسلامى يتلقى طاعته بعد توليه من قيامه على تنفيذ الشريعة الإسلامية ، لا من أى اعتبار آخر . وذلك عهده مع المحكومين . فإذا لم ينفذ الشريعة فقد سقطت طاعته عليهم . يقول صاحب هذا الدين : « اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأن رأسه

زبيبة — ماأقام فيكم كتاب الله تعالى » وواضح فى هذا الحديث توقيت السمع والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى ، فليست هى الطاعة المطلقة لإرادة الحاكم ، وليست هى الطاعة الدائمة ولو ترك شريعة الله ورسوله .

بهذا وحده يقوم الحكم الإسلامى ، لا بوجود طائفة معينة فى الحكم من المشايخ والدراويش كما يتصوّر الكثيرون

ذلك كذلك من ناحية الأسس الدينية . . ثم أحب بعدها أن أطمئن الخائفين من حكم الإسلام أن يجيئهم بالمهابيل والدراويش فى الدواوين ! أحب أن أطمئنهم إلى أن نوعاً من أنواع الحكم لن يطارد هؤلاء كما يطاردهم الإسلام !

إن حكم الإسلام يعد هذه الطوائف — فى أوضاعها الحالية — متبطلة متعطلة ، لا تنتج شيئاً وهى قادرة على الإنتاج . فسيجند هذه الجموع للعمل المنتج ، لتأتى للأمة بشىء يعينها على الحياة .

إن حكم الإسلام لن يدع الدراويش يتدروشون ، ولا مشايخ الطرق يعيشون على النذور . إن الإسلام يطلب إلى كل فرد أن يعمل عملا ليأجره عليه أجرا . فلا أجر بلا جهد ، ولا جزاء بلا عمل . والصلوات والدعوات عبادة شخصية وليست عملاً اجتماعياً ؛ أما إقامة الأذكار وتلاوة الأوراد ، فتلك أشياء تعرفها عصور التبطل ، ولا تعرفها عصور الحياة والنشاط .

إن العهود الإقطاعية هى التى ترزق المشايخ المتبطلين ، والدراويش المهبولين ، وتخلع عليهم وتعترف بوجودهم . . لأن هذه كلها أجهزة لتخدير الجماهير عما هى فيه من حرمان وشقاء . فأما حكم الإسلام الذى يكافح الإقطاع ، ويرد عن الناس الاستغلال ، فليس فى حاجة إلى هذه الأجهزة . فسيوجه هذه الجموع المتعطلة المتبطلة لتعمل ، وسيهيىء لها مرافق العمل ، لأنه سيعمل للجميع ، وسيأخذ من القادر للعاجز ، وسيجمع من الضرائب وغير الضرائب ما يحتاج إليه المجتمع بلا تحرّج من مس الأغنياء إلا بقفاز الحرير ؛ وسينفق ما يجمعه لمصلحة المجتمع كله لا لحساب المحظوظين دون المنبوذين .

وعندئذ لن يكون المشايخ المتعطلون ، والدراويش المتبطلون ، هم سادة عهده ، بل سيكونون طريديه ، إن لم يغيِّروا ما بأنفسهم ، ويبدّلوا وسائل كسبهم ، ويعملوا مع العاملين فى حقل الإنتاج المثمر . حقل الحياة .

طغيان الحكم

ويجزع الكثيرون من المفكرين ورجال الفنون من حكم الإسلام أن ينصب لهم المشانق أو يحرقهم بالنار أو يلقى بهم فى ظلمات السجون ! لماذا ؟ لأن الحكومة الدينية من طبيعتها الاستبداد والظلم ، وخنق الحريات وكتم الأنفاس ، وضيق الأفق وجمود التفكير . . . !

ومن أين جاءت هذه الصورة البائسة النكدة لحكم الإسلام وحكومة الإسلام أيها المفكرون المثقفون ؟ إنها جاءت من محاكم التفتيش فى عصور الظلمات ؛ تلك التى حرقت العلماء ، وقتلتهم بالخوازيق وألقت بهم إلى الحيات والثعابين . كما جاءت من الحكومات القائمة اليوم باسم الدين فى بعض بلاد المسلمين .

ولكن واحدة من هذه الحكومات ليست من الإسلام فى شىء . وهى لا تعتمد على الإسلام ، إنما تعتمد على الجهل الفاشى ، والانحطاط العقلى ، والتأخر الفكرى ، فى البلاد التى قامت بها فى القديم أو الحديث .

أعط هذه الشعوب الخاضعة للاستبداد علما ورقيا ونورا ، ومعرفة بالدين .. تسقط عنها هذه الغشاوة ، وتدرك أن الإسلام فى صفها على الحاكمين المستبدين ، وليس فى صف هؤلاء الحاكمين .

أفإذا ادعى الحاكم المستبد أنه يستبد باسم الدين كان ذلك تهمة لهذا النوع من الحكم يوجب إقصاءه عن الحياة ؟ إذن فما الرأى فى الحكم الديمقراطى الذى تحكم اليوم باسمه مصر والعراق والأردن ، وكلها تحكم — والحمد لله — حكما ديمقراطياً دستورياً برلمانياً على آخر طراز فى الدساتير !

أهذه ديمقراطية دستورية برلمانية ؟ وجهاز الدولة كله يعمل لحساب

الرأسمالية ، وهذه الملايين جائعة عارية مريضة مستغلة ، ولا حامى لها ولا نصير ؟

أهذه ديمقراطية دستورية برلمانية ؟ و « نفر البوليس » يملك أن يتهم أى فرد فى عرض الطريق أنه ارتكب جريمة ما ، ثم يقبض عليه ويصفعه ويركله ويشتمه ، ويجرجره فى الوحل إذا تأبى عليه ، حتى يذهب به إلى قسم البوليس ، ليحرر له محضراً . وكل ذلك قبل أن يعرض على النيابة ، وقبل أن يقدم إلى القضاء ، وقبل أن يتقرر إذا كان مجرماً أو بريئاً من المحاكمة بعد التحقيق !

أهذه ديمقراطية دستورية برلمانية ، تلك التى يقع فيها ما يرويه رجل كالأستاذ المجاهد محمد على الطاهر فى كتابه الجامع « معتقل هاكستب » يقول :

« وقد بلغ الذعر بوالدة « على عمار » الطالب بكلية الحقوق بجامعة فاروق الأول أحد المعتقلين وشقيقاته البنات أن اختبأن تحت السراير هرباً من نيران البنادق السريعة الطلقات فقلبت السراير وصرخ قائد القوات فيهن فانعقدت ألسنتهن .

« ودام البحث ثلاث ساعات عبثت فيها الأيدى بكل مقدس وعزيز كخلع البلاط وكسر الدواليب وتمزيق المراتب والأغطية ، ويتحول المنزل بهمة رجال البوليس السياسى إلى نخالة أمام أعين الأطفال والنساء والشيوخ .

« ويساق رجال الأسرة بأكملها إلى المعتقل ضرباً بالعصى والسياط فى جميع أجزاء الجسم ، من باب المنزل إلى باب المعتقل .

« وعادت النساء إلى الأم المشدوهة المتطلعة إلى وليدها وأبيه وأشقائه وهم يجلدون أمامها ، فوجدن المسكينة قد أصيبت بالشلل لا تتكلم ، وما زالت حتى الآن .

« وقد أثبت الطبيب الشرعى فى تقريره الذى قدمه إلى القضاء العادل أن على عمار الطالب بكلية الحقوق بجامعة فاروق . والمتهم فى الجناية العسكرية قد نزعت أظافره » !

أهذه ديمقراطية دستورية برلمانية ، تلك التى يقف متهم فيها أمام المحكمة يروى ما نشرته إحدى الصحف اليومية الكبرى فى مصر على النحو التالى :

« ثم جىء بعبد الفتاح ثروت وهو المتهم الثالث فى قضية الاعتداء على الأستاذ حامد جودة وأجلسته المحكمة على مقعد .

« وأجاب بناء على مناقشة الأستاذ حسن العشماوى بأنه لم يعترف بأى شىء فى التحقيق ، وأن التعذيب جعله فاقد الشعور .

« وروى بصوت مرتعش ضعيف صنوف التعذيب فقال : إن اللواء طلعت بك هدده بالتشريح إذا لم يعترف ، قائلا : إن البلد فى أحكام عسكرية .

واستطرد يقول : وأخذونى إلى غرفة مع الضابطين العشرى وفاروق كمال ، وجردونى من ملابسى ونزلوا فى ضرب من تسعة مساء إلى أربعة صباحا .

« ولقد قسموا أنفسهم أربع مجموعات كل مجموعة من ١٢ عسكريا وضابطا . ووضعوا رجلى فى الفلكة واستمر الضرب حتى أن الفلكة انكسرت .

« ثم استعملوا كرابيج الهجانة . ولما أفقت من إغمائى قال لى طلعت بك : هذه هى الجولة الأولى والبقية تأتى .

« وأخذونى إلى إبراهيم عبد الهادى باشا فقال لى : أنا عندى أمر أنى أموتك . ثم أمر بموالاة تعذيبى .

« وكان التعذيب على أربع درجات بالضرب بالعصي والكرابيج ثم الكى بالنيران . وأحضروا سيخ حديد محمى ، ولكن الضابط محمود طلعت طلب من الضباط أن يكفوا عنى قائلا : ده صاحبى وسيعترف بكل شىء .

« ثم نمت على الأسفلت فكانوا يطرقون الباب حتى يهرب النوم من عينى ، وما كانوا فى حاجة إلى ذلك لأننى لم أكن أستطيع الرقاد على أى جزء من جسمى المشوى كله .

« ثم طالبونى بالاعتراف وهددونى إن لم أفعل أن يعتدوا على اعتداء منكراً ، وفعلا تقدم واحد يريد الاعتداء على ، فقلت له : أنا أعرف أننى

لا أستطيع مقاومتك وأنت يمكنك أن تفعل معى هذه الجريمة ، ويمكنك أن تنجو من عقاب القانون ، ولكنى أريد أن أقول لك قبل أن تبدأ : إن الله لن يترك هذه الجريمة بلا حساب . فابتعد عنى .

« وظل تعذيبى . وتلفت أعصابى . . وكنت لما أذهب إلى اسماعيل عوض بك وأشكو له يضرب الجرس ويأتى الحرس فيقول لهم : هاتوه لى أخرس خالص !

« وجاءنى ابراهيم عبد الهادى باشا ٤ مرات وقال لى أنا أبهدلك وأبهدل أهلك وأنا الحاكم العسكرى .

« كما جاء النائب العام محمود منصور باشا فلما تقدمت له شاكياً قال أنا عارف كل حاجة . وتركنى .

« إن من الغريب حقاً أننى حينما حضرت اليوم لأداء الشهادة وجدت بعض رجال البوليس معهوداً إليهم المحافظة على الأمن . وكنت أعتقد أنهم الآن أمام المحكمة لمعاقبتهم على ما ارتكبوه من آثام .

« الرئيس : هل طلبوا منك أقوالاً معينة ؟

« — نعم . أن أقول : إننى أعرف مالك وعاطف وإننى مشترك فى الاعتداء على حامد جوده .

« وما كاد المتهم ينتهى من هذه العبارة حتى ارتجف بدنه وحملق فى الهواء وأصيب بنوبة عصبية إغمائية . وجعل يرسل شهيقاً عصبياً مؤلماً ، أبكى معظم الحاضرين فى القاعة .

« وبادر رجال البوليس برش الماء على وجهه كما خف إليه طبيب من الموجودين وحملوه إلى الخارج .

« وطلب الأستاذ مختار عبد العليم إثبات ذلك فى محضر الجلسة فوافقت المحكمة ، وأضاف الرئيس أن يثبت أيضاً أن النوبة طالت مدة طويلة » !

فإذا كان هذا كله ، وكثير غيره مما ترويه قصة كل متهم سياسى فى تاريخ مصر الحديث قد وقع ، فهل الديمقراطية الدستورية البرلمانية هى التى أنتجته ، وهى المسؤولة عنه ، وهى التى يجب أن تقصى عن الحكم ، لأنه فى ظلها ترتكب هذه المنكرات ؛ كما يقال : إنها ارتكبت وترتكب فى العصور المظلمة وفى بعض البلاد المعاصرة باسم الإسلام ؟

إن المرجع فى الحكم على نظام ما يجب أن يكون هو قواعده وأصوله . فأما حين تخالَف هذه القواعد والأصول ، بسبب الجهل أو الانحطاط ، أو أية عوامل أخرى ، فالذى يجب أن يقوله المخلصون للحق فى هذه الحالة : إن أصول هذا الحكم ليست مرعية . وإنه يجب أن يرجع إلى هذه الأصول والدعوة إلى هذه الرجعة تكون إذن قوية لأنها ترتكن إلى أصل معترف به ، ولكنه مهمل فى التطبيق .

لقد كان إقصاء الإسلام عن الحكم يكون مقبولا ، لو كان الخائفون من الاستبداد فى ظله ، أو المغرضون الذين يخوّفون من هذا الاستبداد ،

يقولون إن طبيعة الإسلام تدعو إلى الاستبداد من الحاكم ، أو تدعو المحكومين إلى الرضى والخنوع !

ولكن الإسلام هو هو الدين الذى قرر للمجتمع نظاما لا سيد فيه ولا مسود ، ولا أشراف فيه ولا عبيد   نظاما يجعل أبا بكر وعمر — أكبر صاحبين لرسول الإسلام — تحت إمرة مولى من الموالى وقيادته ، فلا يرى أحد فى هذا شيئا ولا يريان . نظاما يدع ابن الرجل من عامة الشعب فى مصر يضرب « ابن الأكرمين » ، ابن حاكم مصر عمرو بن العاص ، بأمر الخليفة وأمام الجموع . نظاما ينذر من يقبلون الاستضعاف والذل بالعذاب الأليم : « الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسِهم ، قالوا فيمَ كنتمْ ؟ قالوا : كنا مستضعَفين فى الأرض ! قالوا : ألم تكنْ أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا » ويحرضهم على القتال لحقهم : « ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد » وينذرهم لو سكتوا عن الحاكم الظالم فلم يغيروا عليه : « من رأى سلطانا جائراً مستحلا لحرم الله ، ناكثاً لعهد الله ، مخالفاً لسنة رسول الله ، يعمل فى عباد الله بالإثم والعدوان ، فلم يغير عليه بفعل ولا قول . كان على الله أن يدخله مدخله » .

أفهذا هو النظام الذى يشفق المشفقون أن يؤدى إلى استبداد الحكام واستسلام المحكومين ؟ أم هو التمحل والتضليل ؟

بقى الخوف من ضيق آفاق القائمين على الحكم الإسلامى وجمود تفكيرهم . وما أحسب هذه الصورة قامت فى أذهان هؤلاء الرفاق ، إلا من اقتران حكم الإسلام بعمائم الشيوخ ومسابح الدراويش !

فإذا تبين أن هؤلاء لن يكونوا أسناد حكم الإسلام فى مصر ، بل طرداءه ، مالم يغيروا ما بأنفسهم ، و يعملوا عملا منتجاً غير مجرد الصلوات والأذكار والتراتيل . إذا تبين هذا فيجب أن تختفى هذه الصورة النكدة لحكم الإسلام ، مالم تكن التهمة موجهة لمبادىء الإسلام فى ذاتها لا للمشايخ والدراويش . فهل إنه لكذلك ذلك الدين العظيم ؟

إن أحداً لم يجرؤ إلى اليوم أن يتهم هذا الدين ذاته بضيق الأفق والجمود ، وهو يعرف عنه شيئاً يسمح له بالحديث فى الموضوع . فأما الذين يخوضون فيما لا يعرفون ، فهم لا يستحقون الاحترام ، لأنهم لا يحترمون أبسط قواعد الجدل والحديث .

إن هذا الدين لا يدخل نفسه أبداً فى الشؤون العلمية البحتة ، ولا العلوم التطبيقية المحضة ، باعتبارها من أمور الدنيا . و « أنتم أعرف بشؤون دنياكم » قاعدة أساسية فيه. وعندئذ يخرج نفسه نهائياً من الميدان الذى حشرت الكنيسة نفسها فيه فى القرون الوسطى ، فحرقت العلماء وسجنتهم لأنهم يتحدثون فى العلم ، وهى تحشر نفسها فيه !

فأما شؤون الاجتماع وشؤون العبادات ، وسائر ما يتعلق بروح الإنسان وفكره ، فكل مالم يحلل حراماً منصوصاً عليه نصاً صريحاً ،

أو يحرم حلالا منصوصاً عليه نصاً صريحاً ، فهو رأى يحتمل الصواب والخطأ ، ويجادل صاحبه بالحسنى ، ويحميه الإسلام أن يصيبه الأذى ؛ إلا أن يكون كفراً صراحا بواحاً ، لايحتمل الشك ولا التأويل .

فأما الحدود الإسلامية فتلك شيء آخر . شيء يدخل فى دائرة الجرائم الاجتماعية التى تصان بها حرمة المجتمع وكرامته ومصلحته . فإذا خطر لأحد أن يرميها بالقسوة ، وأن يتحدث عنها باسم المدنية والهمجية فذلك شأن آخر . لنا فيه حديث .

إن هذه الحدود كقطع يد السارق ، ورجم الزانى المحصن أوجلده ، وجلد غير المحصن ، وجلد السكير . . قد تبدو قاسية عندالنظرة الأولى وعند من لم يدرس فكرة هذا الدين الكلية وقواعده العامة جملة .

إن الإسلام لايقيم هذه الحدود على مرتكبى تلك الجرائم إلا بعد أن لايكون لهم عذر ما فى ارتكابها ، ولا شبهة فى وقوعها .

إنه يقطع يد السارق ، الذى لم يسرق اضطراراً ليطعم نفسه أو يطعم أهله ؛ فإذا كانت هنالك مبررات اجتماعية أو فردية تضطر إلى هذه الفعلة فلا عقوبة ؛ بل ربما عاد بالعقوبة على من دفع المجرم إلى ارتكاب جريمته ! وهكذا فعل عمر مع غلمان سرقوا ناقة . فلما علم أنهم سرقوا لأن سيدهم لايعطيهم الكفاية من الطعام ، أطلقهم وغرم السيد ثمن هذه الناقة ضعفين . ولما كان الجوع فى عام الرمادة عطل حد السرقة .

وإنه يرجم الزانى الذى يضبطه الشهود فى حالة تلبس كامل أو يجلده، فى الوقت الذى لا يبيح لأحد أن يتسور على أحد داره أو يتجسس عليه . فالزانى الذى يضبطه الشهود إذن لا يرتكب هذه الفاحشة فى خفية ، بل فى مكان يستطيع الشهود أن يضبطوه فيه ، فهو إذن مجرم فاحش متبجح ، ينشر الفاحشة ويشيعها ؛ والله يكره هذا ويمقته « إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ » .

فأما الذين يرتكبون هذه الفاحشة متسترين ، ثم يعترفون طلباً للتكفير ، فالإسلام يرأف بهم رأفة شديدة ، ويحاول أن يتلمس لهم الشبهات ، كى يعفى هذه الضمائر المتحرجة المتطهرة من العقاب .

والذى يرجح أن هذه العقوبة مراعىً فى تشديدها ، فكرة نشر الفاحشة ، أن عقوبة الجلد ، توقع على فريق آخر : فريق الذين يشيعون الفاحشة بنشر الإشاعات والأراجيف حول أعراض المؤمنات الطاهرات :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ، فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » .

كذلك الحال فى حد شارب الخمر . فهو يجلد إذا ضبط شارباً . فإذا كان فى خفية ، لم يره أحد ، فليس لأحد أن يتسوّر عليه بيته

أو يتجسس . فأما ذلك المستهتر الذى يجهر بالمعصية ، فمن حق المجتمع أن يقى نفسه من نشر المثل السيئ فى جوانبه ، ومن حقه إذن أن يعاقبه. فأما حين يتستر ولا يتبجح فذلك حسابه مع ضميره ومع خالقه . وتلك مسأله أخرى ، يتولاها الإسلام بإيقاظ الضمير لا بالعقوبة .

ونستعير هنا رأياً للأستاذ محمد قطب سجله فى كتابه : « الإنسان بين المادية والإسلام » عن العقوبات الإسلامية ، خلاصته : أن الإسلام يمنع أولا كل الأسباب التى تضطر الفرد إلى ارتكاب الجريمة ، ويعالجها علاج وقاية قبل وقوعها ، و بذلك لا يبقى لمرتكبها عذر فى ارتكابها ، إلا متبجحاً مستهتراً مختاراً ، وحينئذ لا تكون العقوبة قاسية مهما بدت قاسية ، لأن الإسلام لا يتلمس الأسباب ولا يتربص الدوائر ؛ بل يقى . فإذا لم تنفع الوقاية ، فالعلاج إذن ضرورى لا محالة [١] .

ذلك واضح . فأما الذين فى قلوبهم مرض ، فيعدون هذه الاحتياطات فى حدود الإسلام دلالة على عدم جديتها ! وهى جهالة تافهة ، تأخذ الأشياء من سطوحها فى عجلة مستهترة تنافى كرامة العلم ، ووقار البحث ، والجد الضرورى فى تناول مثل هذه الأمور .

. . . وبعد ! فليطمئن المخلصون من المفكرين ورجال الفنون ومن إليهم أن حكم الإسلام لن يسلمهم إلى المشانق والسجون ! ولن يكبت أفكارهم ، ويحطم أقلامهم ، و ينبذهم من حمايته ورعايته ؛ ولا يأخذوا

(٢) يراجع فصل الجريمة والعقاب فى كتاب « الإنسان بين المادية والإسلام »

الصيحات التافهة التى يصيحها اليوم رجال الدين المحترفون فى وجه بعض الكتب و بعض الأفكار حجة !! فإنما هذه الصيحات تجارة رابحة اليوم ، وحرفة كاسبة ، لأنهم يعيشون فى عهد الإقطاع الذى يقيمهم حراساً لمظالمه وجرائمه ، ولكى يبرروا وجودهم فى أعين الجماهير يطلقون هذه الصيحات الفارغة بين الحين والحين .

فأما حين يكون الحكم للإسلام ، فلن يبقى لهؤلاء عمل ، فسيكونون يومئذ مجندين لعمل منتج نافع ، هم وبقية المتعطلين المتسكعين من كبار الملاك ورجال الأموال ، ومن الموظفين والمستخدمين فى الدواوين ، ومن أحلاس المقاهى والمواخير والحانات ، ومن المشرّدين فى الشوارع والطرقات . أو المصطلين للشمس حول الأجران . . وكلهم فى التبطل والتسكع سواء . بعضهم كاره مضطر ، و بعضهم كسول خامل ، و بعضهم مستغل مستهتر .

وحين تندفع الجموع فى تيار العمل النشيط ؛ لن تكون هناك جرائم تقام عليها الحدود إلا فى القليل النادر ، وفى حالات الشذوذ ، الذى لا بد منه فى المجتمعات .

غموض النصوص

بعض الأبرياء الجهلاء يصدق ما يشيعه المغرضون عن غموض النصوص فى الشريعة الإسلامية ، لأن بعض هؤلاء المغرضين يتسمون باسم العلماء ؛ فتنشأ فى نفوسهم شبهة فى أن قبول النصوص للتأويل ،

سيحيلهم إلى عماية ومتاهة ، فلا يجدون أصول القانون الذى يحكمهم واضحة معروفة .

والجهل بهذا الدين هو الذى يبقى على مثل هذه الشبهة فى النفوس ؛ والتفسيرات والحواشى والشروح التى عكف عليها الأزهر فى وقت جموده ، والتى مايزال يعيش عليها ، دون الرجوع إلى المنابع الأولى الواضحة البسيطة ، يجعل للجهلاء بالدين عذراً . فأين هم وهذه المتاهة الواسعة فى الحواشى والشروح ؟ !

وثمة أصل آخر لهذه الشبهة لايعرفه الأبرياء الجهلاء ، ولكن يتخذه بعض المغرضين وسيلة للتخويف . . هو شمول المبادىء الإسلامية وسعة أصولها . وبدلا من أن تكون هذه مزية تحمد ، فإنهم يجعلونها خطراً يخشى . .

إن الأصول الإسلامية ليست هى هذه الشروح والحواشى التى يتدارسها الأزهر ، ليقتل بها شباب طلابه ، ويأكل أعمارهم ، ليخرجوا منها بأقوال متعارضة ، وجدل عقيم . ولقد كتبت قبل اليوم كتاباً كاملا عن « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » فى نحو ثلثمائة صفحة وكتاباً آخر عن « السلام العالمى والإسلام » فى نحو مئتى صفحة ، فلم أجد أننى بحاجة إلى الرجوع إلى شىء من كتب الحواشى ، لأن الينابيع الأصيلة فى الإسلام فى الكتاب والسنة والسيرة والتاريخ ، كانت كافية لى لإخراج هذين البحثين ولإخراج سواهما مما سيجىء .

والمذاهب الأربعة الكبرى فى الإسلام كان مصدر كل ما فيها من أحكام وتشريعات هو الكتاب والسنة .. وهى مصادر ميسرة للكثيرين .

نعم قد تختلف الآراء فى الجزئيات والتطبيقات . ولكن كل نظرية تشريعية فى العالم تختلف حولها الشروح . ويتجادل فيها الفقهاء القانونيون . ثم لايدعو أحد إلى نبذ تلك النظريات التشريعية ، لأن الشراح لم يجمعوا فيها على تفسير .

فأما سعة المبادىء وعمومها ، فذلك فى غير الحدود ، أى فى الشؤون العامة المتجددة مع الحياة . كتقرير مبدأ الشورى فى الحكم ، وترك الطريقة التى تتم بها الشورى دون تحديد . كما ينص الدستور المصرى الحاضر على أن تكون الحكومة برلمانية ، ثم يترك طريقة الانتخاب لقانون الانتخاب . وكتقرير مبدأ درء الحدود بالشبهات ، ثم ترك بيان الحالات التى يدرء فيها الحد عن المتهم ، يصوغها القانون الذى يفسر هذه القاعدة ، أو يحددها القاضى الذى يزاول النظر فى الحادثة . وكتقرير مبدأ قتال الفئة الباغية من المتحاربين حتى تفىء إلى أمر الله ، وترك تحديد الحالات التى توصف بأنها حالات بغى للمحكمين فيها . وذلك ماتصنعه هيئة الأمم المتحدة اليوم فى تقرير أن حالة ماتعد اعتداء ترده بقية الأمم ، حتى يفىء المعتدى إلى أمر القانون الدولى !

إن الحلال بين والحرام بين. أما الذين يتعمدون التأويل لأغراض غير التي يعنيها القانون، فهم مستطيعون ذلك فى كل وقت، وفى ظل أى قانون. وها نحن أولاء نرى كل وزارة تلى الحكم تجد للقانون تفسيراً وتأويلا، وترتكب فى ظله مالم يخطر على بال واضعه. أيقال حينئذ إن هذه القوانين يجب أن تلغى، لأن طاغية من الطغاة قد أولها تأويلا سيئا تقبله نصوصها أو لاتقبله؟ فما بال القانون الإسلامى وحده هو الذى يتهم عندما يؤوله الطغاة تلك التأويلات؟

إنها شبهة ظالمة فى الواقع لاتنهض على أساس سليم.

الحريم!!!

هنالك شبهة قوية لصقت بهذا الدين، وهى بعيدة عن روحه وتعاليمه، بعدها عن الواقع التاريخى فيه.. شبهة «الحريم»!

إن «الحرملك» و«السلاملك» لفظان تركيان، يشيران إلى نشأة ذلك النظام فى العالم الإسلامى. وما أظن أحداً يتهم الأتراك بأنهم فهمة للإسلام، ولا كانوا من الصحابة ولا التابعين!

لقد كانت وثبة الإسلام بالمرأة وثبة ثورية بالقياس إلى العصر؛ وما تزال إلى اليوم خطوة إنسانية كريمة، لم تزد عليها الحضارة الغربية إلا حرية الاستهتار!

إن الكثيرات يخشين لو عاد الإسلام إلى الحكم أن يردهن

رقيقاً ، أو أن يحبسهن فى الحريم . وهى خشية لا أساس لها ، ولا يعرف الإسلام منشأها . والذى نعلمه ونؤكده أن المرأة الفاضلة ليس لها أن تخشى من الإسلام وحكمه شيئاً ؛ فقد منحها الإسلام من الحرية الواسعة الكريمة ماهو حسب أى إنسان فاضل شريف للعمل المثمر فى حياة المجتمع .

منحها حق الملك والكسب بالطرق المشروعة ؛ ومنحها حرية تزويج نفسها ممن تشاء بلا ضغط ولا إرغام ؛ ومنحها حق الخروج والدخول فى ثياب محتشمة ، لاتثير الشهوات ولا تجعلها نهباً للنزوات .

نعم . إنه منعها أن تخرج للناس بثياب السهرة ! أو أن توزع النظرات الغزلة ، والضحكات الفاجرة . . فمن كانت لا تعرف الحرية إلا هكذا ، فلتخش الإسلام وحكم الإسلام !

فأما الذين يتحككون بحرية المرأة ، ليتحككوا بالمرأة ، من أصحاب الأقلام المائعة ؛ فأولئك يعرفون أهدافهم ؛ وتعرفها أوكار النساء التى ترحب بهم ، وتدعوهم إلى حفلاتها الداعرة ، التى يتجرد فيها الإنسان من كل مقوّمات الإنسانية ، ليرتد حيواناً فى غابة ، وينقلب الجنسان ذكراً وأنثى . . وهذه الحفلات الداعرة لا يعرفها الإسلام .

لقد كان النساء فى عهد محمد صاحب هذا الدين ، يذهبن

إلى المسجد للصلاة ، ويذهبن إلى السوق للتجارة ، ويخرجن فى الغزوات لتشجيع الرجال . فإذا جاء عصر من عصور الظلم والاستبداد فأحال المرأة سلعة ، فقد أحال ذلك العصر نفسه الرجال إلى أرقاء .

إنه ليس الإسلام الذى كان يأمر السلاطين بالقاء الرجال فى جب الحيات ؛ وكذلك لم يكن هو الذى يأمر الرجال بإلقاء النساء فى « الحريم » إنما كان ذلك ظلماً شائعاً ذهب ضحيته الرجال والنساء سواء.

كذلك ليست « الحرية » هى التى تكشف الأفخاذ والنهود فى الحفلات الساهرة اليوم . إنما هى الدعارة الروحية تتزيا بزى الأرستقراطية ، والعبودية للجسد تتزيا بزى الحرية .

فإذا جاء حكم الإسلام ، فسيرد للمرأة حريتها الكريمة التى تنقذها من الرجعية التى لا تزال تسيطر فى بعض الأوساط ؛ والتى تنقذها كذلك من الإباحية التى خرجت من وسط « الأرستقراطية » .

إنه سينقذ روح الإنسانية المهينة فى « الحريم » وفى « الصالون » سواء . فهى فى الأولى مهينة بالكبت والظلم ، وهى فى الثانية مهينة بالرخص والابتذال .

إنه لا خوف من الإسلام على امرأة فاضلة تزاول نشاطها الإنسانى فى حدود الشرف والكرامة . فأما اللواتى لا يسعهن هذا المجال ، فلهن أن يخشين كل الخشية من حكم الإسلام[1] .

---

(١) يراجع هذا الموضوع بتوسع فى كتاب « السلام العالمى والإسلام » (فصل : سلام البيت)

التعصب ضد الأقليات

بقيت شبهة أخيرة، أنا أكره الحديث فيها، ولكن بعضهم يشير إليها تصريحاً أو تلميحاً، وبعضهم يتخذها تكأة وسبباً لإرضاء غايات صغيرة، وتحقيق منافع يسيرة.. تلك هى مسألة الأقليات فى حكم الإسلام، وقومية الحكم فى ظل إسلامية التشريع.

إننى أحسب مجرد التخوف من حكم الإسلام على الأقليات القومية فى بلاده نوعاً من التجنى الذى لايليق؛ فما من دين فى العالم وما من حكم فى الدنيا، ضمن لهذه الأقليات حرياتها وكراماتها وحقوقها القومية، كما صنع الإسلام فى تاريخه الطويل. بل ما من حكم دلل الأقليات فيه كما دلل الإسلام من تقهم أرضه من أقليات. لا الأقليات القومية التى تشارك شعوبه فى الجنس واللغة والوطن، بل الأقليات الأجنبية عنه وعن قومه.

وما كان جزاء الإسلام على عدله وحسن رعايته، إلا اضطهاد أتباعه فى بلاد الأديان الأخرى، وفى ظل جميع أنواع الحكم ماعداه فى القديم وفى الحديث سواء مما يجعل الحديث عن قومية الحكم لا إسلاميته، حديثاً بغيضاً، لاسند له من الحق ولا من الواقع ولا من التاريخ، ولا من روح الإنصاف التى يجب أن يتحلى بها المواطنون فى كل بلاد الإسلام.

وسأختار هنا عهداً من عهود الإسلام كان ينتظر أن يكون أشد العهود تعصباً وقسوة وفظاظة . إذ أنه كان فى العهود المظلمة ، وكان القائمون عليه هم الأتراك . وسأدع كاتباً مسيحياً أوربيا يتحدث عنه فى معاملته للأقليات غير المسلمة وللبلاد المفتوحة . وسأكتفى بهذا المثال دون سواه ، لأنه يبلغ فصل الخطاب فى هذا المقام .

قال « سير ت . و . أرنولد » فى كتابه « الدعوة إلى الإسلام » ترجمة حسن إبراهيم حسن ، وعبد المجيد عابدين ، وإسماعيل النحراوى ص ١٣٨ — ص ١٣٩ .

« إن المعاملة التى أظهرها الأباطرة العثمانيون للرعايا المسيحيين — على الأقل بعد أن غزوا بلاد اليونان بقرنين — لتدل على تسامح لم يكن مثله حتى ذلك الوقت معروفاً فى سائر أوربا : وإن أصحاب كلفن Calvin فى المجر وترنسلفانيا ، وأصحاب مذهب التوحيد Unitarians من المسيحيين الذين كانوا فى ترنسلفانيا ، طالما آثروا الخضوع للأتراك على الوقوع فى أيدى أسرة هابسبورج المتعصبة ، ونظر البروتستانت فى سيليزيا إلى تركيا بعيون الرغبة ، وتمنوا بسرور أن يشتروا الحرية الدينية بالخضوع للحكم الإسلامى . وحدث أن هرب اليهود الأسبانيون المضطهدون فى جموع هائلة ، فلم يلجأوا إلا إلى تركيا . كذلك نرى القوزاق Cossaks الذين ينتمون إلى فرقة المؤمنين القدماء Old Believers الذين اضطهدتهم كنيسة الدولة الروسية ، قد وجدوا

من التسامح فى ممالك السلطان ما أنكره عليهم إخوانهم فى المسيحية. وربما يحق لمقاريوس بطريق إنطاكية فى القرن السابع عشر أن يهنىء نفسه حين رأى أعمال القسوة الفظيعة التى أوقعها البولنديون من الكاثوليك Catholic Poles على روسيى الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية ، قال مقاريوس: « إننا جميعا قد ذرفنا دمعاً غزيراً على آلاف الشهداء الذين قتلوا فى هذه الأعوام الأربعين أو الخمسين على يد أولئك الأشقياء الزنادقة أعداء الدين. وربما كان عدد القتلى سبعين ألفاً أو ثمانين ألفاً. فيا أيها الخونة! يا مردة الرجس! يا أيتها القلوب المتحجرة! ماذا صنع الراهبات والنساء؟ وما ذنب هؤلاء الفتيات والصبية والأطفال الصغار حتى تقتلوهم؟ ولماذا أسميهم البولنديين الملعونين؟ لأنهم أظهروا أنفسهم أشد انحطاطاً وأكثر شراسة من عباد الأصنام المفسدين، وذلك بما أظهروه من قسوة فى معاملة المسيحيين؛ وهم يظنون بذلك أنهم يمحون اسم الأرثوذكس. أدام الله بقاء دولة الترك خالدة إلى الأبد. »

فماذا لقى المسلمون فى مثل ذلك الزمان؛ بل ماذا يلقون حتى الآن؟ إن الجرائم الوحشية ترتكب ضدهم فى الحبشة جارتنا، وفى الملايو تحت الحكم الانجليزى [1] وفى روسيا ويوغوسلافيا وسائر البلاد الشيوعية

---

(١) وأقرب الحوادث الى الأذهان حادث الفتاة الهولاندية التى التقطتها سيدة مسلمة وهى طفلة شاردة فرعتها وربتها ، فنشأت مسلمة وتزوجت من مسلم. . ولماذا بالدولة الانجليزية تجند جيشها لرد هذه الفتاة إلى المسيحية ، وضرب مسلمى =

التى يزعم المروجون لها هنا، والمستغفلون من إخواننا أن لا علاقة لها بالأديان، ولا عصبية فيها ضد الإسلام . وفى الهند التى هددنا سفيرها فى مصر، لأن سفيرنا بالباكستان قد نسبت إليه كلمة حق عن كشمير . لا بل إن هذه الجرائم الوحشية لترتكب ضدهم فى عقر دارهم ، فى الشمال الافريقى على يد فرنسا ، وفى جنوب السودان على يد انجلترا ، وفى كل مكان يضع فيه الاستعمار قدمه حتى الآن !

إن كل مايذكرونه ضد حكم الإسلام هو أصداء لبعض المذابح الأرمنية على أيدى الترك المتأخرين . ولكن هذه المذابح لم تكن وليدة تعصب دينى ، بل كانت ذات طابع سياسى . فهذه العناصر كانت شوكة تستخدم دائما لوخز الدولة العثمانية فى إبان ضعفها ، وتحركها روسيا أو أوربا لأسباب سياسية ، ناشئة عن روح صليبية ، على أن ما وقع للأرمن المسيحيين وقع مثله للعرب المسلمين فى سورية ، فى ظروف سياسية مشابهة . وقد قامت بهذه وتلك أرذل العناصر فى الدولة العثمانية ، تلك العناصر التى هى بطبيعتها شغوفة بالدماء والقسوة والإجرام ؛ واستوى المسلمون وغير المسلمين فى تلقى ويلاتها وآثامها فى طول البلاد . وما كان هؤلاء فهمة للإسلام ولا لغير الإسلام !

= سنغافورة بالمدافع الرشاشة ! إنها تدل على التسامح الدينى الكامل ! التسامح الانجليزى والهولندى بطبيعة الحال !

إن الحكم حين يصير إلى الإسلام ، سيسير على مبادئه السمحة الكريمة ، التى لا يملك إنكارها أحد . ولن يتغير على الأقليات شىء فى أوضاعها ولا حقوقها التى تتمتع بها الآن .

وعلى الذين يتحدثون فى هذ الموضوع أن يذكروا أن الولايات المتحدة الأمريكية التسع والأربعين ، ليس فيها حاكم كاثوليكى واحد ، لمجرد أن الأغلبية هناك من البروتستانت . وكلاهما مسيحى ، لا يختلف عن صاحبه إلا فى المذهب .

وعليهم أن يذكروا أن اضطهاد المسلمين فى الحبشة قد بلغ إلى حد استرقاق المدين المسلم الذى لا يوفى بدينه للمسيحى . لمجرد أن الحكم للمسيحيين . ولو أن الأغلبية العددية هناك للمسلمين !

ما الذى يمكن أن يفتح به فمه إنسان عن حكم الإسلام من ناحية الأقليات ؟ إن الحياء وحده يكفى ، وإننى لأكره الحديث فى هذا الموضوع ، فكل حديث فيه هو نوع من التجنى القبيح لا يليق !

عداوات حول حكم الإسلام

لقد تحدثنا منذ لحظة إلى الأبرياء ، الذين تغيم الشبهات فى نفوسهم حول حكم الإسلام ، فيتخوفون منه و يقلقون ؛ لا لأنهم يكرهونه ، ولكن لأنهم يجهلونه ؛ ولقد كان من حقهم علينا أن نجلو لهم هذه الشبهات ، وأن نرفع عن عيونهم هذه الغشاوات ، وأن نجادلهم بالتى هى أحسن ، بوصفهم مجنياً عليهم بجهل هذا الدين لا جناة !

إن هؤلاء إلا فريسة فريق آخر أو فرق أخرى ، ليست فى مثل براءتهم ، وليست فى مثل غفلتهم ! إنما تكيد للإسلام كيداً عن وعى وعن قصد ، وتصوره للأبرياء الجاهلين هذا التصوير البشع المخيف لغاية ولغرض . ومن حق أولئك الأبرياء الغافلين أن نكشف لهم هؤلاء الخبثاء الماكرين ؛ وأن نطلعهم على ما خلف الستار من المكر السىء والغرض الدفين .

إن لحكم الإسلام أعداء كثيرين فى الخارج وفى الداخل ؛ فيهم الدهاة الأقوياء ، وفيهم المهازيل والمهابيل . غير أنهم يلتقون عند مصالح لهم مشتركة فى إقصاء الإسلام عن الحكم فى الحياة ؛ وهم يعارضون فى رد الحكم إلى الإسلام بحجج شتى ، وبمنطق مختلف ، وبنبرات ولحون متباينة يتألف منها جميعاً دوى يخيل لمن يسمعه ، وهو لا يعرف مصادره

أن هنالك شيئا ، وأن وراءه حقاً ! فلننظر إذن فى شأن تلك العداوات.

عداوات الصليبيين

لقد انتهت المسيحية فى أوربا وأمريكا إلى أن تصبح راية قومية تتجمع تحتها جموعهم ، لا عقيدة دينية — كما هى طبيعة المسيحية — وهم إذ يتنادون اليوم باسم حماية الحضارة المسيحية من هجوم الشيوعية عليها كما كانوا يتنادون أيام الفاشية والنازية ، لا يقصدون العقيدة المسيحية كديانة ، بل يقصدون الأمم المسيحية كأوطان وقوميات . والمسيحية ليست إلا ستاراً يتخذونه لاستجاشة حمية البلاد المسيحية جميعاً ؛ وهذا ما يفسر الانحلال الخلقى والاجتماعى الذى يتزايد فى محيط البلاد المسيحية — منافياً لكل تعاليم المسيحية — فى الوقت الذى ترتفع فيه الدعوة باسم الحضارة المسيحية !

وبهذا الوضع للمسألة لا تبدو هنالك غرابة فى الجمع بين التحلل من روح المسيحية فى أوربا وأمريكا ، والخصومة والعداء لغير المسيحيين فى البلاد الأخرى ! إنه لا غرابة ولا لغز يحير الأفهام ، ولكنها اللعبة الماهرة مع المغفلين والسذج من أهل الديانات الأخرى ، وبخاصة أهل الإسلام . . إن الغرب يوحى لهؤلاء الغافلين ، أن الدين عامل ثانوى لا قيمة له فى حياتهم ، مستشهدين بتحللهم من قيوده فى مجتمعاتهم ؛ فيندمق أصحابنا بهذه الدعوة ، ويسيرون عليها ، ويخربون بيوتهم بأيديهم

لا بأيدى أعدائهم الدهاة . ذلك بينما العالم الغربى كله ينصب للإسلام ، ويكن له العداوة والبغضاء !

إن الحروب الصليبية لم تضع أوزارها إلا فى نفوس المسلمين وفى عالم المسلمين ؛ فأما فى العالم المسيحى فهى مشبوبة الأوار ؛ وهى تشغل من أذهان القوم وسياستهم مكاناً بارزاً ، يبدو فى شتى مناحى الحياة . ونحن بغفلة منقطعة النظير نقدم لهم العون والمساعدة فى هذه الحرب المشبوبة الأوار .

إن الصليبيين الأحياء لم ينسوا يوماً أن بيت المقدس هو البقعة التى ثارت من أجلها الحروب الصليبية ، وحينما دخل الماريشال « ألنبى » بيت المقدس فى الحرب العظمى الماضية تحرك لسان الصليبية الكامنة فى دمه وفى دم كل صليبى . تحرك لينفث أوار الصليبية الكامن : « الآن انتهت الحروب الصليبية » !

وحين قضت السياسة الاستعمارية والواقع المادى أن تكون فلسطين للعرب — أهلها وسكانها — تحركت هذه الصليبية مرة أخرى بفكرة الوطن القومى لليهود ؛ ثم انتهت إلى المأساة الأخيرة على عين انجلترا وأمريكا و بصرهما ، و بأسلحتهما وأموالهما — تشترك معهما الشيوعية التى تطرد الدين من حسابها ، إلا أن يكون هذا الدين هو الإسلام ، فهى تحارب به باسمها لا باسم الصليبية ، تحارب به لحسابها الخاص

ولمصلحتها الخاصة كما سيأتى — وقال المغفلون هنا : إن الدسائس الاستعمارية والمصالح الشخصية وحدها هى التى تحرك انجلترا وأمريكا . ذلك أنهم لا يفطنون إلى أن روح الصليبية كامن وراء السياسة الاستعمارية كذلك ، يذكى العوامل الظاهرة ويقوّيها .

وقد بقى بيت المقدس القديم وحده فى أيد عربية — هى على كل حال مسلمة ! وهنا يجىء دور هيئة الأمم ، لترد هذه البقعة إلى حكم الصليبيين مرة أخرى ! لا باسم الصليبية سافراً ، ولـكن باسم « التدويل » وتجد من صراع الأقزام الدائر بين الدويلات العربية ، بل بين البيوت المالـكة وحدها فى هذه الدويلات ، مشجعاً وناصراً . وتجد من ساسة الأقزام فى هذه الدويلات البائسة ، من يعد ذلك سياسة قومية مرسومة !

إن الصليبيين يعرفون ويقول الصرحاء منهم — وقد سمعته فى أمريكا بأذنى — إن الإسلام هو الدين الوحيد الخطر عليهم . فهم لا يخشون البوذية ولا الهندوكية ولا اليهودية ، إذ أنها جميعاً ديانات قومية لا تريد الامتداد خارج أقوامها وأهليها ؛ وهى فى الوقت ذاته أقل من المسيحية رقياً . فأما الإسلام فهو — كما يسمونه — دين متحرك زاحف . وهو يمتد بنفسه وبلا أية قوة مساعدة . وهذا هو وجه الخطر فيه فى نظرهم جميعا ولهذا يجب أن يحترسوا منه ، وأن يقاوموه ويكافحوه .

ونحن الغافلين فى الشرق لا ندرك ضخامة الجهود التبشيرية التى

تبذلها أوربا وأمريكا لنشر المسيحية فى أرجاء العالم كله ؛ فى مجاهله ومعموره سواء لا ندرك أن للكنيسة الكاثوليكية وحدها نحو أربعة آلاف بعثة تبشيرية ، تنتشر فى أنحاء الأرض ؛ وتذهب إلى مجاهل الكونغو والتبت ووراءها الأموال الضخمة التى لا تنفد .

وهذه الجهود لا يقوم بها المبعوثون وحدهم ، بل تعتمد كل الاعتماد على الوطنيين فى البلاد الأخرى ؛ وتتخذ لها طرقاً وعنوانات شتى ؛ وتتزيا بأزياء كثيرة ليس الزى الدينى إلا واحداً منها . ففى مصر مثلا يعد رجل كجورجى زيدان منشىء دار الهلال ، ورجل كسلامة موسى الكاتب الصحفى ، رسولين مهمين للتبشيرية ؛ يجدان فى غفلة المصريين والشرقيين — بما فى ذلك أصحاب الصحف والقراء — مجالا طيباً للعمل ، الذى لا تنهض به جمعيات تبشيرية كاملة . باسم الثقافة والأدب والصحافة !

والحكومات تشجع هذه البعثات وتؤيدها ، لأنها ترمى من وراء المسيحية إلى أهداف سياسية واقتصادية ؛ وتعد المسيحية علماً قومياً ينتشر ظله فى هذه الأصقاع كما أسلفنا .

والدين الوحيد الذى يقف فى وجه هذه الجهود ، هو الإسلام وحده كما تقول تقريراتهم ، وكما يفصح أحياناً بعض الصرحاء منهم !

وهؤلاء الصليبيون يعرفون أن الإسلام ليس شيئاً آخر غير حكم

الإسلام ، فهو لا يستطيع أن يتحقق كاملا وقويا فى هذه الأرض بغير هذا الحكم ، الذى يحول العقيدة شريعة ، ثم يقف ليحميها ويدفع عنها.

لذلك يحاربون رجعة الحكم إلى الإسلام محاربة قوية لا هوادة فيها . يحاربونها بنفوذهم و بقوتهم ، كما يحاربونها بوساطة المضللين منا ، وذوى المصالح الذين يخشون حكم الإسلام عليها .

وعلى حين تنكر أوربا وأمريكا على الإسلام أن يحكم فى أية بقعة من بقاع الأرض ، وأن تقوم على أساسه دولة تحمل لواءه ، وتعمل بفكرته ، وتنفذ قوانينه . وعلى حين ينعق الناعقون هنا وهنالك فى الأقطار الإسلامية ممن استعمرت أوربا وأمريكا أرواحهم . . بأن الزمن قد مضى فلم يعد يحتمل قيام دولة على أساس الدين . .

على حين هذا وذاك تنبت كالشوكة دولة إسرائيل ! ترتكز على الدين — وعلى الدين وحده — فاليهودية ليست جنسية بل ديانة . تضم الروسى والألمانى والبولندى والأمريكى والمصرى واليمنى . . . وكل من هب ودب على وجه هذه الأرض من الأجناس . وعلى اليهودية وحدها ترتكز إسرائيل بتشجيع انجلترا ، وتمويل أمريكا . فأما روسيا الشيوعية فلنضع حديثها فى هذه المأساة على جنب ! فإن نكيرها على الدين أشد ، وإنكارها لقيام دولة على الدين أعنف . ولكن هذا كله يتبخر وتتبخر معه مبادىء الشيوعية الأساسية ، عند ما يطل وجه المصلحة الشخصية !

وما يلقاه الحكم الإسلامى من عنت الصليبية فى مصر تجد منه « الباكستان » اليوم ما تجد فى قضية كشمير مع الهند . والمغفلون هنا لا يفطنون إلى أنها الروح الصليبية التى تملى على هذه الدول المسيحية سياستها ، فيحاولون أن يردوها إلى أسباب أخرى !

إن أجهزة الدعاية الأمريكية فى الشرق هى التى تتولى الدعاية للهند ؛ بأموال أمريكية يظهر صداها فى صحافة الشرق واضحاً ! لماذا ؟ لأن الهند ليست مسلمة ، ولأن بينها و بين أول دولة مسلمة فى الشرق نزاعا . والكثرة من الحاكمين فى الدولة الأمريكية تخرجوا فى المعاهد التبشيرية . وهى حقيقة أفضى إلىّ بها أحد الأساتذة الإنجليز الذين التقيت بهم فى أمريكا ، وعدّ لى عشرات من الأسماء البارزة فى وزارة الخارجية الأمريكية وفى السلك السياسى — ولم يكن يفضى إلىّ بهذه الحقيقة بريئا لوجه الله ! وإنما هو — كما عرفت فيما بعد — أحد رجال قلم المخابرات البريطانى الذين يهمهم ألا يثق الشرقيون كثيراً فى نيات أمريكا ! مما دعانى إلى التشكك فى بياناته لى فتحققتها بوسائل أخرى .

إن الإسلام لا يجوز أن يحكم . . هذه رغبة العالم الصليبى . وعلينا نحن أن نذعن . وأن نصدق ما يوحى إلينا به الصليبيون فى الشرق والغرب ، فى سذاجة وغفلة ، باسم التحرر والثقافة !

ألا من للأقزام ، بمن يقنعهم أنهم ليسوا بعد إلا الأقزام ؟ !

عداوات المستعمرين

يصعب الفصل بين عداء الصليبية للإسلام وعداء الاستعمار . فكلاهما يغذى الآخر ويسنده ويبرره . والإسلام عقيدة استعلاء تكافح الاستعمار حين تستيقظ فى نفوس أصحابها ؛ ورجعة الحكم إلى الإسلام توقظ هذه الروح بشدة ، فتفسد على الاستعمار خطة الاستغلال والاستذلال .

إن الإسلام يحرم على أتباعه أن يخضعوا لأى حكم أجنبى ، بل لأى تشريع لا يتفق مع شريعة الإسلام . وتلك عقبة فى طريق الاستعمار كؤود . والمستعمرون ليسوا فى غفلة مثقفينا الفضلاء ، ولا فى بلاهة حكامنا النابغين ! إنهم يقيمون استعمارهم على دراسات كاملة متشعبة لكل مقومات الشعوب التى يستعمرونها ؛ كى يقتلوا بذور المقاومة ، أو يتفادوها أو يداروها . وقد قام الاستشراق على هذا الأساس . قام ليساعد الاستعمار من الوجهة العلمية ؛ وليميد جذوره فى التربة العقلية كذلك . ولكننا نحن هنا نعبد المستشرقين ببلاهة ؛ ونعتقد فى سذاجة أنهم رهبان العلم والمعرفة ، وأنهم بعدوا عن نشأتهم الأولى ، وقطعوا صلتهم بالعلة التى نشأوا منها ! و بخاصة إذا موّه علينا بعضهم بكلمة طيبة تقال عن ديننا وعن نبينا ، كى تكون هى الطعم لتستنيم أفكارنا إلى الإيحاء فى ناحية أخرى !

وإن الإنسان ليضحك أحياناً — ولو أنه ضحك مر — و « المثقفون ! » فيما يتعالمون بالحديث عن « الإخلاص العلمى » للمستشرقين . فإذا خطر لك أن تتشكك فى براءة هؤلاء القديسين ، فأنت إذن غير مثقف ! أو متعصب تحشر الدين فى كل مجال !

ومرة أخرى نسأل : ألا من للأقزام بمن يقنعهم أنهم ليسوا بعد إلا الأقزام ؟ !

ولقد كان الإنجليز يعرفون أن جيوش الاحتلال ستترك مصر يوماً ما ، إن قريباً وإن بعيداً . فلم يكن لهم بد من أسناد للاستعمار غير جيوش الاحتلال . فأقاموا هذه الأسناد فى الميدان الاقتصادى لاحتلال الأسواق المصرية ، ومحاولة إغلاق الأسواق العالمية الأخرى فى وجه الحاصلات المصرية ؛ وأقاموها فى دنيا المال بتبعية نقدنا لنقدهم أو لخزانتهم . . . إلخ .

ولكن هذه الأسناد كلها لم تكن لتقوى على البقاء ، لولا الاستعمار الروحى والفكرى الذى عنى به الاستعمار فى خلال القرن الماضى ، ومايزال يوليه أكبر عناية فى هذه الأيام . لقد ذهب الإنجليز البيض من الدواوين ليحل محلهم « الإنجليز السمر » من المصريين المقربين ، المستعمرة أرواحهم وأفكارهم ، المصنوعين على عين الاستعمار ، لأداء أغراض الاستعمار . .
وكانت عناية الإنجليز البيض شديدة بوزارة المعارف بوصفها المشرفة

على تكوين الأجيال ؛ حتى إذا تركوها اليوم للإنجليز السمر تركوها مطمئنين ، فما تزال النظم والبرامج والكتب وطرائق التدريس كلها تعمل للاستعمار الروحى والفكرى فى نفوس الأجيال . وكلها إيحاءات بنبذ العنصر الدينى ! و بإقصاء الإسلام لا عن الحكم وحده بل عن الحياة جميعاً .

لقد ربى الاحتلال أجيالا متعاقبة ، ما تزال تتكاثر بحكم العقلية المشرفة على وزارة المعارف ، تنظر إلى الإسلام على أنه بقية من بقايا التأخر والانحطاط ؛ وتعد التجرد منه تجرداً من تهمة الجمود والجهل ، ودليلا على « الثقافة ! » والتحرر .

و برامج التاريخ فى المدرسة المصرية وكتبه على وجه خاص من أمكر ما يستطيع الاستعمار أن يصنع ، ومن أفتك مايقتل الروح القومية والروح الدينية سواء ، فالطالب الثانوى — بل الجامعى — يخرج من دراسة التاريخ — بما فى ذلك التاريخ الإسلامى — لا يعرف شيئاً عن فكرة الإسلام الاجتماعية ، ونظرته الإنسانية ، وكل ما يدرسه غزوات وحروب ، ووقائع وأحداث . ينتهى منها إلى أن الإسلام كان معركة حربية ، ولم يكن يوما ما معركة فكرية ولا اجتماعية ولا إنسانية !

وساعد الاستعمار على تشويه الفكرة الإسلامية كلها عامل آخر . عامل لم يكن الاستعمار ليجد أفتك منه ولا أفعل فى تشويه الإسلام .

أولئك الذين اصطلح الناس على أن يسموهم رجال دين ، من الأشياخ والدراويش ؛ يمثلون جمود الفكر ، وضيق الأفق ، أو يمثلون الخرافة والجهالة ، ثم يصبغون ذلك كله بصبغة الدين ؛ فيظهرونه بشعاً شائهاً منفراً . ثم يرتكبون فى سلوكهم الشخصى والاجتماعى جرائم وموبقات شائنة ؛ فيذهبون بكرامة الدين وجديته واحترامه ؛ وبخاصة حين يشترون بآيات الله ثمناً قليلا ، فيناصرون الاستغلال والطغيان ، باسم الإسلام ، وباسم القرآن !

وبذلك تعاون التعليم الاستعمارى القائم فى وزارة المعارف بإشراف مصنوعات الاحتلال المشرفة على البرامج والنظم والمناهج والكتب ؛ مع رجال الدين المزعومين ، على أن يبلغ الاحتلال غايته ، وأن يبلغ الاستعمار الروحى والفكرى ذروته ، حتى بعد ذهاب الاحتلال !

وفى عناية الإنجليز بوزارة المعارف نضرب مثالا قريباً حاضراً قد لا يلتفت إليه الكثيرون .

لقد كان الإنجليز يعرفون أن فى مصر رجلا اسمه الدكتور طه حسين . وكان الدكتور طه هو الدكتور طه الكاتب الأديب الأستاذ الجامعى كما هو . لم يزد عليه إلا أن أصبح يوما وزيراً للمعارف.

وكان الإنجليز يعرفون أن ميول الرجل — حسب ثقافته —

ميول فرنسية . فلما أن صارت إليه وزارة المعارف ، أدركوا أن هنالك خطراً على الثقافة الإنجليزية قد يصيبها مع وجود هذا الوزير .

وهنا فقط تذكروا أن طه حسين أديب كبير ، يستحق الدعوة إلى انجلترا ، والضيافة على الحكومة البريطانية ، والمعهد البريطانى ؛ والتكريم بالألقاب الجامعية من جامعات الإنجليز . فقط عندما صار وزيراً للمعارف !

إنه الاستعمار يخشى على حبائله فى وزارة المعارف أن تنكشف أو أن تتزعزع !

والاستعمار يقوم فى وجه الحكم الإسلامى ، لغرض معلوم ومفهوم ؛ وهو منطقى مع نفسه ؛ فما يعقل وهو يحارب الإسلام عقيدة مستكنة ، أن يدع هذه العقيدة تستحيل شريعة ، ويدع قوتها الروحية تستحيل قوة مادية. والمستعمرون لا يجهلون جهالتنا ، ولا يغفلون غفلتنا عن دعوة القرآن القوية : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ، ترهبون به عدو الله وعدوكم » . ولا يغيب عن أذهانهم أن الحكم الإسلامى سيرد جهاز الدولة كله إسلامياً : جهازها الاقتصادى والحربى والتعليمى ، كما سيصوغ المجتمع صياغة إسلامية ، وليس أخطر من ذلك كله على الاستعمار الظاهر والخفى سواء .

كذلك يدرك الاستعمار أن قيام حكم إسلامى سيرد الدولة إلى

عدالة فى الحكم وعدالة فى المال . فيقلم أظفار دكتاتورية الحكم واستبداد المال . والاستعمار يهمه دائماً أن لا تحكم الشعوب نفسها ، لأنه يعز عليه حينئذ إخضاعها ؛ فلا بد من طبقة دكتاتورية حاكمة ، تملك سلطات استبدادية ، وتملك ثروة قوية ؛ هذه الطبقة هى التى يستطيع الاستعمار أن يتعامل معها ، لأنها أولا قليلة العدد ، ولأنها ثانياً تستعين به على البقاء ، وتحتاج إليه ليسندها فى وجه الجماهير . وهذه الطبقة تتولى إخضاع الجماهير وسياستها ، ويتوارى خلفها الاستعمار ، فلا يبرز دائماً بوجهه السافر المثير

إن هنالك حلفاً طبيعياً بين الاستعمار ودكتاتورية الحكم والمال ، كلاهما يعتمد على الآخر ، ويتبادل معه المصلحة . وكل ما يتمتع به المستعمرون فى بلادهم من حرية وعدالة اجتماعية ، لا يسمحون بأن تستمتع به المستعمرات ومناطق النفوذ . لأن هذه المستعمرات ستواجههم وجهاً لوجه يوم تتخلص من مظالمها الاجتماعية . وكذلك المستغلون فى الداخل لا يسمحون بإنهاء مشكلات الاستعمار ، لأن الجماهير ستواجههم وجهاً لوجه يوم تتخلص من الاستعمار !

ولما كان الحكم الإسلامى الصحيح ، مظنة أن يحقق للشعوب عدالة مطلقة فى الحكم وفى المال ؛ فإن الاستعمار يحاربه حرباً شعواء . يحاربه سافراً بنفسه ، ويحاربه متستراً وراء الأستار : أستار الطغاة والمستغلين ؛ وأستار « المتحررين المثقفين ! » وأستار المشرفين على التعليم من حيث يشعرون أو لا يشعرون !

لقد يسمح الاستعمار بقيام حكم إسلامى زائف ، فى بقاع جاهلة من الأرض متأخرة ، وفى ظل دكتاتوريات ظالمة مستغلة ، كى يكون نموذجا سيئا منفراً من حكم الإسلام ، بل من ذات الإسلام !

هنا ينعق الناعقون من المغفلين والمغرضين ، والأقزام الذين يريدون أن يبدوا شيئاً مذكوراً . انظروا ها هو ذا حكم الإسلام ! أفما ترونه مستبداً ظالما غاشماً ، مستهتراً شهوانياً فاجراً ، متأخراً منحطاً جامداً . . هذا هو النموذج الحى لحكم الإسلام ؛ وهو النموذج الدائم لكل حكم دينى على ظهر الأرض كائناً ما كان !

ويفرك الأقزام أيديهم من الفرح ، والجماهير البلهاء تتحلق حولهم بسذاجة ، والمستغلون يضحكون من الأقزام والجماهير ، ويطمئنون إلى أن حكم الإسلام عنهم بعيد . والمستعمرون يضحكون من هؤلاء وهؤلاء جميعاً . وهم يتصايحون كلهم داخل المصيدة ، ويتصارعون كما تتصارع الفئران الهزيلة البائسة فى مصيدة الفئران !

عداوات المستغلين والطغاة

سلفت الإشارة إلى ما بين حكم الإسلام وبين المستغلين والطغاة من صدام ، إلا أن يكون الإسلام ستاراً وهمياً ، لا حقيقة واقعة . ولكن الطغاة والمستغلين لا يطمئنون أبداً إلى دوام الغفلة من الجماهير ؛ ولا يأمنون أن تستيقظ وهى فى ظل حكم إسلامى . فتطالب بحقيقته

لاقشوره ؛ ويصبح فى يدها يومئذ سلاح قوى ، وحجة يصعب تفنيدها ، ومنبه كان يستخدم من قبل فى التخدير !

وإن المستغلين والطغاة ليعرفون جيداً أن الجماهير تصعب قيادتها وتسخيرها ضد عقيدتها الدينية ؛ فهم يرخصون لها بقشور هذه العقيدة وبخرافاتها ، فأما أن تصبح حقيقة وجدًا ، فدون هذا وتتحرك الرغبة فى الدفاع عن النفس والدفاع عن المصلحة ؛ وهما فى واد والحكم الإسلامى فى واد .

إنه لا ضير من الإسلام حين يكون تمتمة بالشفاه وطقطقة بحبات المسابح ، أو أدعية وتراتيل ، أو محملا يطاف به سبعاً ، ويسلم مقود الجمل الذى يحمله رسمياً ! أو مولداً تطلق فيه « السواريخ » أو مشيخة طرق أو نقابة أشراف تخلع فيها الخلع وتمنح فيها الألقاب . . إلى آخر أجهزة التخدير التى يستغلها الطغاة والمستغلون ليلهوا بها الجماهير . فأما حين يصبح حكما جاداً ينفذ شرائع الإسلام فى الحكم والمال ؛ ويمنح الحقوق الإنسانية والاجتماعية والقانونية لكل فرد وكل جماعة ؛ ولا يفرق بين الشعائر التعبدية والشرائع القانونية . . فدون هذا ويصبح الإسلام خطراً يتقى ، وكارثة تدفع ؛ ومعركة يخوضها الطغاة والمستغلون بكل ما يملكون !

وحينئذ يخلو الاستعمار إلى الاستغلال ؛ ويخلو الاستغلال إلى

الاستعمار ؛ وتتلاقى مصلحتهما المشتركة فى دفع هذا الخطر ، ورد هذا الأذى ، والوقوف فى وجه الطوفان ، الذى لو اندفع لأغرق هؤلاء وهؤلاء !

وحينئذ يستهين هؤلاء وهؤلاء حتى بخطر الشيوعية ، الذى لا يقاومه شىء كما تقاومه العدالة الإسلامية . لأن الشيوعية خارج الأبواب ، تمكن مدافعتها بالقوة وبالمغالطة . والإسلام داخل الأبواب ، ومعه حجته التى تصعب فيها المغالطة والالتواء !

إن الإسلام الذى يثير فى نفس الفرد العزة والكرامة ؛ ويمنعه الخضوع لحكم يخالف شريعته ؛ ويمنحه الاعتداد والاستعلاء أمام كل سلطة وكل جبروت . . . هذا الإسلام لا يوافق السلطات الاستبدادية فى الحكم ، ولا يضمن معه المستبدون البقاء .

وإن الإسلام الذى يضع فى يد الدولة تلك السلطات الواسعة ، لتحدد الملكيات والثروات ؛ ولتأخذ منها مايلزم لإصلاح المجتمع وتدع مالا يضر ؛ ولتتحكم فى إيجارات العقار ، وفى نسب الأجور ؛ ولتؤمم المرافق العامة ، وتمنع الاحتكار ؛ ولتحرم الربا والربح الفاحش والاستغلال . . . هذا الإسلام لا يوافق الطبقات المستغلة ، ولا يضمن معه المستغلون البقاء .

وعندئذ لا يسلط المستبدون والمستغلون على دعوة الإسلام الحديد

والنار فحسب ، بل يسلطون عليها رجال الدين المحترفين ، والكتاب المأجورين ؛ والصحافة الهازلة ، تتخذ منها غرضاً للتهكم ، وموضوعاً للسخرية ، ويجد فيها التافهون من فتيان الصحافة فى مصر مادة للتسلية تتفق مع تفاهة تفكيرهم ، وضحالة ثقافتهم ، وضآلة شأنهم فى أية حياة أخرى جادة كريمة ، كالحياة الدافقة فى ظل الإسلام .

والعجيب أن جماعة من المفكرين الجادين ، ينساقون كذلك مع التيار ؛ ويؤمنون بذلك الإيحاء الذى تسلطه الرأسمالية على دعوة الإسلام ، فيتصورون أن الحكم الإسلامى سينالهم بالأذى ، ويشفقون منه على حرية الفكر ، كما تخوّفهم أبواق المستغلين والطغاة !

إن حكم الإسلام لن يمس تفكيراً مستقيما بسوء ، ولن يمس وضعاً مستقيما بأذى . ولكنه حرب على الأوضاع الظالمة ، والسلطات الغاشمة ، ومادة قاتلة للتفكير الأعوج والهذر السخيف ، لا بقوة الحديد والنار على طريقة حكم الاستبداد ، ولكن بالجدل الحسن ، و بدفعة الحياة الجادة التى لا تسمح بالهذر الفارغ ، ولا تجد المتبطلين الذين يستمعون إلى هذا الهذر فى جد الحياة .

عداوات المحترفين من رجال الدين

لعل أغرب العداوات لحكم الإسلام هى عداوة المحترفين من رجال الدين ، المحترفين على اختلاف مللهم ونحلهم وفرقهم وطرائقهم . ولكنها

فى الواقع ليست غريبة إلا فى ظاهر الأشياء . إن هؤلاء جميعاً إنما يعرفون أن ليس فى الإسلام « رجال دين » يرتزقون باسم الدين وحده ولا يؤدون عملا آخر منه يأكلون .

إن الدين ليس حرفة فى الإسلام ؛ إلا أن يكون اشتغالا بتعليم الناس ، شأنه شأن أية مادة من مواد المعرفة الإنسانية الأخرى . أوقضاء فى أحوالهم المختلفة ، شأنه شأن أى تخصص فى عمل من الأعمال .

و إن هؤلاء جميعاً ليعرفون أن الإسلام يطارد الدجالين ، الذين يجمعون حوله الترهات والخرافات ، فالإسلام عقيدة بسيطة واضحة ، لا تعتمد على المعجزات والكرامات والشفاعات والدعوات . إنما تعتمد على العقيدة المستقيمة ، والسلوك النظيف ، والعمل الصالح ، والجد والإنتاج .

ولو حكم الإسلام فسيكون أول عمل له أن يطارد المتبطلين الذين لا يعملون شيئاً و يعيشون باسم الدين ؛ والدجالين الذين يلبسون وضوح الإسلام بغموض الأساطير ، و يستغفلون باسمه عقول الجماهير، والدراو يش الذين لا يعرف لهم الإسلام مكاناً فى ساحته ، ولا عملا فى دولته . وهم فى مصر كثير جد كثير .

والمحترفون من رجال الدين يعرفون أن لهم وظيفة أساسية فى المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، وظيفة ترزقهم الدولة عليها ، وتيسر لهم

مزاولتها والكسب منها فى المجتمع . . تلك هى وظيفة التخدير والتغرير بالجماهير الكادحة العاملة المستغلة المحرومة ؛ فأما حين يحكم الإسلام ، فيعطى هذه الجماهير حقها ؛ ويكف المستغلين والمستبدين عنها ؛ ويحدد الثراء الفاحش الذى يؤذى بمجرد وجوده نفوس المحرومين الممنوعين . . حين يتم هذا فما وظيفة هؤلاء المحترفين فى المجتمع ؟ وما مكانهم فى الدولة ؟ وما عملهم مع الجماهير ؟

إن حرفة الدين جزء من النظم الاجتماعية المختلة ؛ وقطعة أصيلة من أجهزة الحكم فيها ؛ فإذا صحت تلك الأوضاع ، وسلمت تلك الأجهزة ، فحرفة الدين تصبح بلا طلب ولا ضرورة ؛ لأن الدين ذاته سيستحيل عملا وسلوكا ، ونظاماً ومجتمعاً ؛ ولا يظل أقوالا وشعائر ، وتمتمة وتراتيل .

وتلك حقيقة واضحة لا يدركها أولئك المحترفون بأفكارهم وعقولهم ؛ فهم يدركونها بحسهم وفطرتهم . وما ينبغى أن نشك فى ذكاء هذا الفريق من الناس ؛ فإن في الكثيرين منهم طاقة كبيرة من الذكاء والمهارة والبراعة ، يستغلونها استغلال الحواة ، ويستخدمونها استخدام السحرة ، ولو عاشوا فى ظل نظام صالح يستغل هذه الطاقة استغلالا سليما ، فربما كسب المجتمع منها كسباً عظيما ! فأما الآن فهم مجرد تروس فى جهاز الاستغلال . وهم مستنفعون مستغلون بدورهم ؛

وهم يدركون أخطار الحكم الإسلامى ؛ وأقل هذه الأخطار الاستغناء عن خدمتهم السلبية التى لايعرفها الإسلام !

عداوات المستهترين والمنحلين

لقد انتهينا فى مصر إلى مجتمع منحل مستهتر مريض ، بفعل جميع العوامل السيئة الناشئة من الاختلال الاجتماعى الذى وصفنا أعراضه فيما سبق ، والناشئة كذلك من التيار العالمى المنحدر بين الحربين العالميتين الكبيرتين ؛ والحروب بطبيعتها تخلخل بناء المجتمع ، وتجرف معها الاستهتار والانحلال على الأقل بحكم التعرض للخطر والموت ، الذى يجعل انتهاب اللذائذ المتاحة أمراً تدفع إليه دوافع الفطرة والضرورة .

وأيًّا ما كانت الأسباب ، فقد انتهينا إلى مجتمع تشيع فيه الفاحشة ، و يطفو على سطحه الاستهتار ، و يبدو الانحلال فى كل جوانبه . سواء ما يتعلق بالجنس ، وما يتعلق بالمخدرات ، وما يتعلق بالذمة والضمير والخلق فى العمل والسلوك .

هذه الجموع المستهترة المنحلة من الرجال والنساء ، يهولها — من غير شك — أن تسمع شيئاً عن حدود الإسلام ، التى تفزع الفاحشين والفاحشات ؛ بل عن أوامره ونواهيه التى تكبح النفوس ، وتزجر الجناة ، وتمنعهم بحكم العرف وحكم القانون من التبجح والاستهتار .

وتدخل الأوكار النسوية المتناثرة هنا وهناك فى هذا المجال ، تلك

الأوكار التى تشتغل بتفاهاتها الفارغات من النسوة والفتيات ، على سنة الفراغ والتبطل الموحى بكل تافه من الأفكار والأعمال .

ولقد أسلفت أن لا خوف من الإسلام على امرأة فاضلة ، تزاول نشاطها الإنسانى فى حدود الشرف والكرامة . ولكن هذه الأوكار التى أعنيها تعرف أن هذا الشرط لا ينطبق على نشاطها ؛ وأن الحرية الواسعة الكريمة التى يمنحها الإسلام للمرأة ، لا تسع ذلك اللون من النشاط !

هذه الجموع من الرجال والنساء ، ومن الشبان والفتيات ؛ هذه الجموع التى لا تجد فى الحرية الواسعة الكريمة التى يتيحها الإسلام للشرفاء والشريفات ، كفاية لنشاطها . . تفزع من حكم الإسلام ، بحاسة الخوف على الذات ، وحب السلامة ، والأمن الذى تيسره لها الأوضاع الاجتماعية القائمة ، بما فيها من انحلال واختلال . فهى إذن بطبيعتها عدوة لحكم الإسلام الذى ليس فيه لها أمان !

وتملك هذه الجموع نوادى وصحفاً ، كما تملك نفوذاً فى جهاز الحكم ومرافق المجتمع ؛ بل إن نفوذها ليفوق كل نفوذ آخر فى هذه البلاد ! إنه النفوذ الذى يرتكن إلى شهوات الجسم ونزوات الجسد ، وإلى المال ، وإلى الحكم ، ويستخدم كل هذه القوى فى مقاومة كل نظام يمكن أن يحد من هذه الفوضى ، وذلك الفساد .

وما زلت أذكر منذ سنوات كلمة أحد الوزراء فى ذلك العهد ، فى رواق من أروقة مجلس النواب ، وقد خرج فى أثناء مناقشة حادة حول « إلغاء بيوت الدعارة العلنية ومكافحة بيوتها السرية » . . . قال — لا بارك الله له فى بدن ولا عافية ! — « ونحن إذن أين نذهب ؟ » وأتبعها بقهقهة غليظة تابعه فيها الذيول والأذناب !

مثل هذا الوزير كثيرون فى مصر . . . وكثيرات ! يسمون هذه الفوضى الحيوانية السائدة فى مصر حرية ؛ ويسميها بعضهم تقدما وحضارة ؛ ويباهى بالحديث فيها بشعور الحيوان المنطلق الشهوات . وبعضهم يسميها طلاقة فنية ؛ لأن الفن فى نظرهم لا يكون إلا إباحية قذرة مريضة ؛ وكأن الفن لا يعمر روح « إنسان » !

وما أريد أن أخط هنا خطبة منبرية فى الوعظ الشريف ، كالتى صاغتها أقلام السادة الأجلاء من كبار العلماء ! ولكنى أريد أن أدل على أن اختلال المجتمع المصرى قد آتى كل ثماره الخبيثة العفنة الكريهة ؛ وأن الحكم الإسلامى سيتولى علاج هذه الثمار باجتثاث الأصل الذى يطلعها ، بل بتطهير التربة التى تنبت فيها .

والذى أريد التنبيه إليه هنا أن نصيباً عظيما من الضجة القائمة ضد حكم الإسلام ، إنما ينبعث من المواخير والأوكار والجيف الطافية على وجه ذلك المستنقع الآسن الفسيح . المستنقع الذى لا يخوض فيه

اللصوص والسكارى والنخاسون والرقيق الأبيض فحسب ، بل تخوض فيه رؤوس كبيرة كثيرة فى هذا البلد ، و بيوتات فوق مستوى الشبهات !

فإذا سمع الناس هذه الضجة ضد حكم الإسلام ، ورأوا احتفالا بمثيريها الأقزام ، فليعرفوا أن الزفة ليست للقزم الذى يلبس الريش ؛ ولكن للمستنقع الذى تخشى ديدانه من المطهر الفتاك !

عداوات الشيوعية والشيوعيين

الشيوعية دعوة قاست من رجال الدين الأمرين ، وهى تكافح لتحطيم حكم القياصرة ، و إعطاء الجماهير ضروريات حياتها التى كانت محرومة منها .

وهى نظرية فلسفية تنكر أن يكون فى هذه الحياة مؤثر فى سيرها ، خارج عن مادتها ؛ فهى تنكر منذ اللحظة الأولى أن يكون هناك إله ، ليس كمثله شىء فى هذه الحياة .

وهى تقرر أن المؤثرات فى سير التاريخ كلها ناشئة من الماديات الواقعية . فهى تنكر منذ اللحظة الأولى أن يكون هناك رسل يوحى إليهم .

وهى تعتنق مذهب التفسير المادى للتاريخ . فهى تنكر منذ اللحظة الأولى أن يكون للأفراد — رسلاً أو أبطالا — أدوار إنشائية فى تطور المجتمع .

وهى — على ما فيها فى الجانب الاقتصادى من موافقات كثيرة لبعض النظم الإسلامية — تناقض فكرة الإسلام الأساسية عن الكون والحياة والإنسان ؛ وتعاديه عداء شديداً بسبب هذا الاختلاف الأساسى فى طبيعة التفكير .

والشيوعية تعد نفسها فى مرحلة حرب وكفاح ؛ فكل عقيدة فيها جانب للروح ، وفيها حساب لله ، تعدها الشيوعية عدوة لها ، ولو كانت هنالك مشابه كثيرة فى الجانب الاقتصادى بينهما . بل إن الشيوعية لتعادى الإسلام أكثر مما تعادى المسيحية ؛ لأن المسيحية لم تعد قوة إيجابية فى طريقها ، ولأن الإسلام يملك أن يحقق عدالة اجتماعية اقتصادية — بجانب احتفاظه بالله فى العقيدة واحتفاظه بالروح فى الحياة — ومثل هذا خطر كل الخطورة على الدعوة الشيوعية التى تعتمد أول ما تعتمد على سوء الأحوال الاجتماعية ؛ ويأس الجماهير من أن تجد لها طريقا إلى العدالة غير الشيوعية .

وقد أحست الشيوعية هذا فى السنوات الأخيرة ؛ فأخذت تجند لمحاربة الدعوة إلى الحكم الإسلامى جهودها ، وتبث ضد هذه الفكرة دعايتها . وهذه الدعاية تأخذ طريقها فى شعبتين :

الشعبة الأولى : هى تشويه صورة الحكم الإسلامى ، مستغلة تلك الصورة المزورة للحكومة الإسلامية فى بعض الشعوب الشرقية . و بيان

عدم جدية هذا الحكم ؛ وغموض الأسس التى يرتكن إليها ، وصلاحية هذا الغموض للتأويل والاستغلال ضد الجماهير ، وضد الحرية والمفكرين الأحرار .

والشعبة الثانية : هى الإلحاح فى القول بأن العالم ينقسم فقط إلى كتلتين اثنتين : الشرقية والغربية . وأن عدم الانضمام إلى الجبهة الشرقية ، معناه تقوية الجبهة الغربية . وكذلك أى تفكير فى إيجاد كتلة ثالثة ، معناه تجزئة القوى مما يقوى جبهة الرأسمالية !

ولقد كشفنا ما فى هذا القول وذاك من مغالطة ، وما يخفى وراءه من أغراض . والمهم أن يفطن الناس حين يسمعون الدعوة ضد الحكم الإسلامى إلى بواعثها الحقيقية .

إن الشيوعيين يتعصبون لمذهبهم تعصباً يجعله فى نظرهم غاية فى ذاته ، لا وسيلة لتحقيق عدالة اجتماعية ؛ لذلك يهمهم أن يسدوا فى وجوه الجماهير أى طريق آخر يمكن أن يحقق لها عدالة حقيقية ، كى لا يبقى هناك إلا طريق واحد : طريق الشيوعية .

ولا يجوز أن نغفل كذلك أن ليس التعصب المذهبى وحده هو الذى يملى على دعاة الشيوعية خطتهم ، بل إن الدولة الروسية لها من ذلك شىء ! فالشيوعية وسيلة إلى السيطرة على كل دولة تعتنقها ؛ وليس مجرد اعتناقها كافياً إن هى رفضت النفوذ الروسى . وهذه يوغوسلافيا

شيوعية لا يطعن أحد فى شيوعيتها ؛ ولـكنها رفعت رأسها أمام ذلك النفوذ ، فحلت عليها اللعنة ، ولم تشفع لها شيوعيتها !

وفى مصر تتدخل عوامل أخرى غير التعصب للشيوعية ؛ ويجب أن نحسب لهذه العوامل حسابها .. إن فى مصر شيوعيين لا لأنهم يحبون الشيوعية ، بل لأنهم يكرهون الإسلام ، فكل مايحارب الإسلام إذن هو لهم صديق !

وهم يتظاهرون أمام المغفلين من المسلمين بأنهم مجردون من كل تعصب دينى ، لا يحفلون كل الأديان : وهم فى حقيقتهم صليبيون ، ينصبون للإسلام وحده « وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا : إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون » !

وما أحب أن أفيض فى هذا الموضوع ، ولـكن أحب أن أنبه كل مسلم من الأبرياء الذين تخدعهم هذه المؤامرة إلى أن يتأكد من الباعث الأول على الطعن فى الإسلام وحكم الإسلام . فقد لا تكون الشيوعية إلا ستاراً لذلك الطعن الخبيث . وأحب لكل فتى من فتيان المسلمين انزلقت خطاه إلى خلية شيوعية ، أن يتلفت ، فإن وجد فيها معه أحداً من هؤلاء الصليبيين المستترين ، فليأخذ حذره أنها عمل لحساب الصليبية ، لا لحساب الشيوعية ، ولا العدالة الاجتماعية .

وودت أن انتهى إلى هذا الحد فى الفصل ، لولا دعاية تنبض

فى خاطرى حول بعض شيوعيينا المصريين الأعزاء؛ الذين يتحدثون أحياناً ضد حكومة الإسلام!

معظم هؤلاء الأعزاء، يتناولون الحديث فى هذه الشؤون، وهم « منسجمون » فى خدر الحشيش اللذيذ، وأمامهم جمرات من الفحم وحولها دخان النرجيلة المتلوى!

هؤلاء الرفاق المريحون؛ لا يريدون مواجهة الواقع السيئ فى دنيا الناس — ونحن نشفق عليهم فهم ضحايا بريئة لذلك الواقع الأليم — وهم يهربون منه فى خدر الحشيش اللذيذ؛ يحلمون الأحلام المريحة عن « بابا ستالين » وهو يدس لهم فى « شجرة الهدايا » عدالة اجتماعية لذيذة، لا يتعبون حتى فى تناولها.

فما لهم إذن ولهذا الإسلام المتعب، الذى يكلفهم جهداً ومشقة؛ بل ويفرض عليهم الصحو والعمل.. دعنا ياعم دعنا من هذا الإسلام، ومن متاعبه الجسام. وغداً نصحو من المنام، على وقع خطوات « ستالين الهمام ».

والآن أيتها الجماهير......

الآن ينبغى أن تتولى الجماهير الكادحة المحرومة المغبونة قضيتها بأيديها . ينبغى أن تفكر فى وسائل الخلاص . . وتختار .

إن أحداً لن يقدم لهذه الجماهير عوناً إلا أنفسها ؛ فعليها أن تعنى هى بأمرها ، ولا تتطلع إلى معونة أخرى .

إنه لا الأحزاب التى تتولى الحكم جماعة أو فرادى ؛ ولا الصحافة الحزبية أو غير الحزبية ؛ ولا هيئة الأمم ، أو إحدى دولها الرأسمالية ؛ ولا الشيوعية كذلك فى النهاية . . إنه لا أحد من هؤلاء جميعاً سيمد يده إلى الجماهير الكادحة فى مصر ، إلا أن تمد تلك الجماهير يدها إلى قضيتها .

ونظرة إلى ظروف هذه المؤسسات وحقيقتها تكفى لإقناع من يريد الاقتناع ، أن الاعتماد على أى منها فى نصرة قضية الجماهير ، إن هو إلا مجرد تواكل وغفلة وتقصير .

***

هذه التشكيلات الحزبية . من تمثل ؟ إنها لا تمثل الجماهير قطعاً لا بعقليتها ولا بمصلحتها ولا بظروفها . من هم الذين يشترط القانون أن يكونوا شيوخاً فى البرلمان ؟ إنهم الذين يملكون نصاباً معيناً من المال !

أفى تلك الملايين من الجماهير الكادحة واحد فقط تنطبق عليه هذه الشروط ؟!

ومن هم الذين تسمح لهم الظروف أن يكونوا نواباً فى البرلمان ؟ إنهم الذين يملكون أولا أن يدفعوا التأمين وهو مائة جنيه وخمسون ؛ ثم يملكون ثانياً أن ينفقوا آلاف الجنيهات على المعركة الانتخابية ، وسماسرتها وحفلاتها وتنقلاتها وولائمها وذيولها ؛ ثم يملكون ثالثاً أن يتصلوا بحزب يرشحهم و يسندهم و يتقاضى منهم جزاء الترشيح ضريبة خزانته التى تتراوح بين المئات والألوف . . أفبين الجماهير الكادحة من تنطبق عليه هذه الشروط ؟ !

كلا ! وليس وراء الجماهير الفقيرة المستغلة تنظيمات وتشكيلات قوية من النقابات والاتحادات ، تتولى إدارة المعركة الانتخابية بأموالها و بنفوذها ، كى تقدم إلى البرلمان مرشحين منها ، يعبرون عن آلامها وآمالها . . .

و إذن فستبقى الجماهير الكادحة المحرومة المغبونة فى جانب ، وتبقى التشكيلات الحزبية والبرلمانية فى جانب ؛ ويبقى الصراع بين المصالح المتعارضة قائماً . إلى أن تتولى الجماهير أمر نفسها ، فتنشئ من التشكيلات ما يملك الانتصار فى معركة الانتخابات وغير الانتخابات . و إلى أن يتم هذا فلا ينبغى أن تعلق الجماهير أملا على الصراع الحزبى

القائم ، ولا أن تتطلع إلى حزب دون حزب ، ولا أن ترجو النصفة على وثبة حزب من هـذه الأحزاب على كراسى الحـكم ؛ بانتخاب أو بغير انتخاب .

هذه الحقيقة تؤيدها كل تجارب الماضى الحزبى والبرلمانى فى مصر منذ ربع قرن مضى . . إن هذا الصراع الحزبى لم يكن مرة واحدة على مصلحة الجماهير ؛ وإنما كان دائماً على كراسى الحكم ، وما وراءها من مغانم ، ومن إرضاء وإغناء للمحاسيب والهتافة والأقارب والأصهار !

فأما حين يلوح فى الأفق شبح الخطر على مصلحة صغيرة من مصالح الرأسمالية ، فينسى المتصارعون أحقادهم ، ويترك المتخاصمون خصوماتهم ، ويقف الجميع صفاً واحـداً فى وجه ذلك الخطر الصغير ؛ الوفدى والسعدى والدستورى سواء ، يدافعون عن مصالح الرأسمالية المهددة ، ضد مصلحة الجماهير المحرومة .

وما على من يتشكك فى هذه الحقيقة البارزة إلا أن يعود إلى مضابط البرلمان ، عند نظر مشروع الضريبة التصاعدية ، أو مشروع الأرباح الاستثنائية ، أو مشروع ضريبة التركات ، أو مشروع نقابات العمال ، وبخاصة مسألة حرمان خدم البيوت من حق تكوين النقابات . . أو كل مشروع يحمل رؤوس الأموال شيئاً من التكاليف التى تحملها رؤوس الأموال فى كل جوانب الأرض ، إلا فى أرض الإقطاع .

إنه سيجد المعارضين يمثلون أشخاصهم ومصالح طبقتهم ولا يمثلون أحزابهم وهيئاتهم . ذلك أنهم جميعاً رأسماليون قبل أن يكونوا وفديين أو سعديين أو دستوريين !

وها نحن أولاء أمام مثل قريب ، يدركه كل فرد فى هذه الأمة ، لأنه يتجرعه ويكتوى بناره : ها نحن أولاء أمام الغلاء الفاحش ، الذى يفغر فاه كالغول ليلتهم الأخضر واليابس ، ويمتص دماء الملايين فى نهم بشع لتنتفخ بها الأوداج ، وتتخم بها الكروش . . . فماذا صنعت الدولة وماذا صنع البرلمان لمكافحة ذلك الغول الجبار ؟

بيانات وأحاديث ، ثم بيانات وأحاديث ؛ ثم حملات تفتيشية على الأسواق . الأسواق هنا فى القاهرة حيث الحلقة الأخيرة وحدها من سلسلة الغلاء الطويلة .

إن الغلاء لا ينبع هنا بل يصب . والقائمون بالأمر يعرفون ، ولكنهم لا يجرؤون على أن يمسوا ذلك المنبع بسوء ، لأنهم هم ممثلوه والمنتفعون به ، والمشتركون فيه !

إن أقواتنا وأشياءنا تأتى لنا من مصدرين : مصدر داخلى مما نزرعه ونربيه ونصنعه فى الداخل ؛ ومصدر خارجى مما نستورده من مأكولات ومصنوعات وأدوات وخامات .

والدولة تعلم أن المالك يؤجر الفدان الواحد بخمسين وستين جنيهاً

إلى ثمانين . فماذا تنتظر إلا أن تكون أسعار الحاصلات الناشئة من هذ الفدان عالية ، وأسعار الماشية التى ترعى هذا الفدان عالية ، وأسعار منتجات ألبانها كلها عالية . . . وما الذى يجدى أن تحارب الغلاء هنا فى القاهرة ، وتدعه فى منبعه يتزايد ويتصاعد فى سعار ؟

إن الحل ميسور : أن تتحكم الدولة فى التصدير والاستيراد ، وأن تشترى لحسابها كل المحصولات التى تصدر إلى الخارج وفى أولها القطن بسعر يجزى الزراع ، ثم تبيعها هى لحسابها بالأسعار العالمية ، فأما الحصيلة الناشئة من الفرق ، فتساهم بها فى تخفيض سعر الواردات حين تباع للمستهلك ، وتسد بها الفرق بين ثمن شرائها المرتفع وثمن بيعها المناسب للجماهير .

وبعد ذلك لا قبله تجدى التسعيرة ، وتجدى حملات التفتيش ؛ ولكن من الذى يفعل ذلك . أهى حكومة الرأسمالية وبرلمان الرأسمالية ؟ ولحساب من ؟ لحساب الجماهير ، ومصلحة الجماهير ؟ !

والمشروعات المعطلة التى لا تنتهى أبداً ؛ بينما الثروة القومية تنهار ، ومستوى الدخل الفردى ينحط ، والمتعطلون يملأون جنبات الوادى . لم لا تنفذ ؟ لأن تنفيذها يقتضي مالا ، والمال فى جيوب الأثرياء . والأثرياء فى الوزارة وفى البرلمان ! !

هذا والجماهير تتصايح : يسقط ويحيا . والحواة يلهونها بالجلاء

والوحدة . والاستعمار لا يحفل هذا الصياح ، لأنه يعلم جيداً أن هـذه بضاعة معدة للتصدير إلى الداخل ؛ وأن مصالحه الأساسية مصونة ، لا بجيوش الاحتلال ، ولـكن بالمحالفة الطبيعية التى بينه و بين رؤوس الأموال ! فما عليه أن تهتف الجماهير حتى تتمزق حناجرها ؛ وهذه الجماهير لا تملك من الأمر شيئا ؛ والذين يملـكون الأمر كله يحرصون على بقائه سنداً لهم ضد الجماهير ، التى ستفرغ إلى تحقيق العدالة الاجتماعية فى اللحظة التى تفرغ فيها من تسوية القضية المصرية .

إن الغفلة والبله هما اللذان يصوران للجماهير فى مصر أن حز با مافى هذا البلد يرغب رغبة حقيقية فى الجلاء والوحدة ، وفى حل القضية المصرية على أساس يبعد نفوذ الاستعمار ، وقوة الاستعمار . و إن هذه الأحزاب جميعاً لتعلم أن تلك القضية هى « عدة الشغل ! » التى تلعب عليها ؛ فضلاً على أن الاستعمار هو خط الدفاع الأخير لحماية المصالح الحقيقية التى تمثلها !

كل ما هناك من فروق ، هو فروق الأساليب التى تخاطب بها الجماهير . . . فرجل كصدقى لم يكن يخفى حرصه على ربط مصر بعجلة الإمبراطورية عن طريق الدفاع المشترك . لأن الرجل كان يعرف حلفاءه الطبيعيين ، وحلفاء اتحاد الصناعات الذى كان على رأسه . . . فأما الآخرون فقد يهتفون مع الجماهير : يسقط الاستعمار . . كى تذهب

الجماهير فتستنيم ؛ أو لتشق حناجرها بالهتاف للمجاهدين ! وذلك اعتماداً على غفلة الجماهير الساذجة ، وأنها لا تدرك المحالفة الطبيعية بين مصالح الاستعمار الحقيقية فى هـذه البلاد ، والمصالح الحقيقية التى تمثلها كل الأحزاب !

فأما الصحافة فليست فى وضع يمكنها من الوقوف فى صف الجماهير ضد الطغاة والمستغلين ، ولا ضد الاستعمار ووراءه الرأسمالية العالمية القوية .

إن الصحيفة مؤسسة تجارية قبل كل شىء ؛ وعليها أن توازن ميزانيتها عل الأقل لتعيش ؛ وقد أصبحت المنافسة الصحفية عنيفة فى دائرة القراء المحدودين ؛ وهذه المنافسة تقتضى تحسينات صحفية ، وتـكاليف متصاعدة ، وموارد مالية كبيرة .

والرواج فى التوزيع لا يقلل من نفقات الجريدة، بل يزيد خسائرها إذا وقفت عند حدود البيع . ذلك أن تـكاليف النسخة الواحدة من أية جريدة كبيرة ، يومية أو أسبوعية ، أكثر من السعر الذى تباع به هذه النسخة فى السوق . وهذه حقيقة قوية يجب أن تـكون فى الحساب ، ليعرف الجمهور الفقير الـكادح أنه ليس هو الذى يمول الجريدة الرائجة بقروشه وملاليمه ! إنما تعتمد هذه الصحف فى وجودها وبقائها وربحها على موارد أخرى غير القروش والملاليم . تعتمد أولا على الإعلانات . وهـذه الإعلانات تملـكها شركات رأسمالية ضخمة ، تخدم بدورها

المؤسسات الرأسمالية التى تتولى الإعلان عنها . . وتعتمد ثانياً على المصروفات السرية المؤقتة أو الدائمة : المؤقتة التى تدفعها الوزارات لصحافتها الحزبية ، أو للصحف التى تريد شراءها ، أو ضمان حيادها ، (وهى فى العادة دفعات ضخمة) . والدائمة التى تتولى إدارة المطبوعات صرفها إما لصحف و إما لصحفيين بصفة دائمة على اختلاف العهود ، لخدمة الأغراض الحكومية الدائمة التى لا تتعلق بحزب دون حزب .. وتعتمد ثالثاً على المصروفات السرية لأقلام المخابرات الدولية ، و بخاصة انجلترا وأمريكا . . ذلك عدا نفقات الدعاية المباشرة للشركات وللبيوتات ولبعض الجهات . . .

هذه الموارد هى التى تعوض الفرق بين تكاليف النسخة وسعرها الذى تباع به فى السوق . ثم تشترى المطابع الضخمة ، وتبنى الدور الفخمة ، وتوفر وسائل الدعاية والإعلان للصحيفة . فأما الرواج وحده بارتفاع مقطوعية البيع ، فقد كان من شأنه أن يضاعف خسائر هذه الصحف لا أن يكون سبباً للربح ، فكلما زاد عدد النسخ زادت الخسارة!

إن فائدة الرواج فى مقطوعية البيع فائدة غير مباشرة ؛ ذلك أنها ترفع سعر الإعلان فى الصحيفة ؛ وترفع سعرها فى دائرة المصروفات السرية ، داخلية كانت أو خارجية ، وهذه هى كل قيمة الرواج بالنسبة إلى أية صحيفة .

فإذا عرفنا هذه الحقيقة أدركنا أن الصحافة ليست فى وضع يمكنها من الوقوف فى صف الجماهير . إنما هى تعطى الجماهير بقدر القروش والملاليم التى تدفعها ثمناً للنسخ الموزعة ، وتعطي الممولين الحقيقيين : سواء كانوا أصحاب المؤسسات الرأسمالية ، أو الجهات الحكومية ، أو أقلام المخابرات الدولية بقدر جنيهاتها ودولاراتها ؛ وتقسم جهودها بين الفريقين قسمة بارعة تناسب غفلة الجماهير وسذاجتها ، وذكاء الجبهة الأخرى وخبرتها !

فأما صحافة الرأى التى تعمل للجماهير الكادحة وحدها ؛ فهى مطاردة من الدولة ، ومن الرأسمالية المحلية والعالمية ، ومن قوى الاستعمار جميعاً . . . ثم هى مطاردة من الجماهير الساذجة ذاتها ؛ لأن مواردها لا تسمح لها بالمظاهر الصحفية الخلابة ، ولأن ضمائرها لا تسمح لها بصور الأفخاذ والنهود ، وبتلهية الجماهير وتخديرها بالدردشة المسلية اللذيذة ! وعندئذ تعرض عنها الجماهير نفسها ، ولا تقف بجانبها بقروشها وملاليمها ؛ على حين تستند الصحافة الأخرى إلى الجنيهات والدولارات المتدفقة من الجبهة الأخرى !

إن صور الأفخاذ والنهود هى التسلية التى تقدمها صحافة الرأسماليين للجماهير المحرومة ؛ كى تلهيها عن استمتاع الرأسماليين الفاجر بتلك الأفخاذ والنهود الحقيقية لا بصورها ! . . والدردشة الفارغة التى تملأ صفحات وصفحات ، هى المخدر الذى تسرق به هذه الصحف جهد القارىء

واهتمامه ، لتشغله عما هو فيه من بؤس وحرمان . وما يمكن أن يخدم الرأسمالية أحد ، كما يخدمها بهاتين الوسيلتين الخبيثتين ؛ اللتين تقبل عليهما الجماهير البلهاء إقبالها على الحشيش والأفيون !

***

واليوم تبشر الرأسمالية الجماهير المحرومة ببشارة جديدة . . تبشرها بجهود هيئة الأمم فى محاربة الفقر ؛ وبحلقات الدراسات الاجتماعية التى تشرف عليها لدراسة مشكلات الجماهير ؛ وبالنقطة الرابعة فى برنامج ترومان . .

فماذا بالله يريد الجاحدون فى هذا البلد العاق ، الذى لا يعرف الفضل ، ولا يشكر الجميل ؟ .

فأما الرأسمالية فى هذا البلد فهى حريصة على الاستفادة من جهود هيئة الأمم هذه ؛ وهى حفية بحلقات الدراسة الاجتماعية التى تعقدها ، وتنشر فى الصحف أخبارها ، وتشغل بها الناس أياماً وأسابيع . أليست وسيلة أساسية من وسائل تلهية الجماهير وتخديرها و إنامتها إلى حين ؟ !

وصحافتها لا تنى تنشر بالخط العريض تلك الأنباء الناطقة بعطف المنظمات الدولية واهتمامها البالغ بقضية العدالة الاجتماعية فى مصر .

أليست وسيلة بارعة من وسائل استمالة الجماهير إلى الاستعمار ، لتلقى عليه أعباءها الثقال ، وتتكل إليه تحقيق العدالة الاجتماعية التى تتلهف عليها ولا تراها ؟ !

ولكن الجماهير ينبغى أن تعلم أن المصلحة المشتركة بين الرأسمالية العالمية تعقد بين ممثليها جميعا فى الشرق والغرب حلفاً طبيعياً ، ضد الجماهير ومصالح الجماهير . وأن المصالح المشتركة بين الاستعمار والرأسمالية المحلية تعقد بينهما كذلك محالفة طبيعية قوية الأواصر .

ينبغى أن تدرك الجماهير أن الاستعمار لايحب أن يواجه الجماهير بوجهه الكالح ؛ فلابد له من ستار ، يحكم بواسطته ، وينفذ أغراضه عن طريقه ، ويضمن مصالحه بواسطته . هذا الستار هو الطبقة الرأسمالية الحاكمة ، التى يكل إليها مقاليد الأمور ويستريح ! ومحال أن يحاربها أو أن تحاربه إلى الحد الذى يقتل أو يضعف ؛ ويمكن للجماهير .

ينبغى أن تعرف الجماهير أن الاستعمار منذ قدومه قد عمل على تكوين هذه الطبقة . وأن الخونة الذين مهدوا له الطريق ، وخذلوا الجيش المصرى أو خانوه أو غشوه ، قد أغدق عليهم الاستعمار ومكن لهم فى الأرض ؛ وذرياتهم اليوم من أصحاب البيوتات فى مصر ومن ذوى الضياع الواسعة ، وممن يسمون فى هذا البلد المسكين : « أصحاب البيوت الكريمة العريقة ! »

وأخيراً يجب أن تعرف الجماهير أن الاستعمار حريص على تجويع الجماهير . لأنه يعرف — كما قال ممثله مرة « جورج لويد » فى كتابه : إن الرخاء فى سنة ١٩١٩ هو الذى شجع على قيام الثورة المصرية .

لهذا يجب أن تجوع الجماهير فى مصر ، كى لا تفيق من البحث عن اللقمة ، فتتجه للثورة على الاستعمار من جديد !

***

بقيت الشيوعية التى يحلم بها الكسالى فى مصر على دخان الحشيش وخدره اللذيذ !

هم يقولون لك : لا فائدة ! فلننتظر الخلاص على يدى « بابا ستالين » !

إن الرأسمالية ستحارب كل دعوة إلى العدالة الاجتماعية ، وتناهضها بالقوة وبالحيلة وبالمال ، و بشراء الذمم واستغفال الجماهير .

كل هذا صحيح ! ولكن متى انتصرت قضية واحدة فى تاريخ الدنيا بغير صراع قصير أو طويل ؟

إن الشعوب التى لا تكافح من أجل الحرية لن تستحق الحرية . وإذا نحن جلسنا مستريحين ، ندخن الحشيش ، أو نحلم بالأمانى ، فستأتى الشيوعية — لو جاءت — لتجدنا ذيولا ذليلة ، تسومنا سوم العبيد .

إن الكرامة الإنسانية وحدها توجب علينا أن نعمل شيئاً نستحق به الخلاص والحرية . وإلا فسنخرج من ذل إلى ذل ، يتغير عنوانه ، ويتبدل أسياده ، والعبيد هم العبيد !

***

والآن أيتها الجماهير .. لقد تبين أن أحداً لن يمد يده إليك ما لم تمدى أنت يدك إليك ! وأن الطرق جميعاً لا تؤدى إلى الخلاص الحق ، اللهم إلا طريقك الواحد الأصيل !

أيتها الجماهير . لقد تعين لك طريق الكرامة الإنسانية ، وطريق العدالة الاجتماعية ، وطريق المجد الذى عرفته الأمة الإسلامية مرة ، والذى تملك أن تعرفه مرة أخرى . لو تفيق .

أيتها الجماهير . هاهو ذا الإسلام حاضر يلبى كل راغب فى العزة والاستعلاء والسيادة . وكل راغب فى المساواة والحرية والعدالة . وكل من يؤمن بنفسه وقومه ووطنه . وكل من يشعر أن له مكاناً كريماً فى ذلك الوجود .

أيتها الجماهير . هذا هو الطريق .. هذا هو الطريق ..

فهرس

كتب للمؤلف

الكتاب	الطبعة	الناشر
١ — معركة الإسلام والرأسمالية	(طبعة ثانية)	دار الإخوان للصحافة والطباعة
٢ — العدالة الاجتماعية فى الإسلام	(« ثالثة)	« « «
٣ — السلام العالمى والإسلام	(« أولى)	مكتبة وهبه بعابدين
٤ — التصوير الفنى فى القرآن	(« ثالثة)	دار المعارف
٥ — مشاهد القيامة فى القرآن	(« ثانية)	دار المعارف
٦ — النقد الأدبى : أصوله ومناهجه	(« أولى)	دار الفكر العربى
٧ — كتب وشخصيات	(« «)	نفد
٨ — أشـواك	(« «)	دار سعد مصر
٩ — طفل من القرية	(« «)	لجنة النشر للجامعيين
١٠ — المدينة المسحورة	(« «)	دار المعارف
١١ — الأطياف الأربعة	(بالاشتراك مع إخوته الثلاثة)	لجنة النشر للجامعيين
١٢ — الشاطىء المجهول	(نفـد)	
١٣ — مهمة الشاعر فى الحياة	(نفـد)	
١٤ — نقد كتاب مستقبل الثقافة	(نفـد)	

الكتب التالية

١ — فى ظلال القرآن

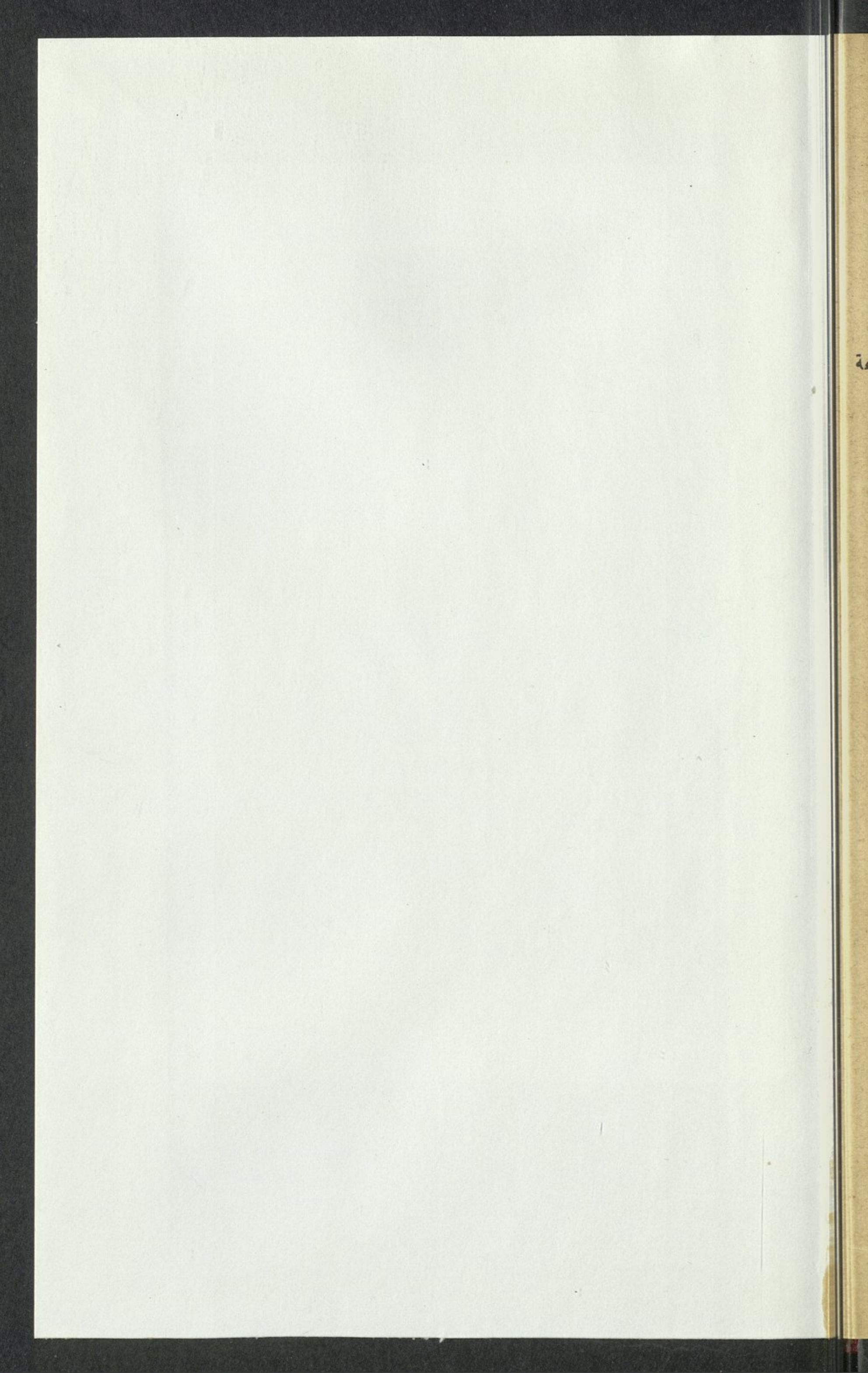
٢ — نحو مجتمع إسلامى

٣ — أمريكا التى رأيت

٤ — لحظات مع الخالدين

٥ — حلم الفجر (شـعر)

٦ — قافلة الرقيق (شـعر)



DATE DUE

